

تأليف

د. عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي
أستاذ الحديث المساعد بكلية التربية
جامعة صنعاء

دار الأندلس الخضراء
للنشر والتوزيع
جدة

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإنّ علوم الحديث فنّ يجمع أنواعاً من المقاصد المهمّة في بابه، فهو علم يبحث في أقسام الحديث وفي الرواية والرواة، وما يتعلّق بذلك من الشروط والآداب، ويبحث كذلك في المصنفات الحديثية وتاريخ تدوينها، والمؤلفون فيه بين مسهب و موجز، ومطوّل ومختصر، وتجد عند هذا ما لا تجد عند غيره من التفصيل والبيان والتعريف.

وأوّل من صنّف فيه كما قال الحافظ ابن حجر: أبو محمد الرامهرمزيّ

(ت٣٦٠هـ) في كتابه: (المحدِّث الفاصل)، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، لكنه لم يهذب ولم يرتّب، ثمّ أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، صاحب كتاب (حلية الأولياء)، فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً، وأبقى أشياء للمتعقّب، ثمّ جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وصنّف في قوانين الرواية كتاباً سمّاه (الكفاية)، وفي آدابها كتاباً سمّاه (الجامع لآداب الشيخ والسامع)، وقلّ فنّ من فنون الحديث إلّا وقد صنّف فيه كتاباً مفرداً، وتتابعت تصانيف العلماء في ذلك، حتى جاء الحافظ أبو عمرو بن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، فجمع ـ لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية ـ كتابه المشهور (علوم الحديث)، فهذّب فنونه وأملاه شيئاً بعد شيء، وجمع فيه ما تفرّق في غيره، فعكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر. انتهى[1].

ثمّ توالت التصانيف في هذا الفنّ، ولم تنقطع إلى يومنا هذا، ومن أحسنها وأشهرها وأجمعها بعد كتاب ابن الصلاح ثلاثة كتب لم يصنّف أحد بعدها مثلها، وعليها الاعتماد عند المتأخرين جميعاً، هي: (نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر) مع شرحها (نزهة النظر) لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الذي ألّفه على طريق مبتكر لم يسبق إليه، و(فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للحافظ شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، و(تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

وفي عصرنا توجد مؤلفات جيدة في هذا الباب، وهي وإن لم تأت بشيء جديد على ما سبق، إلاّ أنّها تميّزت بكثرة الجمع وسهولة العبارة وحسن الترتيب، ومن أحسن ما وقفت عليه منها: كتاب (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث) لعلاّمة الشام محمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، و(توجيه النظر إلى أصول الأثر) للشيخ طاهر بن صالح

---

(١) نزهة النظر (ص٤ ـ ٦) بتصرف.

الجزائري الدمشقي (ت١٣٣٨هـ)، و(أصول الحديث علومه ومصطلحه) للدكتور محمد عجاج الخطيب، و(تيسير مصطلح الحديث) للدكتور محمود أحمد الطحان.

وهذه المصنفات المذكورة وغيرها قد جمعها مؤلفوها على الأبواب، وذلك من أجل أن يسهّلوا على الناظر في أيّ باب أن يلمّ بأجزائه وتفصيلاته كلّها، حتى لا يتشتّت ذهنه أو يسافر فكره بعيداً، وهذه الطريقة التي سار عليها هؤلاء المؤلفون هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً بين المتقدمين والمتأخرين، وهي كذلك الأنفع من حيث المنهجية للطالب المتعلّم.

غير أنّ هناك قضايا اصطلاحية ومفردات في هذا الفنّ لا يستطيع المبتدىء معرفة مظانها، ولا يهتدي إلى موضع وجودها في الأبواب، فلهذا الأمر ولأجل التجديد في تصنيف هذا الفن أيضاً؛ جاء التفكير بتأليف معجم يسهل على هذا المبتدىء وغيره الوصول إلى الكلمة التي يريدها من غير عناء ولا مشقة، فاستعنت بالله تعالى وشرعت في تأليف هذا المعجم متبعاً فيه المنهج التالي:

أولًا: الشمول والاستيعاب لجميع مباحث هذا الفن ومفرداته، وقد حاولت قدر الاستطاعة أن أقوم بذلك، وأن يكون هذا المعجم موسوعة تعريفية بحيث يستغني الناظر فيه عن غيره، لكنه يبقى عملًا بشرياً و جهداً فردياً يعتريه النقص والخلل، ولهذا فإن ما فاتني منه في هذه الطبعة فسأقوم باستدراكه في الطبعات اللاحقة إن شاء الله تعالى، على أني لم أقصد بالشمول والاستيعاب هنا هو التفصيل أو التقسيمات والأمثلة التي تذكر في كل مبحث من مباحثه، وإنما قصدت أني أتيت على كل مباحث فذكرتها وعرفت بها، ومع هذا فإنه لم تخل كثير من مباحثه من التفصيل المطلوب.

ثانياً: الجمع بين منهج التطويل والاختصار، فما كان من المباحث يحتاج مني إلى إيضاح وتفصيل قمت به، وما لا يحتاج إلى شيء من ذلك ذكرته على سبيل الاختصار، ويظهر هذا جلياً في ألفاظ الجرح والتعديل خاصة، وبأخص الألفاظ التي لم يشرحها الأوائل أو لم يذكروها في كتبهم،

حيث قمت بشرحها وتحقيق القول فيها مستعيناً على ذلك بالأدلة وأقوال العلماء.

ثالثاً: عزو الآيات إلى أماكنها في سور القرآن، وتخريج الأحاديث التي لم تذكر ضمن النصوص المنقولة تخريجاً مختصراً مكتفياً به عن التخريج المطول لحصول المراد به.

رابعاً: نسبة الأقوال إلى قائليها، والمباحث إلى مصادرها، وما ليس فيه عزو من ذلك فهو: إما من قبلي، أو إنه من المباحث التي أجمعت أكثر المصادر على ذكره، فاكتفيت بذلك عن العزو إليها.

خامساً: صنع فهرس للمصادر والمراجع.

سادساً: صنع فهرس لألفاظ المعجم حسب ورودها فيه.

وأخيراً، فإني أحمد الله تعالى الذي أعان على إخراج هذا الكتاب بعد أن مكث أكثر من ثمان سنوات حبيس الأدراج مخطوطاً، أقدم رجلاً وأؤخر أخرى في إخراجه، لكونه غير مرتب على الحروف ترتيباً مناسباً، إضافة إلى مشاغل أخرى أعاقتني عن النظر فيه، حتى هيأ الله لي الدكتور عبدالعزيز صغير دخان فقام بترتيب هذا المعجم بواسطة حاسوبه، وزاد أن أوقفني على بعض القضايا الاصطلاحية التي كانت غائبة عني، فقمت بإضافتها، فله مني جزيل الشكر والامتنان، وأسأل الله لي وله التوفيق والسداد، وأن يجعل سبحانه هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لطلبة العلم عامة، وأهل الحديث خاصة، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صنعاء يوم الأربعاء ١٢ رمضان ١٤١٩هـ

الدكتور/ عبدالرحمٰن الخميسي

أستاذ الحديث المساعد بكلية التربية ـ جامعة صنعاء

أ

١ ـ الإبدال= انظر: البدل.

٢ ـ ابنا

رمز إلى (أخبرنا)، وقد استعمله البيهقي وغيره.

قال النووي: «ولا يحسن زيادة الباء قبل النون وإن فعله البيهقي»[١].

٣ ـ الإبهام= انظر: المبهم.

٤ ـ اتحاد المخرج

المراد بذلك أن الحديث المخرج مداره على صحابي واحد.

٥ ـ الاتصال= انظر: المتصل.

٦ ـ اتق حيات سلم لا تلسعك

هذا التعبير استعمله الإمام عبدالله بن المبارك، فجرح به سلم بن سالم البلخي الزاهد، وفي رواية أخرى ذكر عند ابن المبارك حديث لسلم بن سالم، فقال: «هذا من عقارب سلم».

وقول ابن المبارك هذا يدل على اتهامه له بالكذب في الحديث، ويؤكد هذا تصريح ابن المبارك نفسه بتكذيبه لسلم، قال ابن حبان: «كان ابن المبارك يكذبه»[٢].

---

(١) تقريب النووي مع شرحه (٨٧/٢).

(٢) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٥٦).

٧ ـ أثبت الناس

من المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي.

٨ ـ الأثر

لغة: البقية من الشيء.

واصطلاحاً: ما روي عن النبي ﷺ أو عن أحد أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، وعلى هذا جمهور المحدثين كما عزاه إليهم النووي.

وذهب فقهاء خراسان إلى أن الأثر هو ما يروى عن الصحابة، والخبر: ما يروى عن النبي ﷺ، والأول أصح[١].

٩ ـ الإجازة

وهي في **اللغة** تأتي لعدة معان، منها: العبور والإباحة.

واصطلاحاً: الإذن في الرواية باللفظ أو الكتابة أو بهما معاً.

أنواعها:

وهي تسعة أنواع:

١ ـ إجازة معين لمعين، كأن يقول: أجزت لكم، أو لفلان الفلاني ـ ويصفه بما يميزه ـ الكتاب الفلاني، أو صحيح البخاري، ونحو ذلك، وهذا أرفع أنواع الإجازة، وبه قال الجمهور، وعلى جوازها استقر العمل.

٢ ـ أن يعين المجيز المجاز له، دون الكتاب المجاز، فيقول: أجزت لك جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي، وشبه ذلك، والجمهور على جواز الرواية بها ووجوب العمل بما روي بها بشرطه، ولكن الخلاف في هذا النوع أقوى من الخلاف في النوع الذي قبله.

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/١٠٥)، تدريب الراوي (١/٤٣)، قواعد في علوم الحديث (ص٢٥ ـ ٢٦).

٣ ـ أن يبهم المجيز المجاز له فلا يعينه، كأن يقول: أجزت للمسلمين أو لكل أحد، أو لمن أدرك زماني، ونحو ذلك.

وقد أجاز هذا النوع كثير من العلماء، وأبطلها ابن الصلاح، لكن إذا قيدت هذه الإجازة العامة فهي إلى الجواز أقرب، قاله ابن الصلاح، وهذا كأن يقول: أجزت لمن هو من طلبة العلم ببلد كذا، ونحو ذلك.

٤ ـ الإجازة للمجهول أو بالمجهول، فالأول كقوله: أجزت لجماعة من الناس مسموعاتي، والثاني كقوله: أجزت لك بعض مسموعاتي، وهذه الإجازة باطلة.

٥ ـ الإجازة المعلقة بالمشيئة، كأن يقول: أجزت لمن يشاء فلان، أو قال: أجزت لمن يشاء الإجازة، ونحو ذلك من حالات التعليق، وفي هذا النوع خلاف في جوازه عند العلماء.

٦ ـ الإجازة للمعدوم، وهي على نوعين:

أ ـ أن يعطف المعدوم على الموجود، كقوله: أجزت لفلان ولولده ولعقبه ما تناسلوا، وقد فعله أبو بكر بن أبي داود السجستاني، وهي إلى الجواز أقرب.

ب ـ أن يخصص المعدوم بالإجازة من غير عطف على موجود، كقوله: أجزت لمن يولد لفلان وهو أضعف من النوع الذي قبله، وذهب إلى جوازه الخطيب ومعظم الشيوخ المتأخرين.

٧ ـ الإجازة لمن ليس بأهل حين الإجازة للأداء والأخذ عنه، كالصبي والكافر.

فأما الصبي ففيه تفصيل، فإن كان مميزاً صحت الإجازة له، وإن كان غير مميز ففيها خلاف.

وأما الكافر فلم ينقل عن أحد من المتقدمين الإجازة له، لكنها تصح قياساً على السماع، وإليه مال العراقي.

٨ ـ الإجازة بما سيحمله المجيز ليرويه المجاز له بعد أن يتحمله المجيز، وهي باطلة، لأنها كالتصرف فيما لا يملك.

٩ ـ الإجازة بما أجيز له، كقوله: أجزت لك مجازاتي ونحو ذلك، فمنعه بعضهم، والصحيح الذي عليه العمل جواز ذلك، كما حكاه الخطيب عن الدارقطني وابن عقدة، وفعله الحاكم في تاريخه[١].

١٠ ـ الأجزاء

جمع جزء، وهو في **اللغة**: البعض والنصيب والقطعة من الشيء.

وفي اصطلاح المحدثين: مؤلّف صغير يجمع الأحاديث التي رويت عن أحد الصحابة أو من بعدهم.

أو أنه الذي يجمع فيه مؤلفه الأحاديث ذات المحتوى الواحد على سبيل الاستقصاء في ذلك.

مثال الأول: جزء أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي، جمعه من حديث أيوب السختياني، وجزء الأستاذ أبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، ذكر فيه ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة.

ومثال الثاني: جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري والإمام البيهقي رحمهما الله، إلى غير ذلك من الأجزاء الكثيرة، ذكر أنها تبلغ عشرة آلاف[٢].

١١ ـ أجود الأسانيد = انظر: أصحّ الأسانيد.

١٢ ـ الآحاد

لغة: جمع أحد بمعنى الواحد، وهو ما يرويه شخص واحد.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/٦٠ ـ ٨٣)، فتح الباقي بهامش التبصرة (٢/٦٠ ـ ٨٣)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٣٤)، تدريب الراوي (٢/٢٩ ـ ٤٣)، فتح المغيث (٢/٥٧ ـ ٩٣)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٦٠).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص٧٠).

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لم يجمع شروط المتواتر[1].

أقسامها:

تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المشهور.

٢ ـ العزيز.

٣ ـ الغريب، ويأتي تعريفها إن شاء الله في محلها.

حكمها:

فيها المقبول والمردود لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها.

والحديث المقبول إذا احتفت به قرائن يفيد العلم النظري، وذهب ابن الصلاح إلى أنه يفيد العلم اليقيني النظري، وتابعه على هذا بعض العلماء، وقال النووي: «وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر»[2].

١٣ ـ احتج به البخاري ومسلم

كثيراً ما يقول المحدثون في راو ما: احتج به البخاري أو مسلم، فما مرادهم بذلك؟

مرادهم به أنه روى له أحدهما في صحيحه في مقاصد الكتاب وهي الأحاديث التي على شرطه.

١٤ ـ أحسن شيء في هذا الباب كذا

هذه العبارة مثل عبارة: (أصح شيء في هذا الباب كذا)، ولا يلزم منها أن يكون الحديث حسناً.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٣).

(٢) انظر: علوم الحديث (ص٢٤)، تدريب الراوي (١/١٣١ ـ ١٣٢)، التبصرة والتذكرة (١/٦٩)، التقييد والإيضاح (ص٢٨ ـ ٢٩)، نزهة النظر (ص١٣ ـ ١٤).

١٥ ـ اخ نا

رمز إلى (أخبرنا) في خط بعض المغاربة، قال السخاوي: «ولكنه لم يشتهر»[(١)].

١٦ ـ أخبرنا

من ألفاظ التحمل سماعاً من الشيخ، لكن كان هذا قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بالقراءة على الشيخ.

١٧ ـ أخبرنا إجازة ـ أجاز لي ـ أجازني

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[(٢)].

١٨ ـ أخبرنا إذنا

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[(٣)].

١٩ ـ أخبرنا بقراءتي عليه وأنا اسمع

من ألفاظ التحمل قراءة على الشيخ.

٢٠ ـ أخبرنا في إذنه

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[(٤)].

٢١ ـ أخبرنا فيما أجازني

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[(٥)].

٢٢ ـ أخبرنا فيما أذن لي فيه

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[(٦)].

---

(١) السخاوي: فتح المغيث (٢/١٩٠).

(٢)(٣)(٤)(٥)(٦) انظر: تدريب الراوي (٢/٥٢).

٢٣ ـ أخبرنا قراءة عليه وأنا أسمع

من ألفاظ التحمل قراءة على الشيخ.

٢٤ ـ أخبرنا مناولة

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[١].

٢٥ ـ أخبرني

هذا يقوله فيما تحمله قراءة على الشيخ بنفسه.

٢٦ ـ أخبرني فيما أطلق لي روايته

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة[٢].

٢٧ ـ اختصار الحديث

ويقال للحديث الذي اختصر (المختصر).

وهو حذف بعض الحديث، والاقتصار في الرواية على بعضه.

وللعلماء فيه أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، بناء على المنع من الرواية بالمعنى، لأن حذف بعض الخبر ورواية بعضه ربما أحدث الخلل فيه، والمختصر لا يشعر.

الثاني: الجواز مطلقاً، بشرط ألا يكون المحذوف متعلقاً بالذي بعده تعلقاً يخل حذفه بالمعنى كالاستثناء والشرط، فإن كان كذلك لم يجز بلا خلاف بين العلماء.

الثالث: إن لم يكن المختصر قد رواه على التمام قبل ذلك هو أو غيره لم يجز، وإن كان قد رواه على التمام قبل ذلك هو أو غيره جاز.

الرابع: أنه يجوز الاختصار للعالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك

---

(١)(٢) انظر: تدريب الراوي (٥٢/٢).

ما تركه، وهذا ينبغي أن يجوز حتى عند من لم يجز الرواية بالمعنى، لأن المحذوف والمروي حينئذ يكونان بمنزلة خبرين منفصلين، وهو الصحيح[1].

٢٨ ـ الاختلاط

لغة: هو مصدر اختلط، أي: فسد عقله.

واصطلاحاً: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال بسبب خرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن ونحوه، أو ذهاب كتب أو احتراقها[2].

وإن شئت فقل: هو عدم انتظام أقوال الراوي وأفعاله نتيجة فساد عقله لأمر عظيم نزل به.

حكم رواية المختلط:

والمختلط يقبل من حديثه ما كان قبل الاختلاط.

وأما ما كان بعده وكذا ما لم يتميز أهو قبل أو بعد فإنه لا يقبل، هذا بالنسبة للثقة، وأما الضعيف فسواء اختلاطه وعدمه.

٢٩ ـ اختلف فيه

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اختلف فيه الأئمة، فمنهم من عدّله، ومنهم من ضعفه، وقد عدها الحافظ الذهبي والعراقي في المرتبة الخامسة، والسخاوي والسيوطي في السادسة، وأما ابن أبي حاتم و ابن الصلاح فلم يذكراها، ولكن لكونها هي و(لين الحديث) في رتبة واحدة عند الأئمة، فتكون عندهما من المرتبة الأولى، والله أعلم.

٣٠ ـ أخرج له البخاري أو مسلم في الأصول

قد تمر بك هذه العبارة في ترجمة راو ما، ومعناها واضح، وهو أن

---

(١) انظر هذا التفصيل في: توجيه النظر (ص٣١٤ ـ ٣١٥)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٩٢ ـ ١٩٣)، تدريب الراوي (١٠٣/٢ ـ ١٠٤).

(٢) انظر: فتح المغيث (٣٣١/٣).

هذا الراوي قد روى له أحد الشيخين في صحيحه، محتجاً به في مقاصد الكتاب التي هي على شرطه.

٣١ ـ أخرج له البخاري أو مسلم في المتابعات والشواهد

هذه العبارة على النقيض من العبارة السابقة، ومعناها أن أحد الشيخين قد أخرج لهذا الراوي في صحيحه، لكن في الأحاديث التي يوردها متابعة وشواهد للأحاديث الأصول تقوية لها وليست على شرطه.

٣٢ ـ الإخوة والأخوات

هذا نوع من علوم الحديث اعتنى به المحدثون وأفردوه بالتصنيف، والمراد بهم الأخوة والأخوات من الرواة والعلماء.

ومن فوائد معرفة هذا النوع الأمن من ظن الغلط أو ظن من ليس بأخ أخاً للاشتراك في اسم الأب كأحمد بن إشكاب وعلي بن إشكاب، فإنهما ليسا بأخوين، ومثلهما عبدالله بن دينار وعمرو بن دينار.

٣٣ ـ الأداء

هو رواية ما تحمله من الأخبار بمثل ما تحمّل به بأحد ألفاظ الأداء.

شرح التعريف:

قوله: (ما تحمّله) أي ما أخذه.

قوله: (بمثل ما تحمّل به) أي أن يرويه كما أخذه من غير زيادة ولا نقصان، فإن تحمّله عن طريق السماع أدّاه كذلك، وإن تحمّله عن طريق الإجازة أدّاه كذلك، وهكذا.

فإن قصّر في شيء من ذلك قصداً لم يكن مؤدّياً حقاً.

قوله: (بأحد ألفاظ الأداء) أي أن يروي ما تحمّله بلفظ من ألفاظ الأداء، وهي: سمعت أو سمعنا، حدثني وحدثنا، أخبرني وأخبرنا، أنبأني وأنبأنا، وقال، وعن، وإنّ.

٣٤ ـ آداب المحدث

هي الأخلاق الكريمة والصفات الجميلة والأفعال الحميدة التي ينبغي أن يتخلّق بها عند التحديث، كالإخلاص والحرص على نشر الحديث، وأنّه إذا أراد التحديث استحبّ له الوضوء، والغسل، والسواك، وقصّ الأظفار، والشارب، واستعمال الطيب، وتسريح الشعر، وغير ذلك من الآداب الكثيرة المبسوطة في مظانها.

٣٥ ـ آداب طالب الحديث

أي ما ينبغي له أن يتحلّى به عند طلب الحديث من الأخلاق الجميلة والأفعال الحسنة الحميدة، ومن أين يستحبّ له أن يبدأ السماع، واستحباب الرحلة في طلب الحديث، والعمل بما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب، وما ينبغي له من تعظيم شيخه وإجلاله، والحذر من الحياء في العلم، والكبر وكتم السماع... وغير ذلك من الآداب المبسوطة في مظانها.

٣٦ ـ الإدراج = انظر: المدرج.

٣٧ ـ الأربعينيات

أجزاء حديثية ذكر فيها مؤلّفوها أربعين حديثاً عن النبيّ ﷺ متفرقة أو في باب واحد، كالأربعين للإمام النووي مختلفة الأبواب، والأربعين في دلائل التوحيد للإمام إسماعيلَ الهروي في باب واحد، ودافعهم في ذلك ما روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من سنّتي أدخلته يوم القيامة في شفاعتي**»، رواه ابن النجار عن أبي سعيد الخدري، وضعّفه أحمد والبيهقي والنووي وابن حجر والسخاوي والألباني، والله أعلم.

٣٨ ـ أرجو أنّه لا باس به

من ألفاظ التعديل، وهي عند العراقي من المرتبة الرابعة، وعند السخاوي والسيوطي من السادسة.

٣٩ ـ الإرسال = انظر: المرسل.

٤٠ ـ ارم به

من ألفاظ التجريح، وهي من المرتبة الثالثة عند العراقي، والرابعة عند السخاوي والسيوطي.

٤١ ـ ارنا

رمز إلى (أخبرنا).

٤٢ ـ أسال الله السلامة

إذا سئل المحدّثُ الجهبذُ عن الراوي فأجاب بهذا، فإنّ هذا منه توهين وتضعيف لهذا الراوي، ففي الميزان للذهبي، في ترجمة (هارون بن حاتم الكوفي) قال الذهبي: «وقع لنا تاريخه، وقد سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم وامتنعا من الرواية عنه، سئل عنه أبو حاتم فقال: أسأل الله السلامة»[1].

٤٣ ـ اسباب ورود الحديث

لم يرد عن العلماء السابقين تعريف لهذه الأسباب لذا فسأجتهد في تعريفها حسبما ظهر لي فأقول:

١ ـ هي الأحوال أو القضايا المؤثرة في الحديث.

٢ ـ أو هي الأمور التي قيل الحديث بسببها.

٣ ـ وقال بعض الباحثين:

أ ـ هي ما يكون طريقاً لتحديد المراد من الحديث، من عموم أو خصوص، أو إطلاق أو تقييد، أو نسخ، أو غير ذلك.

ب ـ ما ورد الحديث أيام وقوعه[2].

---

(١) نقلاً من هامش الرفع والتكميل (ص١٧٦).

(٢) انظر: مقدمة أسباب ورود الحديث للسيوطي (ص١١).

المؤلفات في ذلك:

١ ـ مصنف لأبي حفص العكبري، المتوفى سنة (٣٩٩هـ)، ولا يعرف عنه شيء.

٢ ـ مصنف أبي حامد الجوباري، ولا يعرف عنه شيء.

٣ ـ اللمع في أسباب ورود الحديث للسيوطي، وهو مطبوع.

٤ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف لأبي حمزة الدمشقي[١].

٤٤ ـ استشهد به الشيخان أو أحدهما

هذا اللفظ يتردد كثيراً على ألسنة المحدثين فيقولون في راو ما: استشهد به البخاري أو مسلم، ومرادهم بذلك أنه روى له أحدهما في صحيحه، لكن في المتابعات والشواهد وهي الأحاديث التي ليست على شرطه.

٤٥ ـ الاستملاء = انظر: المستملي.

٤٦ ـ أسطوانة

هي في اللغة: السارية، وسميت بذلك لارتفاعها، يقال: جمل أسطوان، إذا كان طويل العنق مرتفعاً[٢].

وقد وردت هذه اللفظة على لسان إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي يصف بها قيس بن أبي حازم الأحمسي البجلي، ويقصد أنه راسخ في العدالة والضبط كرسوخ الأسطوانة وثباتها وارتفاعها.

روى ابن أبي حاتم عن أبي سعيد الأشج، قال: سمعت أبا خالد يقول لعبدالله بن نمير: يا أبا هشام! أما تذكر إسماعيل بن أبي خالد وهو

(١) انظر: مقدمة: أسباب ورود الحديث للسيوطي (ص٢٨ ـ ٢٩).

(٢) لسان العرب (٢٠٨/١٣).

يقول: حدثنا قيس بن أبي حازم، هذه الأسطوانة ـ يعني أنه في الثقة مثل أسطوانة[1] ـ.

وهذا التفسير للأسطوانة أظنه من ابن أبي حاتم، وكلامي هو تفسير لكلامه.

٤٧ ـ الإسماع

هو التحديث.

٤٨ ـ الإسناد

ويعرفه المحدثون بأمرين:

١ ـ رفع الحديث إلى قائله مسنداً.

٢ ـ سلسلة الرجال الموصلة للمتن[2].

٤٩ ـ الإسناد العالي

هو الذي قلّ عدد رواته.

وقال السخاوي: «العلو: هو قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي أو وفاته»[3].

٥٠ ـ الإسناد النازل

هو الذي كثر عدد رواته.

٥١ ـ إسناده تالف

هذا اللفظ وأمثاله دائر بين الموضوع والضعيف جداً.

٥٢ ـ إسناده ثابت

يطلق المحدثون هذا اللفظ على الحديث الذي صحّ إسناده، فهو مثل

---

(١) الرازي: الجرح والتعديل (١٠٢/٧).

(٢) انظر: تدريب الراوي (٤١/١ ـ ٤٢)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٦).

(٣) انظر: فتح المغيث (٥/٣).

قولهم: (إسناده صحيح)، وحكمه كحكمه.

٥٣ - إسناده جيد: (جيد الإسناد، أجود الأسانيد)

في معناه قولان:

١ - مثل قولهم: إسناده صحيح، وحكمه كحكمه.

٢ - أقل رتبة منه وأعلى من قولهم: إسناده حسن لذاته، وهو الصحيح، لأنه لا يعدل عن وصف الإسناد بالصحة إلى (جيد) إلا لنكتة[١].

٥٤ - إسناده حسن: (حسن الإسناد)

ويقال ما قيل في (إسناده صحيح)، إلا أن رواته خفيفو الضبط فقط.

٥٥ - إسناده ذاهب

هذا اللفظ وأمثاله دائر بين الموضوع والضعيف جداً.

٥٦ - إسناده ساقط

هذا اللفظ وأمثاله دائر بين الموضوع والضعيف جداً.

٥٧ - إسناده صالح

فيه قولان:

١ - يشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج.

٢ - يطلق كذلك على الضعيف الذي يصلح للاعتبار[٢]، وطريق معرفة مراد الأئمة من هذا الاصطلاح النظر في إسناد الحديث، والله أعلم.

٥٨ - إسناده صحيح: (صحيح الإسناد)

المقصود بالإسناد هنا هم (الرواة) أي أن رواة هذا الحديث توفرت فيهم العدالة والضبط التام والاتصال بغض النظر عن انتفاء الشذوذ والعلة عن المتن.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١٧٨/١).

(٢) تدريب الراوي (١٧٨/١).

ومعنى هذا أنه قد يصح الإسناد ولا يصح المتن لكونه شاذاً أو معللاً، لكن إن أطلق ذلك حافظ معتمد، ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم بصحة المتن أيضاً، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر[1].

٥٩ ـ إسناده ضعيف: (ضعيف الإسناد)

المقصود بذلك أن رواته أو أحدهم قد فقد شرطاً من شروط القبول، لا أن متنه ضعيف، فقد يكون صحيحاً أو حسناً من طريق آخر.

وعلى هذا فليس لك أن تقول في حديث ضعيف الإسناد بأنه ضعيف، وتقصد بذلك ضعف متنه بناء على ضعف ذلك الإسناد، وإنما يتوقف ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه، فإن أطلق ولم يفسر توقفنا فيه.

ثم من انزاحت عنه الريبة من رواته ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم هذا الجرح من غيرهم، والله أعلم[2].

٦٠ ـ إسناده على شرط الشيخين

هذه العبارة استعملها الحاكم رحمه الله، وعنه اشتهرت فما مراده منها؟

ذهب ابن الصلاح وتبعه النووي وابن دقيق العيد والذهبي رحمهم الله إلى أن مراد الحاكم بذلك: هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرف الحاكم يقويه، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معاً أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرطهما أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد فحسب.

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص٣٥)، فتح المغيث (٨٧/١)، تدريب الراوي (١٦١/١).

(٢) انظر: علوم الحديث (ص٩٢، ٩٨)، فتح المغيث (٨٨/١)، التقريب والتيسير (٢٩٦/١).

ويوضح ذلك قوله في باب التوبة، لما أورد حديث أبي عثمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً: «**لا تُنزع الرحمة إلا من شقي**»، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين»[1].

فدلّ صنيعه هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وإن كان قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته فيحمل ذلك على السهو والنسيان[2].

ورجح العراقي رحمه الله أن مراد الحاكم من قوله: (على شرطهما) هو خلاف ما فهمه ابن الصلاح ومن تبعه، فقال في معرض رده على ابن الصلاح في فهمه لشرط الشيخين: «ولم يرد الحاكم ذلك، فقد قال في خطبة كتاب المستدرك: وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، فقول الحاكم: بمثلها، أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر»[3].

وأما ابن حجر رحمه الله فله تقسيم حسن لأحاديث المستدرك وبيان ما هو منها على شرط الشيخين أو أحدهما وما ليس كذلك، وأنا أسوقه هنا بجملته لأهميته ولما فيه من التقعيد العلمي.

قال رحمه الله: «ينقسم المستدرك أقساماً، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل.

---

(١) المستدرك (٢٤٩/٤).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٢٠/١)، فتح المغيث (٤٨/١).

(٣) التقييد والإيضاح (ص١٧ ـ ١٨).

واحترزنا بقولنا: (على صورة الاجتماع) عما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على انفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة ـ مثلاً ـ عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع.

وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحترزت بقولي: (أن يكون سالماً من العلل) بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع، إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققوا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما، وإن كان قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصحّ أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط ولم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه، نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها

مما أخرجها الشيخان أو أحدهما استدركها الحاكم واهماً في ذلك، ظاناً أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال إن باقي النسخة على شرط مسلم، لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا له من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعماً أنها على شرطهما.

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه كما قدمنا عن ابن خزيمة وابن حبان، فإنه يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدّعي أنها على شرط واحد منهما، وربما ادّعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن إسحاق بن بزرج، عن الحسن بن علي في التزين للعيد، قال في أثره: لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته.

وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً.

ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح، فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين»[1].

٦١ ـ إسناده فاسد: (فاسد الإسناد ـ أفسد إسناده)

المراد بذلك أنه ضعيف، وقد وقفت على هذا الاصطلاح عند ابن عدي رحمه الله، ولكن بلفظ مقارب له، وهو قوله: (أفسد إسناده)، فقد قال رحمه الله في ترجمة (سليمان بن داود الخولاني) عند كلامه على حديث الصدقات: «وأما حديث الصدقات فله أصل في بعض رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عمرو بن حزم، فأفسد إسناده، وحديث سليمان بن داود مجود الإسناد»[2].

فقصد رحمه الله بقوله: (أفسد إسناده) أي أفسده بروايته مرسلاً، أو موقوفاً، فصار ضعيفاً، وذلك لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو الاتصال، ودلّ على مراده هذا قوله: (مجود الإسناد)، أي متصل الإسناد وحسنه.

وقال ابن عدي أيضاً، في حديث رواه عن الساجي، عن أبي الربيع الزهراني، عن سلام الطويل، عن زيد العمي، عن حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ: **«إن النطفة لتكون في الرحم...»**.

ثم رواه ابن عدي عن محمد بن عبدالسلام بن النعمان، عن أبي الربيع الزهراني بهذا الإسناد وقال بعد ذلك: «وأفسد إسناده ـ أي محمد بن عبدالسلام بن النعمان ـ وأسقط منه رجلاً، والحديث كما رواه الساجي»[3].

فأطلق رحمه الله الإفساد على الانقطاع وعدم الضبط الذي هو خلاف ما رواه به الحفاظ[4].

---

(١) انظر: النكت (١/٣١٤ ـ ٣١٨).

(٢) الكامل (٣/١١٢٣).

(٣) الكامل (٣/١١٤٦).

(٤) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (ص١٠٥) رسالة ماجستير للمؤلف.

٦٢ ـ إسناده فيه اختلاف

هذا مما يلتحق بقولهم: إسناده ضعيف.

٦٣ ـ إسناده فيه ضعف

هذا مما يلتحق بقولهم: إسناده ضعيف.

٦٤ ـ إسناده فيه مقال

هذا مما يلتحق بقولهم: إسناده ضعيف.

٦٥ ـ إسناده فيه نظر

هذا اللفظ كثيراً ما يطلقه البخاري رحمه الله على راو ما ولا يريد بذلك تضعيفه أحياناً، وإنما يريد أن في الإسناد إلى هذا الراوي علة كانقطاع ونحو ذلك تمنع من قبوله أو قبول حديثه، ولا أدل على ذلك من إطلاقه هذا اللفظ على ثقات مشهورين احتج هو بهم.

فقد أطلقه على أبي الجوزاء أوس بن عبدالله الربعي[١]، ولا شك أنه لا يريد بذلك تضعيفه مطلقاً، وإلا لما أخرج له في صحيحه، ولذلك نرى ابن عدي رحمه الله شرح مراد البخاري بهذا فقال: «يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده»[٢].

وأطلقه أيضاً على زياد بن الربيع اليحمدي، وهو من رجاله، وقال أيضاً في سيد التابعين أويس القرني رحمه الله: في إسناده نظر، فقال الذهبي رحمه الله، موضحاً مراد البخاري: «يريد... أن في الإسناد إلى أويس نظراً، ولولا أن البخاري ذكر أويساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً فإنه من أولياء الله الصادقين، ما روى الرجل شيئاً فيضعف أو يوثق من أجله» اهـ بتصرف[٣].

---

(١) هدي الساري (ص٣٩٢).
(٢) الكامل لابن عدي (١/٤٠٢).
(٣) الميزان (١/٢٧٨).

ولكن ليعلم أن كثيراً ممن قال فيهم البخاري ذلك هم ضعفاء، والقليل منهم من تترجح عدالته.

وإذاً فما السبيل إلى معرفة مراد البخاري من إطلاقه هذا؟

الجواب على هذا عندي هو النظر في ترجمة كل راو قال فيه البخاري ذلك، ومقارنة قوله بأقوال الأئمة للوصول في حاله إلى قول فصل من جرح أو تعديل.

وأحب أن أنبه طالب العلم إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين قولي البخاري: (فيه نظر)، و(في إسناده نظر)، فأما قوله: (في إسناده نظر) فقد مرّ بك آنفاً معناها، وأما قوله: (فيه نظر) فالغالب أنه يطلقها على من تركوا حديثه، ومع ذلك فقد أطلقها على قوم ثقات، وقوم الراجح فيهم العدالة، بل قال في صعصعة بن ناجية الصحابي: فيه نظر، فعلى الطالب المحقق التثبت والتأني فيها[1].

٦٦ ـ إسناده قوي: (قوي الإسناد)

وفي معناه قولان:

١ ـ مرادف لقولهم: إسناده صحيح، وحكمه كحكمه.

٢ ـ أنزل رتبة منه وأعلى رتبة من قولهم: إسناده حسن لذاته، وهذا هو الراجح لأنه لا يعدل عن وصف الإسناد بالصحة إلى غيره إلا لنكتة[2].

٦٧ ـ إسناده كالشمس

هذا اللفظ يراد به المبالغة في صحة هذا الإسناد، بل نهايتها.

قال ابن القيم رحمه الله، في أثناء كلامه على حديث: **«من عشق فعفّ فمات مات شهيداً»**: «فلو كان إسناد هذا الحديث كالشمس كان غلطاً

---

(١) انظر: الرفع والتكميل (ص٣٤٨، ٣٨٨)، قواعد في علوم الحديث (ص٢٥٤، ٤٠١).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١٧٨/١)، وانظر أيضاً الرفع والتكميل (ص٢١٤)، وقواعد في علوم الحديث (ص٣٤٦)، ففيهما كلام لابن حجر مهم، حيث فرق بين القوي والصحيح.

ووهماً، ولا يحفظ عن رسول الله ﷺ لفظ العشق في حديث صحيح البتة»[1].

٦٨ ـ إسناده لا باس به: (لا باس بإسناده)

هذا اللفظ في مرتبة قولهم: (إسناده حسن)، لأن لفظ (صدوق) الذي يقال فيمن وصف به بأن حديثه حسن هو وقولهم: (لا بأس به، وليس به بأس) في مرتبة واحدة على الصحيح، ولا يعني إطلاق هذا الحكم على حديث ما أنه حسن في نفسه، فقد يكون المتن مضطرباً أو معللاً، وإنما هذا الحكم منصب على الإسناد فقط، لكن إن أطلق ولم يذكر للحديث علة تمنع من قبوله، فالراجح أنه حكم على المتن أيضاً.

٦٩ ـ إسناده ليس بالقوي

هذا مما يلتحق بقولهم: إسناده ضعيف.

٧٠ ـ إسناده ليس بذلك القائم

هذا مما يلتحق بقولهم: إسناده ضعيف.

٧١ ـ إسناده ليس بشيء

هذا اللفظ وأمثاله دائر بين الموضوع والضعيف جداً.

٧٢ ـ إسناده لين

هذا مما يلتحق بقولهم: إسناده ضعيف.

٧٣ ـ إسناده متماسك

أي أنه ضعيف، لكنه لم يصل إلى درجة الوضع، وهذه العبارة وجدتها عند السخاوي رحمه الله، وقد أشار إلى ضعف هذا الإسناد، فقال: «وأعلى ما يقع لنا ما بين القدماء من شيوخنا وبين النبي ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرة أنفس، وذلك من الغيلانيات، وجزء الأنصاري، وجزء ابن

---

(١) انظر: زاد المعاد (٣/٢٦٧).

عرفة، وجزء الغطريفي وغيرها، بل وتقع لي العشاريات بالسند المتماسك من المعجم الصغير للطبراني وغيره، ولا يكون الآن في الدنيا أقل من هذا العدد، وكذا وقعت العشاريات لشيخي بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة ونحوها»[1].

فقوله رحمه الله أنه وقعت لشيخه أسانيد متماسكة، ولشيوخ شيخه أسانيد صحيحة ونحوها، ظاهر في أنه يريد بالمتماسك: الضعيف الذي لم يصل إلى درجة الوضع، وإلا لكان أطلق عليه وصف الصحة أيضاً، والله أعلم.

٧٤ ـ إسناده مستقيم

هذا اللفظ مشترك بين الصحة والحسن، وذلك بحسب حال رواته في العدالة والضبط، كما هو مقرر في الفرق بين شروط الحديث الصحيح والحديث الحسن.

ومما يدل على ذلك إطلاق العلماء لفظ: (مستقيم) على حديث الرجل الحجة الثقة، ونفيه عن حديث الضعفاء والوضّاعين، ولا شك أنهم يريدون في الأول الصحة، وفي الثاني نفيها ونفي الحسن كذلك.

وإليك أمثلة على ذلك:

ـ قال ابن عدي في ترجمة (سعيد الجريري): «وسعيد هذا مستقيم الحديث، وحديثه حجة، من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة، لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة»[2].

فمراده بمستقيم هنا ظاهر، وهو الصحيح أو الحسن بدليل قوله: (حجة). لأنه لا يحتج بغيرهما.

---

(١) فتح المغيث (١١/٣).

(٢) الكامل (١٢٢٩/٣).

وقال في ترجمة (سلام بن أبي مطيع): «ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة»[1].

أي أن حديثه عنه خاصة ضعيف، بدليل قوله بعد ذلك: «ولم أرَ أحداً من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيه أحاديث ليست بمحفوظة، لا يرويها عن قتادة غيره»[2].

وقال أيضاً في ترجمة (سليمان بن الفضل الزيدي): «ليس بمستقيم الحديث»[3]، أي ضعيف، بدليل قوله بعد ذلك: «وسليمان بن فضل هذا قد رأيت له غير حديث منكر» اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة (محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمٰن بن عوف): «سألت أبي عنه، فقال: هم ثلاثة أخوة: محمد بن عبدالعزيز، وعبدالله بن عبدالعزيز، وعمران بن عبدالعزيز، وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم، وليس لمحمد عن أبي الزناد والزهري وهشام بن عروة حديث صحيح»[4].

ومراده رحمه الله واضح هنا، وهو أن حديث هؤلاء الثلاثة ضعيف، والله أعلم.

وأمر آخر أحب أن أضيفه هنا وهو أن كل راو قيل فيه: (مستقيم) أو (مستقيم الأمر)، أو (أحاديثه مستقيمة)، ولم يزد على ذلك فهو صدوق، وحديثه حسن، ظهر لي ذلك بالاستقراء من صنيع ابن حجر رحمه الله مع ابن حبان، والله أعلم.

٧٥ ـ إسناده مظلم

جاءت هذه العبارة على لسان بعض الأئمة كابن معين وابن عدي

---

(١) الكامل (١١٥٣/٣).
(٢) الكامل (١١٥٥/٣).
(٣) الكامل (١١٣٩/٣).
(٤) الجرح والتعديل (٧/٨).

والذهبي رحمهم الله وغيرهم، ومن تتبعي لبعض الأسانيد التي قيل فيها ذلك ظهر لي أن المراد به الإسناد الذي فيه مجاهيل لا يعرفون.

وإليك بعض الشواهد على ذلك:

١ - حديث أبي بن عمارة رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله! أمسح على الخفين؟ قال: «**نعم**». قال: يوماً؟ قال: «**نعم**». قال: ويومين؟ قال: «**نعم**». قال: وثلاثة أيام؟ قال: «**نعم، وما شئت**». رواه أبو داود، وقال: ليس بالقوي.

قال المنذري في مختصر سنن أبي داود: «قال الإمام أحمد: رجاله لا يعرفون، وقال ابن معين: إسناده مظلم».

٢ - قال الذهبي في ترجمة (أحمد بن زرارة المدني): «لا يعرف، وخيره باطل، لكن السند إليه مظلم»(١).

قال ابن حجر، نقلاً عن الخطيب بعد إيراده الخبر الذي أشار إليه الذهبي: «هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين»(٢).

٣ - قال ابن عدي في ترجمة (سلامة بن روح الأيلي)، عن حديث: «**من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج**» قال: «وقد روي هذا أيضاً بإسناد مظلم عن مالك، عن الزهري، عن أبي السائب، والمحفوظ في هذه الرواية رواية العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبي السائب»(٣).

٧٦ - إسناده نظيف

جاء هذا الإطلاق على لسان بعض المحدثين كابن الصلاح والنووي والعراقي وفصيح الهروي وغيرهم، ويقصدون بنظافة الإسناد صحته، فكأنه

(١) الميزان (٩٨/١).
(٢) لسان الميزان (١٧٣/١).
(٣) الكامل (١١٦٢/٣)، وانظر رواية مالك في العلل للدارقطني (١٧/٩).

لما خلا من أسباب الضعف صار كالثوب الأبيض في نقائه وطهارته حين ينقى من الدنس، فهو إذاً كقولهم: (إسناده صحيح)، وحكمه كحكمه[1].

قال الذهبي في ترجمة (سليمان بن عبدالرحمٰن بن بنت شرحبيل) راوي حديث دعاء حفظ القرآن: «وهو مع نظافة سنده حديث منكر جداً، في نفسي منه شيء، فالله أعلم»[2].

٧٧ ـ إسناده هالك

هذا اللفظ وأمثاله دائر بين الموضوع والضعيف جداً.

٧٨ ـ إسناده واه بمرة

هذا اللفظ وأمثاله دائر بين الموضوع والضعيف جداً.

٧٩ ـ الإشارة بالرمز

الإشارة في **اللغة**: الإيماء.

والرمز: كل ما أشرت إليه مما يبان بلفظ بأي شيء أشرت إليه بيد أو بعين[3].

وفي الاصطلاح: اختصار بعض ألفاظ الأداء في الخط دون النطق.

شرح التعريف:

قوله: (اختصار بعض ألفاظ الأداء) أي إيجازها والاقتصار على بعض حروفها.

قوله: (بعض ألفاظ الأداء) إنما قال: (بعض) لأن من هذه الألفاظ ما لا يختصر كسمعت وإن وعن.

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص٢٣١)، التقريب والتيسير (٢/٢٦١)، التبصرة والتذكرة (٢/٢٥٤)، جواهر الأصول (ص٦٢).

(٢) الميزان (٢/٢١٣).

(٣) انظر: لسان العرب (٤/٤٣٦، ٥/٣٥٦).

وألفاظ الأداء هي: حدثني، حدثنا، أخبرني، أخبرنا، قال. وغيرها.

قوله: (في الخط دون النطق) أي إنما يقع اختصارها كتابة، أما في النطق فيجب قراءتها بلا اختصار.

فتقرأ (نا، ثنا، دثنا): حدثنا، وتقرأ (أنا، أرنا، أبنا): أخبرنا، وتقرأ (ق): قال، وتقرأ (قثنا، ق ثنا): قال حدثنا، والاختصار الأخير متروك.

وإذا لم تكتب (قال) في أثناء الإسناد، فإنه ينطق بها أثناء القراءة[1].

٨٠ ـ أصح الأسانيد: ويقال: (أجود الأسانيد)

المعتمد عند أهل الحديث الإمساك عن الحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، وذلك لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجة القبول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة، ومع هذا فقد خاض جماعة من أئمة الحديث غمرة ذلك، فاضطربت أقوالهم، وإليك مجملها:

١ ـ قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر. وهي التي تسمى سلسلة الذهب.

٢ ـ وقال الأستاذ أبو منصور عبدالقادر بن طاهر التميمي: أصحها: الشافعي عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. قال: وهذا أجل الأسانيد لإجماع أصحاب الحديث أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي، وزاد العراقي في هذا الإسناد أحمد بن حنبل.

٣ ـ وقال أحمد وإسحاق: أصح الأسانيد: الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

٤ ـ وقيل: الزهري، عن زين العابدين علي بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن جده علي بن أبي طالب، وهو قول عبدالرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/١٥٣)، فتح المغيث (٢/١٨٩)، فتح الباقي بهامش التبصرة (٢/١٥٣).

٥ ـ وقيل: محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني، عن علي بن أبي طالب، وهو قول الفلاس وابن المديني وسليمان بن حرب، وقال ابن المديني: أجودها عبدالله بن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، وقال سليمان بن حرب: أصحها أيوب، عن ابن سيرين عن عبيدة، عن علي.

٦ ـ وقيل: الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة عن ابن مسعود. وهو قول يحيى بن معين.

وقيل غير ذلك.

٨١ ـ أصح شيء في هذا الباب كذا

قال النووي رحمه الله تعالى: «لا يلزم من هذه العبارة أن يكون الحديث صحيحاً، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفاً»[١].

٨٢ ـ الأصل

هو الكتاب الذي جمع فيه المحدث مروياته سماعاً أو إجازة بخطه أو بخط غيره، مع مقابلته وكتابة سماعه فيه.

شرح التعريف:

قوله: (سماعاً) أي ما تحمله من المرويات عن طريق السماع.

قوله: (إجازة) أي ما تحمله عن شيخه عن طريق الإجازة ولم يسمعه منه.

قوله: (بخطه أو بخط غيره) أي سواء كتبه بخطه إن كان ممن يعرف الكتابة، أو بخط غيره من الموثوقين المؤتمنين إن كان ضريراً أو أمياً.

---

(١) كتاب الأذكار: باب أذكار صلاة التسبيح (ص١٦٩)، وانظر أيضاً: قواعد في علوم الحديث (ص٩١).

قوله: (مع مقابلته) أي مع مقابلته ما تحمله وجوباً بكتاب شيخه الذي سمع منه أو أجازه له، أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه، أو بفرع مقابل بأصل السماع.

قوله: (وكتابة سماعه فيه) أي يكتب سماعه في أصله واسم الشيخ الذي سمع منه كاملاً، وتاريخ السماع وأسماء من سمع منه.

قال الخطيب: «يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه... وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع، فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلا قد فعله شيوخنا.

وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدة كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ، ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ، كما يكتب أول الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتاباً بخط أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبدالله، وفي حاشية ورقة منه: (بلغ عبدالله)»[1].

ويرى ابن الصلاح رحمه الله أنه لا ضير في أن لا يكتب الشيخ المسمع خطه بالتصحيح؛ إذا كان من كتب التسميع شخصاً موثوقاً به غير مجهول الخط، وكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه فطالما فعل الثقات ذلك[2].

وقال ابن الصلاح أيضاً، بعد أن ذكر رأي المتشددين في رواية الحديث، وهو أنه لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره، وكذلك رأي المتساهلين على النقيض من ذلك، قال: «والصواب ما عليه رأي الجمهور وهو التوسط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط الذي تقدم شرحه، وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢٦٨/١).

(٢) علوم الحديث (ص١٨٢ ـ ١٨٣).

الذي سبق ذكره جازت له الرواية منه»[1].

والشاهد من هذا قوله: (وقابل كتابه وضبط سماعه) حيث جعل ذلك من شروط جواز الرواية منه، ومفهومه أنه إذا لم يقابل كتابه، ولم يكتب سماعه عليه مضبوطاً فلا يجوز له الرواية منه.

وقد شدّد جمهور المحدثين على مسألة كتابة الطالب سماعه على الكتاب، وقالوا أنه إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مقابلة بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه لم يجز له ذلك، وعزاه الخطيب إلى عامة أصحاب الحديث[2]، وجاء عن أيوب السختياني ومحمد بن بكر البرساني الترخص فيه.

٨٣ ـ أصل الحديث

كثيراً ما يذكر المحدثون في تخريجاتهم هذه العبارة، فيقولون مثلاً بعد تخريج حديث ما: وأصله في الصحيحين أو في أحدهما، أو أصله في السنن من رواية فلان ـ لشخص آخر ـ، فما مرادهم بذلك؟

الأصل في اللغة: أسفل كل شيء، وجمعه: أصول، لا يكسر على غير ذلك[3].

قوله: (أسفل كل شيء): يعني الذي يعتمد عليه أعلاه، كجذع الشجرة أصل لها لا تقوم إلا به، ونحو ذلك.

وأصل الحديث في **اصطلاح المحدثين** هو:

اتحاد مخرج الحديث، وإن اختلف لفظه ومعناه عن الأصل المروي فيه، وقد يراد به اتحاد لفظه ومعناه، أو أحدهما دون اتحاد مخرجه.

شرح التعريف:

قوله: (اتحاد مخرج الحديث، وإن اختلف. . .) إلخ، أي: أنه من

---

(١) علوم الحديث (ص١٨٧).

(٢) الكفاية (ص٢٥٧).

(٣) كذا في اللسان (١١/١٦).

رواية الصحابي نفسه، وإن اختلف لفظ الحديث المخرج ومعناه عما هو في الأصل المروي فيه.

ويوضح ذلك كتب المستخرجات التي على الصحيحين، فإن المستخرجين لم يلتزموا لفظ أي من الصحيحين، بل رووه بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم مع المخالفة لألفاظ الصحيحين، وربما وقعت المخالفة أيضاً في المعنى، ولهذا لا يصح عزو ألفاظ متون المستخرجات للصحيحين، إلا إن علم أنها في المستخرج بلفظهما بمقابلته عليهما، فيقال مثلاً: رواه الإسماعيلي في مستخرجه وأصله في صحيح البخاري.

يوضح ذلك الاعتراض الذي أورده العراقي رحمه الله وجوابه عليه، حيث قال: «فإن قيل: فهذا البيهقي في السنن الكبرى والمعرفة وغيرهما، والبغوي في شرح السنة، وغير واحد يررون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه إلى البخاري أو مسلم مع اختلاف الألفاظ والمعاني، والجواب: أن البيهقي وغيره ممن عزا الحديث لواحد من الصحيحين، إنما يريدون أصل الحديث لا عزو ألفاظه»[1].

أمثلة عملية لاتحاد المخرج:

١ ـ قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، في حديث: «كان كث اللحية»: «أخرجه الترمذي في الشمائل من حديث هند بن أبي هالة، وأبو نعيم في دلائل النبوة من حديث علي، وأصله عند الترمذي»[2].

وبالرجوع إلى حديث علي رضي الله عنه عند الترمذي نجده قد رواه في سننه في كتاب المناقب رقم (٣٦٣٨)، وفي الشمائل رقم (٦)، وليس فيه أنه ﷺ كان كث اللحية، وإنما فيه صفات أخرى غيرها، وكذلك بالرجوع إلى دلائل النبوة لأبي نعيم[3] نجده قد رواه من طريق الحسين بن

---

(١) التبصرة والتذكرة (٥٨/١ ـ ٦٢).

(٢) إحياء علوم الدين (١٣٧/١).

(٣) (ص٥٥٤).

علي بن أبي طالب، عن أبيه، وليس فيه شيء من صفاته الخلقية.

٢ ـ وقال ابن حجر في بلوغ المرام، في حديث أنس: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ـ على عهده ـ ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم...» أخرجه أبو داود، وصححه الدارقطني، وأصله في صحيح مسلم. اهـ[١].

قلت: وبالرجوع إلى حديث أنس في صحيح مسلم نجده قد رواه في كتاب المساجد رقم (٦٤٠)، وليس فيه ذكر لأصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم ـ أي من النوم ـ، وإنما فيه أن رسول الله ﷺ أخر العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل أو كاد يذهب شطر الليل، ثم جاء فقال: «**إن الناس قد صلوا وناموا، وإنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتم الصلاة**»، ولكن ثبت في أحاديث أخرى من رواية عائشة وعبدالله بن عمر وابن عباس أنهم رضي الله عنهم ناموا حتى قال ابن عباس في روايته: «حتى رقد ناس واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا»[٢].

أمثلة عملية لعدم اتحاد المخرج:

١ ـ قال ابن حجر في بلوغ المرام، في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**يأتي أحدكم الشيطان في صلاته فينفخ في مقعدته فيخيل إنه أنه أحدث ولم يحدث، فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً**»: أخرجه البزار، وأصله في الصحيحين من حديث عبدالله بن زيد[٣].

قلت: وبالرجوع إلى حديث عبدالله بن زيد في الصحيحين نجد لفظه كالآتي: شكي إلى النبي ﷺ الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «**لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً**»[٤].

---

(١) انظر: بلوغ المرام (ص١٥).
(٢) انظر أحاديثهم في صحيح مسلم رقم (٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٢).
(٣) بلوغ المرام (ص١٨).
(٤) رواه البخاري رقم (١٣٧)، ومسلم رقم (٣٦١).

٢ ـ وقال ابن حجر في بلوغ المرام في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ سأل أهل قباء، فقال: «**إن الله يثني عليكم**» فقالوا: «إنا نتبع الحجارة الماء»: رواه البزار بسند ضعيف، وأصله في أبي داود[١].

قلت: وبالرجوع إلى سنن أبي داود نجده قد رواه في كتاب الطهارة رقم (٤٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «**نزلت هذه الآية في أهل قباء** ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾[٢]» قال: «**كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية**».

٨٤ ـ أصول الحديث

ويسمى (مصطلح الحديث)، وبه اشتهر، و(علوم الحديث)، و(علم الحديث دراية).

تعريفه: هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الرواية والمروي[٣].

وعرّفه بعضهم بأنه علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد[٤].

موضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد[٥].

ثمرته وفائدته وغايته: تمييز الصحيح من غيره، والفوز بسعادة الدارين[٦].

مسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد، نحو: كل حديث صحيح

---

(١) بلوغ المرام (ص٢٢).
(٢) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.
(٣) ابن حجر: النكت (٢٢٥/١).
(٤) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي (٥/١).
(٥) انظر: تدريب الراوي (٤١/١)، تحفة الأحوذي (٥/١)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٥).
(٦) تدريب الراوي (٤١/١).

يقبل، ونحو: قال رسول الله ﷺ كذا، وأمر بكذا، ونهى عن كذا، وفعل كذا[1].

واضعه: العلماء[2].

نسبته: هو من العلوم الشرعية[3].

استمداده: من الكتاب والسنة[4].

فأما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ۝٦﴾[5].

وقوله عن أصحاب رسوله ﷺ: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾، ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، وقوله في السورة نفسها: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[6].

وأما السنة: فأقوال الرسول ﷺ وأفعاله التي أمرنا باتباعه فيها، ما لم يكن طبعاً، أو خاصة به[7].

حكمه: الوجوب العيني على من انفرد، والكفائي على من تعدد[8].

فضله: هو أن النبي ﷺ دعا بالنضارة لمن يشتغل بالحديث، والحديث الذي هو المتن أحد موضوعي المصطلح، وقد قال النبي ﷺ: «**نضر الله امرأ سمع مني شيئاً فبلّغه كما سمعه، فرب مبلّغ أوعى من سامع**»[9].

---

(١) انظر: تحفة الأحوذي (٦/١)، قواعد في علوم الحديث (ص٢٤).
(٢) تحفة الأحوذي (٦/١).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق، قواعد في علوم الحديث (ص٢٣).
(٥) سورة الحجرات، الآية: ٦.
(٦) سورة الحشر، الآية: ٧.
(٧) انظر: قواعد في علوم الحديث (ص٢٣).
(٨) انظر: تحفة الأحوذي (٧/١).
(٩) رواه أبو داود والترمذي وابن حبان عن ابن مسعود، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

٨٥ ـ الأصول الستة

هي كتب الحديث الستة المشهورة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وسميت أصولاً لاحتوائها على معظم الأحاديث النبوية والاستغناء بها في الجملة عن غيرها.

٨٦ ـ أضبط الناس

وهي مع العدالة من المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي.

٨٧ ـ الاضطراب = انظر: المضطرب.

٨٨ ـ الأطراف

هي الكتب التي يقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، وذكر كل أسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة.

مثاله: أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي، وتحفة الأشراف للمزي، وغير ذلك(١).

٨٩ ـ الاعتبار

لغة: مصدر (اعتبر)، ومعنى الاعتبار: النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها.

واصطلاحاً: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا(٢).

مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فينظر: هل روى ذلك ثقة غير

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٢٥).

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث (ص١٤١)، وفتح المغيث (١/١٩٥).

أيوب عن ابن سيرين، فإن وجد علم أن للخبر أصلًا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلًا يرجع إليه، وإلا فلا[1].

٩٠ ـ الإعضال = انظر: انظر: المعضل.

٩١ ـ الإعلال = انظر: المعلل.

٩٢ ـ الإعلام = انظر: إعلام الشيخ.

٩٣ ـ إعلام الشيخ

الإعلام لغة: الإخبار.

واصطلاحاً: أن يعلم الشيخ الطالب بأن هذا الحديث أو الكتاب روايته أو سماعه من فلان، مقتصراً عليه من غير أن يقول له: ارو عني، أو أذنت لك في روايته.

وقد جوّز الرواية به كثير من أهل الحديث والفقه والأصول، وهو الصحيح خلافاً لمن منع ذلك كابن الصلاح وبعض المحدثين[2].

٩٤ ـ آفته فلان

الآفة في اللغة: العاهة، وهي عرض مفسد لما أصاب من شيء[3].

وأما **اصطلاحاً:** فقد قال برهان الدين الحلبي: «**الظاهر من قولهم:** إن آفته فلان، كناية عن الوضع، ويحتمل أن يكون المراد: آفته في رده أو نكارته أو غير ذلك».

وقال ابن عراق: «إن قالوا: موضوع أو باطل آفته فلان؛ فهو كناية عن

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٧٥).
(٢) انظر: علوم الحديث (ص١٥٥)، جواهر الأصول (ص٧٦)، منهج ذوي النظر (ص١٣٩)، الباعث الحثيث (ص١٠٦).
(٣) انظر: اللسان (١٦/٩).

الوضع، وإن قالوا: منكر آفته فلان فمرادهم آفته في نكارته، وإن قالوا: آفته فلان فقط فهذا محل التردد، والله أعلم»[1].

قلت: وعلى هذا فيكون معنى (آفته فلان) في الخبر الموضوع أو الباطل هو: المتهم بوضعه فلان أو واضعه فلان، أو وضعه فلان، كما قال شيخنا عبدالفتاح في تعليقه على الرفع والتكميل[2].

ويكون معنى (آفته فلان) في الخبر المنكر هو: علته فلان.

وعليه فتلتحق هذه العبارة بالمرتبة الثالثة عند السخاوي والسندي، وبالمرتبة الثانية عند العراقي والذهبي، وبالمرتبة الخامسة عند السيوطي، وبالمرتبتين الأخيرتين عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، وبالمرتبة الحادية عشر عند ابن حجر.

٩٥ ـ الأفراد

بفتح الهمزة جمع فرد، وهو في **اللغة** الوتر.

وفي **اصطلاح** المحدثين ينقسم إلى نوعين:

١ ـ فرد مطلق.

٢ ـ فرد نسبي.

الفرد المطلق: هو ما تفرد بروايته شخص واحد عن جميع الرواة.

مثاله:

١ ـ حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، تفرّد به عمر عن النبي ﷺ، وتفرّد به عن عمر علقمة، وعن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وعن التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري.

٢ ـ وحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، تفرّد به عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

---

(١) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة (٣٤/١).

(٢) الرفع والتكميل (ص١٦٩).

حكمه: يختلف باختلاف أحواله، وهي:

أ - أن يكون الراوي مخالفاً لمن هو أحفظ منه وأضبط وأرجح منه، ويسمى هذا شاذاً إذا كان المخالف ثقة، ومنكراً إذا كان ضعيفاً.

ب - ألا يكون الراوي مخالفاً لغيره، وإنما روى أمراً زائداً لم يروه أحد سواه، فينظر: فإن كان عدلًا حافظاً متقناً موثوقاً به كان ما تفرّد به صحيحاً، وإن كان دون ذلك في الحفظ والضبط كان ما انفرد به حسناً.

الفرد النسبي:

وهو ما كان التفرد فيه بالنسبة إلى جهة خاصة، وهو أنواع:

١ - تفرد شخص عن شخص.

مثاله: حديث عبدالواحد بن أيمن، عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه في قصة الكدية التي عرضت لهم يوم الخندق[1].

٢ - تفرد أهل بلد عن شخص.

مثاله: حديث: **«القضاة ثلاثة»**[2].

تفرد به أهل مرو، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه.

٣ - تفرد شخص عن أهل بلد وهو قليل جداً، وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به.

٤ - تفرد أهل بلد عن أهل بلد أخرى.

مثاله: حديث جابر في قصة المشجوج، قال: «إنما يكفيه أن يتيمم

---

(١) رواه البخاري في المغازي برقم (٤١٠١).

(٢) رواه أبو داود في الأقضية رقم (٣٥٧٣)، والترمذي في الأحكام رقم (١٣٢٢)، وابن ماجة في الأحكام رقم (٢٣١٥).

ويعصب على جرحه خرقة»[١]، تفرّد به أهل مكة، وحمله عنهم أهل الجزيرة[٢].

٥ ـ تفرد ثقة بالحديث.

مثاله: حديث: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة»[٣]، لم يروه من الثقات إلا ضمرة بن سعيد، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي واقد، وقد رواه الدارقطني من طريق ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عائشة[٤]، عن النبي ﷺ، وابن لهيعة ضعيف عند الجمهور[٥].

٩٦ ـ أفراد العلم. ويقال له: المفردات

الأفراد لغة: جمع فرد، وهو الواحد والوتر.

والعلم: بفتح العين واللام، يطلق على عدة معان، منها العلامة والجبل والراية وغير ذلك[٦].

وأطلقه النحويون على (الاسم)، وعلى هذا فيكون معنى (أفراد العلم) أي آحاد الأسماء والكنى والألقاب التي لا يكون منها في كل حرف سواه.

وفي **الاصطلاح**: هو ما يجعل علامة على الراوي من اسم وكنيه ولقب.

الأمثلة:

١ ـ مثال أفراد الأسماء: لبي بن لبى، صحابي، من بني أسد، هو وأبوه فردان.

---

(١) رواه أبو داود في لاطهارة رقم (٣٣٦).
(٢) انظر: النكت (٧٠٥/٢ ـ ٧٠٧).
(٣) رواه مسلم في العيدين، رقم (٢٠٥٦).
(٤) انظر: سنن الدارقطني (٤٦/٢).
(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (٢١٩/١ ـ ٢٢٠).
(٦) انظر: الصحاح (١٩٩٠/٥).

٢ ـ مثال أفراد الكنى: أبو مُعَيْد ـ بضم الميم وفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة من تحت وآخره دال مهملة واسمه حفص بن غيلان.

٣ ـ مثال أفراد الألقاب: مندل بن علي العنزي، ومندل لقب، وهو بكسر الميم وقيل بفتحها، واسمه عمرو[١].

٩٧ ـ الأقران

لغة: جمع قرين، وهو المصاحب كما قال ابن السكيت[٢].

واصطلاحاً: هم المتقاربون في السن والإسناد، وقيده فصيح الهروي بالأكفاء، فقال: «هم الأكفاء المتقاربون في السن والإسناد».

وقال ابن دقيق العيد: «هم المتقاربون في السن والطبقة»، ويقصد بالطبقة: الإسناد[٣].

فائدة: في كلام الأقران بعضهم في بعض:

قال ابن عبدالبر: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلّت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحّت عدالته وثبت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر.

وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحّت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص٢٩٢ ـ ٢٩٦)، اختصار علوم الحديث (ص١٧٧)، فتح المغيث (١٩٥/٣)، التبصرة والتذكرة (١١٢/٣).

(٢) انظر: الصحاح (٢١٨٢/٦).

(٣) انظر: علوم الحديث (ص٢٧٨)، الاقتراح (ص٣١١)، جواهر الأصول (ص٦٦).

جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين»[1].

٩٨ ـ الإقلاب = انظر: المقلوب.

٩٩ ـ اكتب عنه

هذا من اصطلاحات مسلم في الراوي الثقة، فقد جاء في تهذيب التهذيب[2]، في ترجمة (أبي الأزهر أحمد بن الأزهر)، قال مكي بن عبدان: «سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر، فقال: اكتب عنه». قال الحاكم: «هذا رسم مسلم ـ أي اصطلاح مسلم وطريقته ـ في الثقات»[3].

١٠٠ ـ أكذب الناس

هذه العبارة من ألفاظ التجريح، وهي من المرتبة الأولى عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي.

١٠١ ـ ألفاظ الأداء

هي الألفاظ التي تؤدى بها الأخبار، وهي: حدثني، وحدثنا، وسمعت، وسمعنا، وأخبرني، وأخبرنا، وأنبأني وأنبأنا، وقال لي وقال لنا، وذكر لي وذكر لنا، ونبأني ونبأنا، وقال، وإنّ، وعن.

١٠٢ ـ الألقاب

هي أوصاف تدل على رفعة أو ضعة، تطلق على الراوي للتعريف به، لا على سبيل الإسمية العلمية[4].

مثال ما دل على رفعة: الصديق ـ الفاروق ـ ذو النورين ـ أبو تراب، للخلفاء الراشدين، وزين العابدين لعلي بن الحسين رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (ص٤٤٢).
(٢) (١٢/١).
(٣) من هامش الرفع والتكميل (ص١٤٩).
(٤) انظر: فتح المغيث (١٩٥/٣).

ومثال ما دلّ على ضعة: أنف الناقة.

وهناك ألقاب أطلقت على بعض المحدثين لزمتهم ولم يكونوا كذلك، نحو: الضعيف، لقب عبدالله بن محمد بن يحيى أبي محمد الطرطوسي، وكان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

ونحو: الضال، وهو معاوية بن عبدالكريم، وليس بضال، وإنما لقب بذلك لأنه ضلّ في طريق مكة.

١٠٣ ـ إلى الصدق ما هو

من ألفاظ التعديل، وتعني: ليس ببعيد عن الصدق، وهي عند العراقي من المرتبة الرابعة، وعند السخاوي من السادسة، وعند السيوطي من الخامسة.

١٠٤ ـ الله أعلم

إذا سئل المحدث الجهبذ عن الراوي فأجاب بقوله: (الله أعلم)، فإن هذا منه إشارة إلى جرحه وعدم تزكيته، لأن عدم جوابه على السؤال ورد العلم إلى الله دلالة على أن حاله بالنسبه له مجهولة وإلا لوثّقه، فكان قوله فيه: (الله أعلم) من باب الجرح، وليس من التعديل في شيء، كما قرره الفقهاء في كتاب الشهادة وبحث تزكية الشهود[1].

١٠٥ ـ الله المستعان

ذكر الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله في هامش الرفع والتكميل أن هذه العبارة إذا قيلت في الراوي المجروح، فلعلها تكون من المرتبة الثانية أو الثالثة من مراتب الجرح، وأورد على ذلك شواهد عدة، ثم قال:

«ولتحقق هذا المعنى الذي أشرت إليه في عبارة (الله المستعان) ترى المحدثين والمؤرخين حين يذكرون خبراً كاذباً، أو راوياً دجالاً، أو مدَّعياً الصحبة لرسول الله ﷺ، أو التعمير إلى أزمان متأخرة يتبعون كلامهم عليه،

---

(١) انظر: هامش الرفع والتكميل (ص١٧٣).

أو يختمونه بقولهم: (والله المستعان)، أو (فالله المستعان)، إيذاناً بكذبه أو كذب ما ذكر قبل هذا الختام، أو بأنه شبيه بالكذب كما تراه كثيراً منتشراً في الميزان للذهبي، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وغيرها من كتب الرجال»[1].

١٠٦ ـ إليه المنتهى في التثبت

من المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي.

١٠٧ ـ إليه المنتهى في الكذب

هذه العبارة من ألفاظ التجريح، وهي من المرتبة الأولى عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي.

١٠٨ ـ الأمالي

جمع إملاء، والمقصود بها الأحاديث التي يلقيها الشيخ على طلابه بتأن ليكتبوها، وكان هذا من وظائف العلماء قديماً، وخصوصاً الحفاظ من أهل الحديث، وطريقهم في ذلك أن يكتب المستملي في أول لقائه: هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا، يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديث وآثاراً، ثم يفسر غريبا، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه ما يختاره ويتيسر له، ومن المؤلفات في ذلك: الأمالي لابن عساكر، ولأبي زكرياء بن مندة، وللخطيب البغدادي، وغيرهم[2].

١٠٩ ـ الإمام

لغة: هو الذي يقتدى به.

واصطلاحاً: هو من ألفاظ التعديل، وقد جعله السخاوي والسندي رحمهما الله في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي: ما انفرد فيه

---

(١) هامش الرفع والتكميل (ص١٧٣ ـ ١٧٦).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١١٩).

بصيغة دالة على التوثيق كثقة، أو ثبت، أو كأنه مصحف، أو حجة أو إمام، أو ضابط، أو حافظ.

وقال الذهبي رحمه الله: «إن قولهم ثبت، وحجة، وإمام، وثقة، ومتقن، من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها».

وقال أيضاً في الموقظة، بعد أن ذكر طبقات الحفاظ: «فمثل يحيى القطان يقال فيه: إمام، وحجة، وثبت، وجهبذ، وثقة ثقة»[1].

فجعل رحمه الله لفظ: (الإمام) في المرتبة الأولى من مراتب التعديل وهو الأليق به. والله أعلم[2].

ولكنه رحمه الله مع هذا وصف أبا بكر محمد بن أحمد الجرجرائي المفيد بالشيخ الإمام المحدث الضعيف، فضعفه مع قوله فيه إنه إمام[3]، فالله أعلم.

١١٠ ـ الإملاء

إلقاء الكلام على الكاتب بتأن ليكتبه.

١١١ ـ الأمهات الست

هي كتب السنة الستة المشهورة (انظر: الأصول الستة)، وسميت بذلك لفضلها ومكانتها عند الناس، والاستغناء بها في الجملة عن غيرها.

١١٢ ـ أمير المؤمنين في الحديث

هذا لقب من الألقاب التي تطلق على المشتغلين بالحديث لبيان المرتبة التي وصل إليها أحدهم في هذا الفن، وهو أعلاها، ولا يوصف به إلا الأفذاذ من أئمة الحديث ونقاده، وقد لقب به شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل،

---

(١) الموقظة في علوم الحديث (ص٧٦).

(٢) انظر: فتح المغيث (٣٣٥/١ ـ ٣٤٠)، الرفع والتكميل (ص١٥٥ ـ ١٥٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٦٩/١٦).

ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، والدارقطني، وابن حجر، وغيرهم[(١)].

١١٣ ـ الأنئنة = انظر: المؤنن.

١١٤ ـ أنا

رمز إلى (أخبرنا).

١١٥ ـ أنبانا

من ألفاظ التحمل سماعاً من الشيخ، لكنه قليل الاستعمال.

١١٦ ـ أنبانا قراءة عليه وأنا أسمع

من ألفاظ التحمل قراءة على الشيخ.

١١٧ ـ الانتخاب

لغة: مصدر انتخب الشيء: اختاره، والانتخاب: الاختيار والانتقاء.

واصطلاحاً: اختيار الطالب لبعض أحاديث الشيخ ليسمعها ويكتبها عنه.

قال الخطيب: «إذا كان المحدث مكثراً، وفي الرواية متعسراً، فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه وينتخبه فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنب المعاد من روايته، وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم الإقامة والثواء، وأما من لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره، وما يشارك في روايته مما ينفرد به، فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء والانتخاب»[(٢)].

١١٨ ـ انتهى اللحق

عبارة كتبها بعض المحدثين عند انتهاء كتابة الساقط من متن الكتاب بدلاً من (صح).

---

(١) انظر: هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث (ص٧)، أصول الحديث (٤٤٩)، الحديث النبوي (ص٢٩٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٥٥ ـ ١٥٦).

١١٩ ـ الأنساب

واحده: النسب، وهو القرابة، ويكون بالآباء وإلى البلاد، وفي الصناعة، ومن أشهر المؤلفات في ذلك: الأنساب للسمعاني، وتهذيبه اللباب لابن الأثير.

١٢٠ ـ الانقطاع = انظر: المنقطع.

١٢١ ـ الإنكار = انظر: المنكر.

١٢٢ ـ أنكر ما رواه فلان كذا

لا يلزم من هذه العبارة ضعف الحديث ولا ضعف راويه، فإنهم ربما يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح بمجرد تفرد راويه[١].

قال السيوطي: «وقع في عبارتهم: أنكر ما رواه فلان كذا وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً، وقال ابن عدي: أنكر ما رواه بريد بن عبدالله بن أبي بردة: «**إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها**»، قال: وهذا طريق حسن، رواته ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم. اهـ. والحديث في صحيح مسلم، وقال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين[٢].

قلت: تمثيل السيوطي بعبارة الذهبي في الوليد بن مسلم لا يستقيم، لأن مراد الذهبي هنا هو أن هذا الحديث أضعف ما رواه الوليد بن مسلم، بدليل حكمه على هذا الحديث في المستدرك بقوله: «هذا حديث منكر شاذ أخاف أن يكون موضوعاً»[٣].

قال في قواعد في علوم الحديث: «فلا تغتر بقول الذهبي في الميزان وابن عدي في الكامل أن هذا الحديث من مناكير فلان، أو من أنكر ما

---

(١) انظر: قواعد في علوم الحديث (ص٢٧٣).
(٢) تدريب الراوي (١/٢٤١).
(٣) المستدرك (١/٣١٦).

رواه، ولا تحكم عليه بالضعف بمجرد هذا القول لأنهم يريدون بذلك كونه متفرداً به فحسب. قال الحافظ في مقدمة الفتح: من عادته ـ أي ابن عدي ـ أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة»[1].

١٢٣ ـ الأوابد

لغة: جمع آبدة، وهي الأمر العظيم ينفر منه ويستوحش.

والآبدة: الداهية تبقى على الأبد، والكلمة أو الفعلة الغريبة، وغير ذلك[2].

واصطلاحاً: يراد بها المنكرات والمتروكات والموضوعات وذلك بحسب حال المترجم له، وقد ظهر لي هذا من تتبع بعض التراجم عند ابن حبان ممن وصف أصحابها بذلك[3].

١٢٤ ـ أوثق الناس

من المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي.

١٢٥ ـ أوطان الرواة وبلدانهم

المراد بذلك أقاليم الرواة ومدنهم التي ولدوا فيها أو أقاموا فيها.

ومن فوائد معرفة ذلك: التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ إذا كانا من بلدين مختلفين، وهو مما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

١٢٦ ـ أوهى الأسانيد

أي أضعفها، وقد خاض في ذلك الحاكم أبو عبدالله النيسابوري في

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص٢٧٤).

(٢) لسان العرب (٦٩/٣).

(٣) وهذه أرقام الأجزاء والصفحات من كتابه المجروحين (١٠٣/١، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٢، ١٧٧، ١٥٨/٢، ١٧٠، ٢٥٦).

كتابه معرفة علوم الحديث، ولكنه قيد ذلك بأشخاص معينين، فقال:

أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

وأوهى أسانيد الصديق: صدقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق.

وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جده، فإن محمداً والقاسم وعبدالله لم يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأوهى أسانيد عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم الكندية، عن عائشة.

وأوهى أسانيد عبدالله بن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبدالله، إلا أن أبا فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة.

وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر بن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس.

وأوهى أسانيد المكيين: عبدالله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبدالرحمٰن بن حيويل، عن كل من روى عنه فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبدالله بن عبدالرحمٰن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس[1].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٦ ـ ٥٨).

ب

١٢٧ ـ الباطل

هذا اللفظ يطلقه المحدثون على الخبر المكذوب على رسول الله ﷺ، فهو وقولهم (موضوع) بمعنى واحد.

وقد جاء هذا الاصطلاح على ألسنة المحدثين القدماء والمتأخرين، وكثر ذلك منهم، وبعض من ألف[١] في الموضوعات سمى كتابه به، فقال: (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير).

١٢٨ ـ بخ

رمز لما أخرجه البخاري في كتاب الأدب المفرد، ذكره المزي في تهذيب الكمال، وهو رمز لما أخرجه في صحيحه كما في مفتاح كنوز السنة.

١٢٩ ـ بد

رمز لأبي داود في سننه كما في مفتاح كنوز السنة.

١٣٠ ـ البدعة

لغة: مصدر بدع الشيء يبدعه بدعاً، وابتدعه: أنشأه وبدأه. وبدع الركية: أحدها[٢].

---

(١) هو الجوزقاني.

(٢) انظر: اللسان (٦/٨).

واصطلاحاً: هي الحدث في الدين بعد الكمال.

والبدعة: هي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، وهي إما أن تكون بمكفر، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر أو بمفسق، فالأول ترد روايته، والثاني تقبل بشرطين:

١ ـ أن لا يكون داعية إلى بدعته على الأصح.

٢ ـ وأن لا يروي ما يقوي بدعته[١].

١٣١ ـ البدل

هذا من أقسام العلو النسبي، وهو: موافقة المخرج لأحد أصحاب الكتب الستة في شيخ شيخه.

مثاله: حديث يرويه البخاري مثلًا عن الحميدي عن ابن عيينة، فيأتي المخرج فيرويه من طريق العدني عن ابن عيينة، فيبدل بشيخ البخاري راوياً آخر، فلذلك سمي البدل، وقد يسمى هذا موافقة، لكن مع التقييد.

١٣٢ ـ البرنامج

هو كتاب يذكر فيه مؤلفه أسماء شيوخه ومروياته عنهم، كبرنامج الوادي آشي محمد بن جابر المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، وبرنامج محمد بن خير الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٧٥هـ)، ويطلق على هذا النوع من المؤلفات أيضاً: الفهرسة، والمعجم، والثبت، والمشيخة.

ويرتبه مؤلفه حسب التواريخ أو البلدان التي رحل إليها، أو المشايخ الذين روى عنهم[٢].

١٣٣ ـ البلاء فيه من فلان: البلية فيه من فلان

أي المتهم بوضعه، وعليه فتكون هذه العبارة من المرتبة الثانية من

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٥٣).

(٢) انظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث (ص١٨).

مراتب الجرح عند السخاوي والسندي والذهبي والعراقي[1].

١٣٤ ـ البلاغات

هي قول الراوي: بلغني عن النبي ﷺ كذا، وأشهر من كان يفعل ذلك الإمام مالك رحمه الله في الموطأ.

وحكم هذه البلاغات الضعف لإعضالها، لأن جميع رجال السند محذوفون، وأقل إسناد فيه بين النبي ﷺ وبين الإمام مالك ثلاثة رواة.

وقد وصل هذه البلاغات الحافظ ابن عبدالبر في كتابه (التمهيد) الذي شرح به الموطأ، إلا أربعة منها قال: إنه لم يقف على إسنادها، فوصلها بعده الحافظ ابن الصلاح رحمهما الله جميعاً.

١٣٥ ـ البلايا

هي الموضوعات والأكاذيب، قال ابن عراق: «قولهم: فلان له بلايا، أو هذا الحديث من بلايا فلان. قال الحافظ برهان الدين الحلبي: هو كناية عن الوضع فيما أحسب لأن البلية المصيبة»[2].

قال الشيخ المحقق عبدالفتاح أبو غدة: «ومن هذه المرتبة والباب أيضاً قولهم: (حدث بنسخة فيها بلايا) أي موضوعات وأكاذيب، وقولهم أيضاً: (من بلايا فلان كذا)، و(من مصائب فلان كذا) أي من موضوعاته ومفترياته، وما وقع في كلام الحافظ برهان الدين الحلبي بلدينا رحمه الله تعالى من التردد في هذا المقام فلا داعي له، ومن شواهد ذلك:

أ ـ في الميزان: أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط، عن أبيه، عن جده بنسخة فيها بلايا، ومن ذلك مرفوعاً: الجيزة روضة من الجنة، ومنها: يا محمد! لا أعذب بالنار من سمي باسمك...[3].

---

(١) انظر شواهد ذلك في هامش الرفع والتكميل (ص١٧٠).

(٢) تنزيه الشريعة (١٩/١).

(٣) ميزان الاعتدال (٨٢/١).

ب ـ وفيه أيضاً: عيسى بن مهران، رافضي كذاب جبل، وقع إليّ كتاب من تصنيفه في الطعن في الصحابة وتكفيرهم، فلقد قف شعري وعظم تعجبي مما فيه من الموضوعات والبلايا[1]»، ثم أورد الشيخ أمثلة أخرى[2].

١٣٦ ـ بيّض له

هذه العبارة كثيراً ما يستعملها الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى فيقول مثلاً: ذكره ابن أبي حاتم وبيّض له.

ومراده بذلك أنه ذكره في كتابه مهملاً من الجرح والتعديل أو الشيوخ والتلاميذ، وترك لذلك فراغاً (بياضاً) رجاء أن يجد فيه شيئاً فيلحقه به فلم يجد.

وفي ذلك يقول ابن أبي حاتم: «على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى»[3].

حكم من بيّض له:

تبين بالاستقراء أن كل من بيّض له ابن أبي حاتم فهو مجهول، وإليك الشواهد على ذلك من الميزان:

قال الذهبي:

١ ـ أبان بن عمر الوالبي: قال أبو حاتم: مجهول، نقله ابن أبي حاتم وبيّض له[4].

(١) ميزان الاعتدال (٣/٣٢٤).
(٢) انظر: الرفع والتكميل (ص١٧١).
(٣) الجرح والتعديل (٢/٣٨).
(٤) الميزان (١/١٠)، وانظر: الجرح (٢/٣٠٠).

٢ ـ إسحاق بن رفيع الذماري، عن ابن جريج، وعنه...، مجهول، بيّض له ابن أبي حاتم[١].

قال ابن حجر: «وقد وقع في نسخة معتمدة ـ يعني من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ روى عنه الحسن بن زبرقان، وكذا هو في الحافل، روى عنه الحسن بن زبرقان»[٢].

قلت: هذا يدل على أن الذهبي عنده نسخة أخرى من كتاب الجرح والتعديل غير النسخة المطبوعة التي بأيدينا، فإن هذه النسخة ليس فيها تبييض.

٣ ـ إياس بن نذير الضبي الكوفي: ذكره ابن أبي حاتم وبيّض له، مجهول[٣].

وقال ابن حجر: «ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن أبي حاتم وبيّض له، فهو مجهول»[٤].

وهذا عن ابن حجر من أوضح الأدلة على أن من بيّض له ابن أبي حاتم فهو مجهول.

٤ ـ بهيم بن الهيثم: ذكره ابن أبي حاتم هكذا وبيّض، مجهول[٥].

٥ ـ حيان بن عبيدالله المروزي: ذكره ابن أبي حاتم، وبيّض، مجهول، أو ابن عبدالله[٦].

٦ ـ خالد بن يسار: عن أبي هريرة وجابر مجهول، وبيّض له ابن أبي

---

(١) الميزان (١/١٠)، وانظر: الجرح (٢/٢٢٠).
(٢) لسان الميزان (١/٣٦٢).
(٣) الميزان (١/٢٨٣)، وانظر: الجرح (٢/٢٨٢).
(٤) تهذيب التهذيب (١/٣٩١).
(٥) الميزان (١/٣٥٦)، وانظر: الجرح (٢/٤٣٦).
(٦) الميزان (١/٦٢٣)، وانظر: الجرح (٣/٢٤٦).

حاتم[١].

٧ ـ خلاس بن عمرو وآخر: ذكره ابن أبي حاتم، مجهول، وبيّض له، وأحسبه جلاس بالجيم كما مر[٢].

٨، ٩ ـ خمير بن عوف، وخمير[٣] بن رهط العوام: بيّض لهما ابن أبي حاتم، مجهولان[٤].

١٠ ـ الزبير بن عروة بن الزبير بن العوام: بيّض له ابن أبي حاتم، مجهول[٥].

---

(١) الميزان (٦٤٨/١)، وانظر: الجرح (٣٦٢/٣).
(٢) الميزان (٦٥٨/١)، وانظر: الجرح (٤٠٣/٣).
(٣) هكذا في الجرح والتعديل، والذي في الميزان ولسانه: خمير من رهط العوام.. فالله أعلم.
(٤) الميزان (٦٦٩/١)، وانظر: الجرح (٣٩١/٣).
(٥) الميزان (٦٨/٢)، وانظر: الجرح (٥٨٢/٣).

ت

١٣٧ ـ ت:

رمز للترمذي في جامعه.

١٣٨ ـ التابع = انظر: المتابعة.

١٣٩ ـ التابعي:

هو من لقي الصحابي مؤمناً ومات على ذلك، وقيل: هو من صحبه، وقيل: من لقيه وإن لم يصحبه، ورجحه ابن الصلاح والنووي.

١٤٠ ـ التاريخ

هو: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة، مع تعديل وتجريح ونحو ذلك[١].

١٤١ ـ تالف

أي هالك، وقد ذكره السيوطي في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عنده، والله أعلم.

---

(١) انظر: فتح المغيث (٣/٢٨٠).

١٤٢ ـ تجويد الإسناد

المراد به عند القدماء هو تدليس التسوية، حيث قالوا: جوّده فلان فمعناه دلّسه تدليس تسوية بأن ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم[١].

وقد يكون معنى: جوّده فلان، أي: حسّنه أو ساقه سياقاً حسناً، ويدل على ذلك قول الحافظ يعقوب بن أبي شيبة: «هذا حديث صالح الإسناد، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسّنه»[٢].

وفي حديث: «أنه ﷺ توضأ من بئر بضاعة، وقال: **الماء طهور لا ينجسه شيء**». قال ابن حجر: «حديث حسن وقد جوّده أبو أسامة، وصححه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو محمد بن حزم»[٣].

فقوله: (جوّده أبو أسامة) أي ساقه سياقاً جيداً حسناً، ويدل على هذا كلام الدارقطني على إسناده كما نقله عنه ابن حجر في الموضع السابق، حيث قال: «وأحسنها إسناداً رواية الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، يعني عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن رافع، عن أبي سعيد» اهـ.

قلت: وهذا الإسناد الذي حكاه الدارقطني هو من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي، والله أعلم.

وفي حديث ابن عباس: «**الماء لا ينجسه شيء**»، نقل ابن حجر عن الحازمي أنه قال: «لا يعرف مجوداً إلا من حديث سماك بن حرب عن عكرمة، وسماك مختلف فيه، وقد احتج به مسلم»[٤].

ومراده: أنه لا يعرف له سياق حسن إلا من حديث سماك بن حرب.

ومثل هذا قول ابن حجر في حديث البحر: «**هو الطهور ماؤه، الحل**

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/١٨٢)، تدريب الراوي (١/٢٢٦).
(٢) مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ص١٠٠ ـ ١٠١).
(٣) تلخيص الحبير (١/٢٤).
(٤) تلخيص الحبير (١/٢٦).

ميتته» الذي رواه البيهقي من طريق يحيى بن بكير، عن الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن مسلم بن مخشي، أنه حدّثه أن الفراسي قال: كنت أصيد... إلخ، قال: «فهذا السياق مجود، وهو على رأي البخاري مرسل»[١].

١٤٣ ـ التحريف = انظر: المحرف.

١٤٤ ـ التحقيق

ويكون في الكتابة، والمراد به توضيح الخط وتبيينه وتجويده بأن يميز كل حرف بصورته المميزة له عن الحرف الآخر.

١٤٥ ـ التحمل

هو الأخذ والتلقي عن الشيوخ.

١٤٦ ـ التحويق

في اللغة مأخوذ من الحوق، وهو الإطار المحيط بالشيء المستدير حوله[٢].

وفي اصطلاح المحدثين: هو جعل دوائر حمراء أو غيرها على أول الكلام الزائد وآخره.

١٤٧ ـ التحويل

هو الانتقال من سند إلى آخر، ويرمز له بالرمز (ح)، وقيل بأن الحاء رمز لكلمة (الحائل)، أو (الحديث)، أو (صح)، وهل ينطق بها هكذا (حا)، أو بما رمز بها له عند المرور بها في القراءة قولان:

الذي عليه عمل أهل الحديث واختاره ابن الصلاح أن ينطق القارىء بها كذلك مفردة (حاء)، ولا ينطق بما رمز بها له، أي لا يقول: (التحويل،

---

(١) تلخيص الحبير (٢٤/١).

(٢) انظر: اللسان (٧١/١٠).

أو الحائل، أو الحديث)، بل يقول: (حا) فقط[1].

١٤٨ ـ تخ

رمز للبخاري في التاريخ.

١٤٩ ـ التخريج

يطلق في **اللغة** على عدة معان، منها: الاستنباط والتدريب والتوجيه.

وفي الاصطلاح: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

وله معان أخرى عند المحدثين منها:

١ ـ أنه مرادف (للإخراج) أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، فيقولون مثلًا: هذا حديث أخرجه البخاري أو خرّجه البخاري، أي رواه وذكر مخرجه استقلالًا.

٢ ـ ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها، قال السخاوي: «والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين»[2].

١٥٠ ـ تخريج الساقط

أي كتابة ما سقط من أصل الكتاب إما في الحاشية أو بين السطور، ويسمى اللحق، ويأتي في حرف اللام إن شاء الله.

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص١٨١)، التبصرة والتذكرة (٢/١٥٥)، فتح الباقي بهامش التبصرة (٢/١٥٥).

(٢) انظر: أصول التخريج للطحان (٩ ـ ١٢).

١٥١ ـ التخليط

لغة: الإفساد.

واصطلاحاً: هو الإتيان بالسند أو المتن على غير وجهه من تقديم أو تأخير، أو زيادة أو نقصان، أو اضطراب، ونحو ذلك.

الفرق بين الاختلاط والتخليط:

الاختلاط يكون في الشخص نفسه، وهو فساد عقله، ويلزم من ذلك فساد روايته والتخليط فيها، بخلاف التخليط فإنه صادر من الشخص، مع سلامة عقله من الفساد، وذلك ناتج عن عدم ضبطه وإتقانه.

فبينهما إذاً عموم وخصوص مطلق، فكل مختلط مخلط، ولا عكس.

١٥٢ ـ التدقيق في الخط

هو كتابته بالخط الدقيق، وهو الذي لا غلط فيه.

١٥٣ ـ التدليس

في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من (الدلس) وهو الظلمة، أو اختلاط الظلام كما في القاموس، فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث، أظلم أمره فصار الحديث مدلساً[١].

واصطلاحاً: هو ما أخفي عيبه إما في الإسناد أو في الشيوخ[٢].

١٥٤ ـ تدليس الإسناد

قال ابن القطان:

هو أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه

---

(١) انظر: القاموس (٢/٢٢٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص٧٩)، فتح الباقي بهامش التبصرة (١/١٧٩).

(٢) انظر: رسالة في أصول الحديث (٩٠ ـ ٩١).

سمعه منه[1].

١٥٥ ـ تدليس البلاد

ويلتحق هذا بتدليس الشيوخ، ومثاله: أن يقول المصري: حدثنا فلان بالأندلس، وأراد موضعاً بالقرافة، أو قال: بزقاق حلب، وأراد موضعاً بالقاهرة، ونحو ذلك.

وحكمه الكراهة، لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير فلا كراهة[2].

١٥٦ ـ تدليس التسوية

هو أن يكون في الإسناد راو ضعيف بين ثقتين، فيحذفه المدلس ويروي الحديث عنهما بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات، وهذا شر أنواع التدليس وأقبحها، لكن ابن حجر رحمه الله لم يقيده بالضعف إذ قد يكون المحذوف ثقة، حيث عرّفه بقوله: «أن يجيء الراوي إلى حديث قد سمعه من شيخ وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة، فيصير الإسناد عالياً وهو في الحقيقة نازل»[3].

١٥٧ ـ تدليس الشيوخ

هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يُعرف[4].

١٥٨ ـ تدليس العطف

هو: أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الثاني، فيصرح عن الأول بالسماع

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (١/١٨٠).
(٢) انظر: النكت (٢/٦٥١).
(٣) انظر: النكت (٢/٦٢١).
(٤) انظر: علوم الحديث (ص٦٦).

ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: وفلان أي حدث فلان.

مثاله: ما رواه الحاكم في علوم الحديث، قال: «اجتمع أصحاب هشيم فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئاً مما يدلسه ففطن لذلك فلما جلس، قال: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فحدّث بعدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلست لكم شيئاً؟ قالوا: لا. فقال: بلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي، ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً»[1].

١٥٩ ـ تدليس القطع

هو أن يقول المحدث: حدثنا، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: فلان، لراو لم يسمع منه ذلك.

مثاله: ما رواه ابن عدي في الكامل، عن عمرو بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها[2].

١٦٠ ـ تر

رمز للترمذي في جامعه كما في مفتاح كنوز السنة.

١٦١ ـ تركه فلان

قد يمر بك في تراجم بعض الرجال قول بعض الأئمة فيه: (تركه شعبة، أو تركه يحيى القطان)، وهذه العبارة قد تكون جرحاً، وقد تكون غير ذلك، قال الإمام ابن تيمية: «قولهم: تركه شعبة، معناه لم يرو عنه، وترك الرواية قد يكون لشبهة لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد قد خرّج له في الصحيح»[3].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٠٥)، وانظر: النكت (٦١٧/٢).

(٢) انظر: النكت (٦١٧/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٤٩/٢٤).

وقال في الرفع والتكميل: «ذكر في الميزان وتهذيب التهذيب وغيرهما من كتب أسماء الرجال في حق كثير من الرواة: (تركه يحيى القطان)، فاعرف أن مجرد تركه لا يخرج الراوي من حيز الاحتجاج مطلقاً، والذي يدل عليه قول الترمذي في كتاب العلل من آخر كتابه الجامع: وقال علي بن المديني: لم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة. قال أبو عيسى - أي الترمذي -: وإن كان يحيى ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم لأنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، ولا يثبت على رواية واحدة تركه»[1].

وقد يطلق الترك على معنى ترك الكتابة عنه لا ترك حديثه، ففي ترجمة الإمام (عطاء بن أبي رباح) سيد التابعين علماً وعملاً وإتقاناً في زمانه بمكة: «... وروى محمد بن عبدالرحيم عن علي بن المديني قال: كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد، قلت: - القائل الذهبي -: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا - أي تركا - الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضا حجة إمام كبير الشأن»[2].

١٦٢ - تركوه

أي ترك الأئمة الرواية عنه، إما لكذبه أو تهمته بذلك أو فسقه، أو كثرة غلطه، ونحو ذلك، وهو الذي يقال فيه: متروك أو متروك الحديث.

قال السخاوي: «قال ابن مهدي: سئل شعبة من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطىء في حديث يجمع عليه، فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون»[3].

---

(١) (ص٢٦٠).
(٢) الميزان (٧٠/٣)، تهذيب التهذيب (٢٠٣/٧)، هامش الرفع والتكميل (ص١٥٣، ص١٤١).
(٣) فتح المغيث (٣٤٤/١).

وروى الخطيب عن أحمد بن صالح أنه قال: «لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك فلا، إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه»[1].

ومعنى قوله: (إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه) أي الأكثر، كما فسره علي القاري في شرح شرح النخبة[2]، عند تعرضه لشرح قول الحافظ ابن حجر وهو: ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع ـ قال: أي الأكثر ـ على تركه[3].

وهذه اللفظة (تركوه ـ متروك ـ متروك الحديث) هي من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، ومن الخامسة عند ابن الصلاح، ومن الثالثة عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي.

١٦٣ ـ التساعيات

وهي الأحاديث التي في إسنادها تسعة رواة بين المصنف والنبي ﷺ، وهي عند القاضي عز الدين بن جماعة، ورضي الدين إبراهيم بن محمد الطبري المكي[4].

١٦٤ ـ التسميع = انظر: كتابة التسميع.

١٦٥ ـ التسوية = انظر: تدليس التسوية.

١٦٦ ـ التصحيح

هو كتابة كلمة (صح) على الكلام الذي صحّ رواية ومعنى وهو عرضة للشك فيه أو الخلاف، فيكتب ذلك ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط

---

(١) الكفاية (ص١١٠).

(٢) شرح شرح النخبة (ص٢٣٨).

(٣) نقلاً من هامش الرفع والتكميل (ص١٤١).

(٤) الرسالة المستطرفة (ص٧٥).

وصحّ على ذلك الوجه(1).

١٦٧ ـ التصحيف = انظر: المصحف.

١٦٨ ـ التضبيب

هو التمريض.

والتضبيب مأخوذ من الضبة التي هي حديدة عريضة يضبب بها الباب أي يغلق.

قال ابن الصلاح: «وأما تسمية ذلك ضبة: فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الإقليلي، أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها»(2).

قال ياقوت: «الضبة هي بعض (صح) تكتب على شيء فيه شك ليبحث فيه، فإذا تحرر له أتمها بالحاء فتصير (صح)، ولو جعل لها علامة غيرها لتكلف الكشط لها وكتب (صح) مكانها»(3).

١٦٩ ـ التضعيف

لغة: مصدر: ضعف الشيء أي صيّره ضعيفاً.

واصطلاحاً: هو الحكم على الرواة بالضعف، أي بجرحهم بواحد من عشرة أشياء هي: الكذب، أو التهمة به، أو فحش الغلط، أو الغفلة، أو الفسق، أو الوهم، أو المخالفة، أو الجهالة، أو البدعة، أو سوء الحفظ.

١٧٠ ـ التعديل

هو تزكية الرواة والثناء عليهم.

١٧١ ـ تعرف وتنكر

ويقال أيضاً: (يعرف وينكر) أي تعرف منه مرة وتنكر منه أخرى،

---

(١) انظر: تدريب الراوي (٢/٨٢).

(٢) علوم الحديث (ص١٧٥).

(٣) انظر: فتح المغيث (٢/١٧٨).

لكونه يأتي مرة بالأحاديث المشهورة المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة.

وهذه الجملة من ألفاظ الجرح، وهي عند الذهبي والعراقي من الخامسة، وعند السخاوي والسندي والسيوطي من السادسة.

١٧٢ ـ التعليق = انظر: المعلق.

١٧٣ ـ التعليق في الخط

التعليق في الخط هو: خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها، وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه وطمس ما ينبغي إظهار بياضه[1].

١٧٤ ـ التعنت

المقصود به: هو التشدد في الجرح والإفراط فيه لأدنى سبب.

ومن الأئمة المشهورين بذلك: أبو حاتم الرازي والنسائي ويحيى بن سعيد القطان، وأبو الحسن بن القطان وابن حبان وغيرهم.

حكم جرح المتعنتين:

قال الذهبي: «اعلم ـ هداك الله ـ أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

٢ ـ وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

٣ ـ وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعضّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلًا فانظر: هل وافقه غيره على

(١) انظر: فتح المغيث (١٥١/٢).

تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل جرحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلًا: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، ويغره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزقاني متعنتون.

٢ ـ وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي وأبي عبدالله الحاكم وأبي بكر البيهقي مستاهلون.

٣ ـ وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون منصفون»[١].

١٧٥ ـ تغير بآخرة

أي اختلط بأخرة، وهي و (سيء الحفظ) في مرتبة واحدة، وذلك لأن سوء الحفظ إما أن يكون لازماً للراوي في جميع حالاته، فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث، وإما أن يكون طارئاً على الراوي، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهو المختلط[٢].

وعليه فتكون هذه العبارة من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومن الخامسة عند الذهبي والعراقي وابن حجر، ومن السادسة عند السخاوي والسيوطي والسندي، والله أعلم.

١٧٦ ـ تقطيع الحديث

هو تجزئة متنه وتفريقه في الأبواب لغرض الاستدلال، وقد فعله مالك والبخاري وغيرهما، قال ابن الصلاح: ولا يخلو من كراهية[٣].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص١٥٨).
(٢) انظر: نزهة النظر (ص٥٥).
(٣) علوم الحديث (ص١٩٤).

١٧٧ ـ التقميش

هو في **اللغة**: جمع الشيء من هاهنا وهاهنا[١].

والمراد به: كتب العلم عن كل أحد، أهل أو غير أهل.

قال أبو حاتم: «إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدثت ففتِّش»[٢].

١٧٨ ـ تكلم فيه لأجل الوقف

المراد بالوقف أي في القرآن، فلا يقول: هو مخلوق، ولا ليس بمخلوق[٣].

١٧٩ ـ تكلم فيه لمسألة اللفظ

المراد باللفظ: هو قول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولفظ العبد به مخلوق، أي تلاوته للقرآن واللفظ به مخلوق[٤].

١٨٠ ـ تكلموا فيه (تكلم فيه) لغير البخاري، (يتكلمون فيه)

أي ضعفوه، وهي من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند السخاوي والسيوطي والسندي.

١٨١ ـ تلخيص المتشابه

يأتي في حرف الميم إن شاء الله.

١٨٢ ـ التلقين

في اللغة: هو التفهيم.

وفي اصطلاح المحدثين: هو تفهيم المحدث شيئاً من الحديث لم يكن يفهمه ليحدث به.

---

(١) انظر: اللسان (٦/٣٣٨).

(٢) علوم الحديث (ص٢٢٥).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/٤٢٠).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/٤٢١).

حكم من يتلقن: هو رد حديثه مطلقاً.

١٨٣ ـ تم

رمز للترمذي في كتاب الشمائل، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

١٨٤ ـ التمريض في الرواية

هو نحو قولك: روي، ويذكر عن فلان، وذكر عنه، ويروى عنه، ونحو ذلك.

١٨٥ ـ التمريض: التضبيب

من معانيه في **اللغة**: التوهين والتضعيف.

وفي **الاصطلاح**: هو أن يمد خط، أوله كالصاد هكذا: (صـ) على الكلام الذي صح وروده من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً ومعنى، أو ضعيف أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصَحّفاً، أو ينقص من جملة الكلام جملة أو أكثر، وما أشبه ذلك.

ولا يلزق هذا الخط بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها، كتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعار بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبيه بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر به بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه[١].

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص١٧٤ ـ ١٧٥).

١٨٦ ـ التوثيق

لغة: مصدر: وثق الشيء توثيقاً فهو موثق، ووثقت فلاناً: إذا قلت: إنه ثقة.

واصطلاحاً: هو التعديل، أي الحكم على الرواة بأنهم ثقات عدول وصادقون.

ث

١٨٧ ـ الثابت

معناه: الصحيح. راجع (إسناده ثابت).

١٨٨ ـ ثبت

قال السخاوي: «ثبت: بسكون الموحدة: الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة»[١].

وهي من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، ومن الثانية عند الذهبي والعراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر والسيوطي، ومن الرابعة عند السخاوي والسندي.

١٨٩ ـ الثبت

بتحريك الباء، وهو ما يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره[٢].

١٩٠ ـ الثقة

لغة: مصدر قولك: وثق به، يثق وثاقة وثقة: ائتمنه.

---

(١) فتح المغيث (٣٣٧/١).

(٢) فتح المغيث (٣٣٧/١).

واصطلاحاً: هو من جمع بين العدالة وتمام الضبط والإتقان.

قال الذهبي رحمه الله: «تشترط العدالة في الراوي كالشاهد، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ»[1].

وقال أيضاً: «اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب، هو الذي يطلق عليه أنه ثقة، وهم جمهور رجال الصحيحين فتابعيهم إذا انفرد بالمتن خرج حديثه ذلك في الصحاح»[2].

وقال الحافظ البقاعي: «الثقة من جمع الوصفين: العدالة والضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان قيل فيه: صدوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك لا يقال فيه ثقة، إلا مع الإرداف بما يزيل اللبس»[3].

١٩١ ـ ثقة

من المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي، ومن الثانية عند الذهبي والعراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر والسيوطي، ومن الرابعة عند السخاوي والسندي.

١٩٢ ـ ثقة ثبت

قد جعل الذهبي رحمه الله ما كرر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العراقي، وهي عند ابن حجر والسيوطي من الثانية، وعند السخاوي والسندي من الثالثة، والله أعلم.

١٩٣ ـ ثقة ثقة

قد جعل الذهبي رحمه الله ما كرر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العراقي، وهي عند ابن حجر والسيوطي من الثانية، وعند السخاوي والسندي من الثالثة، والله أعلم.

---

(١) الموقظة (ص٦٧).

(٢) الموقظة (ص٧٧).

(٣) انظر: هامش الموقظة (ص٦٧ ـ ٦٨).

١٩٤ ـ ثقة حافظ

قد جعل الذهبي رحمه الله ما كرر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العراقي، وهي عند ابن حجر والسيوطي من الثانية، وعند السخاوي والسندي من الثالثة، والله أعلم.

١٩٥ ـ ثقة حجة

قد جعل الذهبي رحمه الله ما كرر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العراقي، وهي عند ابن حجر والسيوطي من الثانية، وعند السخاوي والسندي من الثالثة، والله أعلم.

١٩٦ ـ ثقة رضا

قد جعل الذهبي رحمه الله ما كرر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العراقي، وهي عند ابن حجر والسيوطي من الثانية، وعند السخاوي والسندي من الثالثة، والله أعلم.

١٩٧ ـ ثقة سني

المراد أنه يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، وله باع في جدال أهل البدعة والرد عليهم.

١٩٨ ـ ثقة مامون

قد جعل الذهبي رحمه الله ما كرر فيه لفظ التوثيق من المرتبة الأولى، وتبعه على ذلك العراقي، وهي عند ابن حجر والسيوطي من الثانية، وعند السخاوي والسندي من الثالثة، والله أعلم.

١٩٩ ـ الثلاثيات

هي الأحاديث التي في إسنادها ثلاثة رواة بين المصنف والنبي ﷺ.

وأشهرها: ثلاثيات الإمام أحمد و والبخاري والدارمي.

٢٠٠ ـ الثمانيات

وهي الأحاديث التي في إسنادها ثمانية رواة بين المصنف والنبي ﷺ، وهي عند الضياء المقدسي، وأبي الحسين يحيى بن علي بن عبدالله العطار[١].

٢٠١ ـ ثنا

رمز إلى (حدثنا).

٢٠٢ ـ الثنائيات

هي الأحاديث التي في إسنادها راويان اثنان بين المصنف والنبي ﷺ، ويوجد ذلك عند الإمام مالك في الموطأ، وهي أعلى ما عنده[٢].

٢٠٣ ـ ثني

رمز إلى (حدثني).

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٧٥).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص٧٢).

ج

٢٠٤ ـ الجامع

هو الكتاب الذي يشتمل على جميع الأبواب الفقيهة وغيرها، من عقائد ومناقب وفتن وتفسير وقيامة وغير ذلك، مثل: الجامع الصحيح للبخاري، ومسلم، وجامع عبدالرزاق.

٢٠٥ ـ جراب الكذب ـ جبل في الكذب

العبارتان السابقتان من المرتبة العليا من مراتب الجرح عند ابن حجر والسخاوي والسيوطي والسندي، وهي ما دلّ منها على المبالغة.

قال في هامش الرفع والتكميل، معلقاً على هذه المرتبة: «كقولهم في بعض كبار الكذابين: (جبل في الكذب)، أو (كذاب جبل)، ففي الميزان للذهبي[١]: عيسى بن مهران: رافضي كذاب جبل، وعلى هذا فلفظ (جبل) يقال في أعلى التعديل، ويقال في أسوأ التجريح، ويفرق بينهما بالإضافة أو الوصف، وكقولهم في الراوي المحترق بكثرة الكذب (جراب الكذب)، ففي الميزان[٢]، في ترجمة (محمد بن الحسن الأهوازي): قال أحمد بن علي الجصاص: كنا نسميه: جراب الكذب، وفيه أيضاً[٣]، في ترجمة (محمد بن

---

(١) الميزان (٣/٣٢٤).

(٢) الميزان (٣/٥١٦).

(٣) الميزان (٣/٦٠٤).

عبدالله الحارثي): عن أبي حاتم الرازي: كان يقال له جراب الكذب. روى الفلكي في الألقاب له، قال: قيل لمحمد: إنك تلقب جراب الكذب!. فقال: بل أنا جوالق الكذب، فإن شئت فاسمع أو دع»[١].

٢٠٦ ـ الجرح

هو الطعن في الرواة والقدح فيهم.

٢٠٧ ـ الجرح المبهم

هو الذي لم يذكر فيه سبب الجرح.

٢٠٨ ـ الجرح المفسر

هو الذي بين فيه سبب الجرح.

٢٠٩ ـ الجرح والتعديل

هو قواعد وألفاظ تعارف عليها المحدثون في تزكية الرواة ونقدهم[٢].

٢١٠ ـ الجزء

راجع (الأجزاء).

٢١١ ـ الجزم في الرواية

هو نحو قولك: رَوَى، وذَكر، وقال، وهذا صورة من صور المعلق، وقد وقع في صحيح البخاري من ذلك كثير، وأما صحيح مسلم فقليل جداً.

وأما حكم هذه الصيغة فقد قال ابن الصلاح: «ينبغي أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته... فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا كان عنده ذلك عنه، ثم إذا كان

---

(١) هامش الرفع والتكميل (ص١٦٧).
(٢) انظر تفصيل ذلك في كتب المصطلح.

الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي، وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم، مثل: روي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو روي عن فلان كذا وكذا، أو في الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه، لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه»[1].

وذكر ابن حجر وغيره أن المعلق بصيغة التمريض منه ما هو صحيح ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، وهذا الضعيف منه ما ينجبر بأمر آخر، ومنه ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف[2].

٢١٢ ـ جه

رمز لابن ماجة في السنن كما في كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

٢١٣ ـ الجهالة = انظر: المجهول.

٢١٤ ـ جود إسناده

أي ساقه سياقاً جيداً حسناً.

وأيضاً: راجع (تجويد الإسناد).

٢١٥ ـ الجيد

راجع (إسناده جيد).

٢١٦ ـ جيد الحديث

من الجودة وهي نقيض الرداءة، وهذا اللفظ من المرتبة الرابعة من

---

(١) علوم الحديث (ص٢٠).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٣٢٦/١).

مراتب التعديل عند الذهبي والعراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي والسندي.

ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن الصلاح، إلا أنها لما كانت في مرتبة (صالح الحديث) فتكون عند ابن أبي حاتم من الرابعة، وعند ابن الصلاح من الخامسة، والله أعلم.



ح

٢١٧ ـ ح

حاء، هكذا مفردة مهملة، يرمز بها المحدثون إلى الانتقال من سند إلى سند آخر، وذلك إذا كان للحديث إسنادان فأكثر وأراد الجمع بينهما في متن واحد.

وقيل: هذه الحاء رمز إلى (التحويل) من سند إلى آخر، وقيل: رمز لكلمة (حائل)، أي تحول بين الإسنادين، وقيل: رمز لكلمة (الحديث)، وأما أهل المغرب فيكتبون (حاء) مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: (الحديث)، قال النووي: «والممتاز أن يقول: (حاء) ويمر»[(١)].

٢١٨ ـ حاطب ليل

استعمل هذا التشبيه سعيد بن عبدالعزيز بن أبي يحيى الدمشقي الثقة الثبت في تجريح سعيد بن بشير الأزدي مولاهم البصري، حيث قال عنه: كان حاطب ليل.

ومعناه كما قال أهل اللغة: رجل حاطب ليل: يتكلم بالغث والسمين، مخلط في كلامه وأمره، لا يتفقد كلامه كالحاطب بالليل يحطب كل رديء وجيد.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/١٥٥)، تدريب الراوي (٢/٨٨).

وفي مجمع الأمثال يقال: المكثار كحاطب ليل، هذا من كلام أكثم بن صيفي، قال أبو عبيد: وإنما شبهه بحاطب الليل لأنه ربما نهشته الحية ولدغته العقرب في احتطابه ليلاً، فكذلك المكثار ربما يتكلم بما فيه هلاكه، يضرب للذي يتكلم بكل ما يهجس في خاطره.

ومن هذا المعنى اللغوي نجد أن تشبيه سعيد بن عبدالعزيز ينطبق على حال سعيد بن بشير، فلكثرة مروياته عن قتادة وقعت فيها بعض الزيادات التي أنكرها النقاد عليه، ويعود السبب في كثرة روايته عن قتادة بالرغم من كونه دمشقياً، وقتادة بصري: صحبته لأبيه، وإقامته معه في البصرة، وذلك لأن أباه كان شريكاً لسعيد بن أبي عروبة. قال أبو حاتم الرازي لأحمد بن صالح: سعيد بن بشير دمشقي، كيف هذه الكثرة عن قتادة؟ قال: كان أبوه شريكاً لابن أبي عروبة، فأقدم بشير ابنه سعيداً البصرة فبقي يطلب مع سعيد بن أبي عروبة.

ولم يكن سعيد بن بشير متقناً ضابطاً لروايته عن قتادة، ومن أجل ذلك ضعفه العلماء.

قال محمد بن عبدالله بن نمير: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات، وقال الساجي: حدّث عن قتادة بمناكير.

وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، فاحش الغلط، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه»[١].

٢١٩ ـ الحافظ

فيه قولان:

١ ـ مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين.

٢ ـ وقيل: هو أرفع من درجة المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٩٠ ـ ٩٢).

طبقة أكثر مما يجهله[1].

وقال بعضهم: هو من اجتمعت فيه صفات المحدث وضمّ إليها كثرة الحفظ وجمع الطرق كي يصدق عليه اسم الحافظ.

وقد فرق بعض المتأخرين، فرأى أن الحافظ من وعى مائة ألف حديث متناً وإسناداً، ولو بطرق متعددة، وعرف من الحديث ما صح، وعرف اصطلاح هذا العلم.

وقال المزي: «الحافظ ما فاته أقل مما يعرفه، فإذا وعى أكثر من مائة ألف حديث، وأصبح ما يحيط به ثلاثمائة ألف حديث مسندة، فهو حافظ حجة»[2].

٢٢٠ ـ الحاكم

هو من أحاط بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً[3].

٢٢١ ـ حب

رمز لابن حبان في صحيحه.

٢٢٢ ـ الحجة

لغة: البرهان.

واصطلاحاً: هو من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث، وقيل هو أقوى من الثقة، وكلام أبي داود السجستاني رحمه الله يقتضيه، فقد سأله الآجري عن سليمان بن ابنت شرحبيل، أهو حجة؟ فقال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثقة، وليس

(١) تيسير مصطلح الحديث (ص١٧).

(٢) انظر: حاشية لقط الدرر (ص٥)، أصول الحديث (ص٤٤٨)، تدريب الراوي (١/٤٣ ـ ٥١).

(٣) انظر: حاشية لقط الدرر (ص٥).

بحجة، وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة، وليس بحجة، وفي أبي خالد الأحمر: صدوق وليس بحجة.

ولعله لهذه النكتة قدمها الخطيب حيث قال: أرفع العبارات أن يقال: حجة أو ثقة[1].

٢٢٣ ـ حجة

من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومن الثانية عند الذهبي والعراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر والسيوطي، ومن الرابعة عند السخاوي والسندي.

٢٢٤ ـ حدث بنسخة فيها بلايا

أي موضوعات وأكاذيب، انظر: البلايا من حرف الباء.

وعلى هذا المعنى تكون هذه العبارة من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثانية عند السخاوي والسندي، والله أعلم.

٢٢٥ ـ حدثنا

من ألفاظ التحمل سماعاً من لفظ الشيخ إذا كان معه غيره.

٢٢٦ ـ حدثنا إجازة

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة.

٢٢٧ ـ حدثنا بقراءتي عليه وأنا أسمع: (حدثنا قراءة عليه وأنا أسمع)

من ألفاظ التحمل قراءة على الشيخ.

٢٢٨ ـ حدثنا مناولة وإجازة

من ألفاظ الأداء لمن تحمل بالإجازة والمناولة.

---

(١) انظر: فتح المغيث (٣٣٧/١)، الحديث النبوي (ص٣٠٠).

٢٢٩ ـ حدثني

من ألفاظ التحمل لمن سمع من الشيخ وحده كما قال الحاكم.

٢٣٠ ـ الحديث

لغة: الجديد.

واصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية.

٢٣١ ـ الحديث الإلهي = انظر: الحديث القدسي.

٢٣٢ ـ الحديث القدسي: ويقال له: الحديث الإلهي

هو الحديث الذي يصرح النبي ﷺ بنسبته إلى الله تعالى، أو هو الحديث الذي يسنده النبي ﷺ إلى الله عز وجل، أو هو الذي يرويه النبي ﷺ عن ربه عز وجل، وسمي قدسياً نسبة إلى القدس، وهو الطهارة وتنزيه الله تعالى.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

١ ـ الحديث القدسي كلام الله تعالى، غير معجز ولا متعبد به، يرويه النبي ﷺ عنه بلفظه أو بمعناه، بخلاف الحديث النبوي فهو كلام النبي ﷺ أو أفعاله، أقره الله عليه أو أوحى إليه بحكمه.

٢ ـ الحديث القدسي لا يدخله الاجتهاد، بخلاف الحديث النبوي فإنه يقع فيه الاجتهاد منه ﷺ، لكنه لا يقر على الخطأ، بل ينبه عليه.

مرتبة الحديث القدسي:

قد يظن ظان أن وصف الحديث بالقدسي يعني وصفه بالصحة، وليس كذلك، فإن فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وذلك بحسب السند الذي يروى به الحديث، والله أعلم.

٢٣٣ ـ حديث فلان أسند

المراد بذلك أن حديثه أصح من غيره.

قال ابن عبدالهادي في المحرر، عند حديث رقم (٢٤٠)، وهو حديث ابن عباس، قال: مر النبي ﷺ على رجل وفخذه خارجة، فقال: «**غط فخذك، فإن فخذ الرجل من عورته**»، فقد قال بعد أن خرجه: وقال البخاري: وروي عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش، عن النبي ﷺ: «**الفخذ عورة**»، وقال أنس: «وحسر النبي ﷺ عن فخذه»، وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم.

٢٣٤ ـ حديث فلان أصح

هذا مثل قولهم: (أصح شيء في هذا الباب كذا)، وقد تقدم.

٢٣٥ ـ حديثه ليس بالمحفوظ

أي شاذ، ولكن لا يعني هذا أن من قيل فيه ذلك أنه ضعيف، حتى تكثر منه المخالفة فيسقط الاحتجاج به، وذلك لأن الشاذ: هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، أو هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، ويقابله المحفوظ: وهو ما رواه الأوثق مخالفاً لما رواه الثقة.

وإذا تبين هذا فالراوي الذي يقال فيه إن حديثه ليس بمحفوظ لا يعتبر جرحاً له حتى يكثر منه ذلك، فيوصف بالمخالفة، وهي السبب السابع من أسباب الطعن في الراوي[١].

٢٣٦ ـ حديث منكر = انظر: المنكر.

٢٣٧ ـ حديثه منكر = انظر: منكر الحديث.

٢٣٨ ـ حديثه يشبه حديث أهل الصدق

هذه العبارة يستعملها الحافظ ابن عدي كثيراً، ومعناها أن حديث هذا

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٤١).

الراوي قريب من حديث الراوي الصدوق، وهي كما تراها عبارة تجريح وتضعيف لا عبارة تعديل، وعليه فإنها عندي في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح، والله أعلم.

٢٣٩ ـ الحسن

فيه تعريفات عدة:

الأول: قال الخطابي في معالم السنن: «الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»(١).

الثاني: قال الترمذي: «هو أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك»(٢).

الثالث: قال ابن الجوزي: «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل»(٣).

الرابع: قال الذهبي: «الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة، وإن شئت قلت: الحسن ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح، وحينئذ يكون الصحيح مراتب، والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحسن مثلًا في آخر مراتب الصحيح»(٤).

الخامس: قال ابن الصلاح: إن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف، بأن روي مثله أو نحوه من

---

(١) معالم السنن (١/١١).

(٢) سنن الترمذي (٥/٧٥٨).

(٣) الموضوعات (١/٣٥).

(٤) الموقظة للذهبي (ص٢٦).

وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللًا، وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي»[(١)].

قال الذهبي معلقاً على تعريف ابن الصلاح: «فهذا عليه مؤاخذات، وقد قلت لك إن الحسن ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح، وسيظهر لك بأمثلة، ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان يها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه، وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق»[(٢)].

السادس: هو الحديث الذي رواه عدل خف ضبطه، متصل السند، غير معلل و لا شاذ، وهذا تعريف ابن حجر في النخبة[(٣)].

ما تقدم هو تعريف الحسن لذاته، وهو كالصحيح في الاحتجاج، إلا أنه دونه.

---

(١) علوم الحديث (ص٢٧ ـ ٢٨).

(٢) الموقظة (ص٢٨ ـ ٢٩).

(٣) نخبة الفكر (ص١٨، ٢٤).

٢٤٠ ـ حسن الإسناد

هو مثل: (إسناده حسن)، وقد تقدم في حرف الهمزة.

٢٤١ ـ حسن الحديث

من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الذهبي والعراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي والسندي.

٢٤٢ ـ حسن صحيح

هذه العبارة ترد كثيراً في جامع الترمذي، وفيها إشكال عند العلماء، ومن ثم اختلفوا في المراد منها، فقال ابن الصلاح: «إن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك»[١].

وقال ابن دقيق العيد: «إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: حسن، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حقيقته وذاته، قال: وللرواة صفات تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، فإذا وجدت الدرجة العليا لم ينافِ ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً»[٢].

---

(١) علوم الحديث (ص٣٥).

(٢) الاقتراح (ص١٧٥ ـ ١٧٦).

وقال ابن كثير: «والذي يظهر لي أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة، فعلى هذا يكون ما يقول فيه: حسن صحيح، أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن، والله أعلم»[1].

وذكر ابن حجر في ذلك جوابين:

الأول: أنه للتردد الحاصل من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح.

والثاني: أن إطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوي»[2].

٢٤٣ ـ حسن فلان حديثه

أي جعله حسناً، والراوي الذي حسن حديثه هو الذي يقال فيه: حسن الحديث، وقد تقدم بيان مرتبته.

٢٤٤ ـ الحسن لغيره

تعريف الترمذي السابق للحسن هو تعريف الحسن لغيره وملخصه: أنه الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، وليس في رواته من يتهم بكذب ولا فسق.

وحكمه: أنه محتج به، إلا أنه دون الحسن لذاته.

---

(١) اختصار علوم الحديث (ص٣٦).

(٢) نزهة النظر (ص٢٥ ـ ٢٦).

٢٤٥ ـ الحك

هو الكشط، وينفى به الزائد الذي ليس من الكتاب، والضرب خير منه وأجود، لأن الحك تهمة عند المحدثين.

٢٤٦ ـ حل

رمز لأبي نعيم الأصبهاني في الحلية.

٢٤٧ ـ حم

رمز لأحمد في مسنده.

٢٤٨ ـ حمالة الحطب

استعمل الإمام يحيى بن معين هذا التجريح في النضر بن منصور الباهلي، ويقال: العنزي، ويقال: الغنوي، ويقال: الفزاري، أبو عبدالرحمٰن، الكوفي، قال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت: ـ أي ليحيى بن معين ـ: النضر بن منصور العنزي تعرفه؟ يروي عنه ابن أبي معشر، عن أبي الجنوب، عن علي، من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء حمالة الحطب[1].

ولقد بيّن ابن أبي حاتم مراد يحيى بن معين من قوله هذا، فقال بعد إيراده: يعني أنهم ضعفاء.

ويتبين هذا المراد أيضاً من ابن معين نفسه، فقد صرح بتضعيف النضر بقوله: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، ومرة: ليس بثقة، كذاب، وقال عنه أيضاً: منكر الحديث.

وللوقوف على المعنى اللغوي لهذه اللفظة يقول الثعالبي: «حمالة الحطب هي أم جميل بنت حرب امرأة أبي لهب، وأخت أبي سفيان التي ذكرها الله تعالى في سورة تبت، يضرب بها المثل في الخسران، فيقال: أخسر من حمالة الحطب، قال الشاعر:

جمعت شيئاً ولم تحرز له بدلاً ... لأنت أخسر من حمالة الحطب»

---

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص٢٢٠).

وبهذا يتبين مراد ابن معين من تعبيره هذا، وهو توهين الراوي وتضعيفه[1].

٢٤٩ ـ الحمرة

هي اللون الأحمر من مداد وغيره، ويكتب بها الزائد أو الناقص من روايات الكتاب المختلفة.

قال العراقي: «إذا كان الكتاب مروياً بروايتين فأكثر، ويقع الاختلاف في بعضها، فينبغي لمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخة واحدة أن يبني الكتاب أولاً على رواية واحدة، ثم ما كان من رواية أخرى ألحقها في الحاشية أو غيرها، مع كتابة اسم راويها معها، أو بالإشارة إليه بالرمز إن كانت زيادة، وإن كان الاختلاف بالنقص أعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه أو بالرمز إليه، وإن شاء كتب زيادة الرواية الأخرى بحمرة، وما نقص منها حوّق عليه بالحمرة»[2].

٢٥٠ ـ الحمل فيه على فلان

أي المتهم بوضعه فلان، وعليه فتكون من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثالثة عند السخاوي والسندي، وقد جعلها الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله من الثانية عند السخاوي والسندي، ولا أظن ذلك يستقيم على تقسيمهما، فقد نقل عنهما اللكنوي في الرفع والتكميل[3]: أن المرتبة الثانية عندهما من وصف بدجال وكذاب ووضاع، والثالثة من قيل فيه: يسرق الحديث، أو متهم بالكذب أو الوضع...، فكان حق هذه الجملة بهذا المعنى الذي قررته وقرره الشيخ أيضاً قبلي، هو المرتبة الثالثة على تقسيمهما، لا الثانية، والله أعلم[4].

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٨٨ ـ ٩٠).

(٢) التبصرة والتذكرة (١٥١/٢).

(٣) الرفع والتكميل (ص١٦٨) فما بعدها.

(٤) انظر: الرفع والتكميل (ص١٦٩).

خ

٢٥١ ـ خ

رمز للبخاري في صحيحه.

٢٥٢ ـ الخبر

لغة: النبأ.

واصطلاحاً: فيه أقوال:

١ ـ مرادف للحديث.

٢ ـ وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣ ـ الخبر أعم من الحديث، أي أن كل حديث خبر، ولا عكس[١].

٢٥٣ ـ خت

رمز لما أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً.

٢٥٤ ـ خد

رمز للبخاري في كتابه: الأدب المفرد عند السيوطي في الجامع الصغير.

---

(١) انظر: النخبة (ص٧).

وهي كذلك رمز لأبي داود في كتابه الناسخ والمنسوخ عند المزي في تهذيب الكمال.

٢٥٥ ـ خط

رمز للخطيب البغدادي في تاريخ بغداد.

٢٥٦ ـ خفي الإرسال = انظر: المرسل الخفي.

٢٥٧ ـ الخماسيات

وهي الأحاديث التي في إسنادها خمسة أشخاص بين المصنف والنبي ﷺ، وتوجد عند الدارقطني في سننه وعند غيره[١].

٢٥٨ ـ خيار: أو خيار الخلق

وهو من الخير ضد الشر.

من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند العراقي، ومن الرابعة عند ابن حجر والسيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٧٤).

د

٢٥٩ ـ د

رمز لأبي داود في سننه.

٢٦٠ ـ الدائرة: ويقال لها (الدارة)

معروفة، وتجعل بين كل حديثين للفصل بينهما و تمييز أحدهما عن الآخر.

قال ابن الصلاح: «واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ـ أي لا علامة فيها ـ فإذا عارض، فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة، أو يخط في وسطها خطاً، قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه»[١].

٢٦١ ـ الدارة = انظر: الدائرة.

٢٦٢ ـ دثنا

رمز إلى (حدثنا)، وممن كان يفعل ذلك: الحاكم وأبو عبدالرحمٰن السلمي والبيهقي رحمهم الله[٢].

---

(١) علوم الحديث (ص١٦٦).

(٢) علوم الحديث (ص١٨٠).

٢٦٣ ـ دثني

رمز إلى (حدثني).

٢٦٤ ـ دجال

من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثانية عند ابن حجر والسخاوي والسندي.

٢٦٥ ـ دخل حديث بعضهم في بعض

إذا روى الحفاظ حديثاً في صحاحهم أو سننهم أو مسانيدهم واتفقوا في لفظه أو معناه، ووجد عند كل منهم ما انفرد به عن الباقين، وأراد راو أن يخرجه عنهم بسياق واحد فيقول حالتئذ: أخرج فلان وفلان وفلان، دخل حديث بعضهم في بعض، إشارة إلى أن اللفظ لمجموعهم وأن عند كل ما انفرد به عن غيره[(١)].

٢٦٦ ـ الدراية

لغة: قال في اللسان: درى الشيء درياً ودرياً ودرية ودرياناً ودراية: علمه[(٢)].

وفي الاصطلاح: هي مصطلح الحديث، ويعبر عنها العلماء بقولهم: علم الحديث دراية، ويأتي تعريفها إن شاء الله في حرف العين.

٢٦٧ ـ دي

رمز للدارمي في سننه في كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

---

(١) انظر: قواعد التحديث (ص٢١١).

(٢) لسان العرب (١٤/٢٥٤).

ذ

٢٦٨ ـ ذاهب: أو (ذاهب الحديث)

معناه (زائل)، وذاهب الحديث أي زائل الحديث، وهذان اللفظان من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومن الثانية عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي و السيوطي.

٢٦٩ ـ ذكر

من ألفاظ التحمل سماعاً بشرط معرفة اللقاء والسلامة من التدليس.

٢٧٠ ـ ذكر لنا وذكر لي

من ألفاظ التحمل سماعاً مثل (حدثنا)، غير أنه لائق بسماع المذاكرة، وهو به أشبه من (حدثنا)[١].

٢٧١ ـ ذكره ابن حبان في الثقات

هذه العبارة لا تدل على أن ابن حبان وثق الرجل الذي قيل فيه ذلك، لأن ذكره في الثقات لا يعني توثيقاً له، والدليل على ذلك أنه قال في أيوب الأنصاري: «يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا

(١) التقريب مع شرحه (١١/٢).

أدري من هو، ولا ابن من هو»[1].

قال ابن حجر: «وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه، من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً، هذه قاعدته، وقد نبّه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي، والحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي، وغيرهما رحمهم الله تعالى»[2].

وعلى هذا فمن الخطأ جداً أن يقال عن راو ذكره ابن حبان في ثقاته أنه وثقه، ما لم ينص على توثيقه صريحاً.

ومن المهم أن أذكر هنا أن توثيق ابن حبان الصريح مثل توثيق غيره من الأئمة سواء بسواء، وقد بيّن ذلك المعلمي رحمه الله في التنكيل، فقال: «التحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: كان متقناً، أو مستقيم الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل»[3].

---

(١) ثقات ابن حبان (٦٠/٦).
(٢) اللسان (٤٩٢/١).
(٣) التنكيل (٤٣٧/١ ـ ٤٣٨).

٢٧٢ ـ ذكره فلان في كتابه

يقال في العزو إلى كتاب لا يروي فيه مؤلفه بسنده إلى النبي ﷺ: ذكره فلان، ولا يقال: رواه فلان، مثل أن يعزى إلى كتاب (رياض الصالحين)، أو (الجامع الصغير)، ونحو ذلك.



ر

٢٧٣ ـ الرباعيات

هي الأحاديث التي في إسنادها أربعة رواة بين المصنف وبين النبي ﷺ، ويوجد من ذلك في صحيح البخاري ومسلم والنسائي والشافعي وغيرهم.

٢٧٤ ـ ربما أخطأ

هذه العبارة تدل على وقوع الخطأ من الراوي ولكنه نادر، والوصف بها لا يدل على تضعيف الراوي، قال التهانوي: «إذا قالوا في رجل: له أوهام، أو يهم في حديثه، أو يخطىء فيه، فهذا لا ينزله عن درجة الثقة فإن الوهم اليسير لا يضر، ولا يخلو عنه أحد.

قال الذهبي في الميزان[١]: رداً على العقيلي في إدخاله (علي بن المديني) في الضعفاء ما نصه: أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه، ثم ما كل من له هفوة، أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، و لا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم: أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع»[٢].

---

(١) (١٤٠/٣).

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص٢٧٥).

وقال ابن معين: «من لا يخطىء في الحديث فهو كذاب»، أي: من يزعم أنه لا يخطىء فيه[١].

٢٧٥ ـ ربما أغرب

هذا اللفظ يستعمله الحافظ ابن حبان كثيراً في كتابه الثقات، ومراده أن هذا الراوي أحياناً وليس دائماً يروي الأحاديث الغريبة أو المنكرة.

ولا تظن أن الراوي الذي قيل فيه ذلك هو ضعيف، فإن ابن حبان يقول هذا في الثقات والحفاظ والصادقين ونحوهم.

فقد قال في ترجمة (أحمد بن علي النميري): «يغرب»[٢]، وقال فيه ابن حجر: «صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة»[٣].

وقال في ترجمة (إسماعيل بن بهرام الكوفي): «يغرب»[٤]، وقال فيه ابن حجر: «صدوق»[٥].

وقال في ترجمة (أحمد بن أيوب الضبي): «ربما أغرب»[٦]، وقال فيه ابن حجر: «مقبول»[٧].

ومما يدل على أن الثقة قد يغرب ولا يؤثر ذلك فيه، قول ابن حجر في ترجمة (إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي مولاهم الحراني): «ثقة، يغرب»[٨]، والله أعلم.

---

(١) لسان الميزان (١/١٧).
(٢) كتاب الثقات (٨/٧).
(٣) التقريب (ص٨٣).
(٤) كتاب الثقات (٨/١٠٠).
(٥) التقريب (ص١٠٦).
(٦) كتاب الثقات (٨/١٩).
(٧) التقريب (ص٧٧).
(٨) التقريب (ص١٠٩).

٢٧٦ ـ ربما خالف ـ يخالف

أي ربما خالف الثقات فروى غير ما رووا، ويقال في هذا ما قيل في: (ربما أخطأ)، و(ربما أغرب)، و(ربما يهم)، فانظرها هناك.

٢٧٧ ـ ربما يهم: راجع (الوهم)، من حرف الواو للوقوف على معناه اللغوي.

هذا اللفظ مثل قوله: (ربما أخطأ) رتبة ومعنى، وهو يطلق على الثقة كما يطلق على من دونه، فيقال: ثقة يهم، أو له أوهام، وصدوق يهم، وله أوهام، ونحو ذلك، فإذا أطلق على الثقة بأنه يهم، فإن ذلك يقصر به عن درجة الثقة الذي لا يهم، وكذلك إذا قيل في الصدوق إنه يهم، فإنه يقصر به عن درجة الصدوق الذي لا يهم، ولهذا نرى ابن حجر رحمه الله في التقريب، جعل درجة الصدوق الذي يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو الذي تغير بأخرة، قاصرة عن درجة الصدوق الذي لا يهم، أو من قيل فيه: لا بأس فيه، أو ليس به بأس، فالأول حديثه ضعيف، والثاني حديثه حسن، والله أعلم.

٢٧٨ ـ رجال الحديث

المراد بهم: رواته وسنده.

٢٧٩ ـ رجاله ثقات

يقصد به أن رواته ثقات، غير أن هذا الحكم لا يدل على صحة الإسناد أو حسنه، فغاية ما فيه أنه حكم على الرواة بالعدالة فقط دون الاتصال ونفي الشذوذ والعلة، ومعلوم أن العدالة هي شرط من شروط القبول، وليست كل الشروط.

وليعلم كذلك أنه لا يعدل عن وصف الإسناد بالصحة أو الحسن إلى هذا الوصف إلا لعلة فيه، لكن هذه العلة لا تصل به إلى الواهي أو الموضوع.

٢٨٠ ـ رجاله رجال الصحيح

يقصد بذلك أن رواته ممن أخرج لهما الشيخان أو أحدهما.

وهذا الحكم لا يدل على صحة الإسناد أو حسنه، لأنه قد يكون في هؤلاء الرجال مدلس لم يصرح بالسماع، أو مختلط حدث بعد اختلاطه، أو أن أحد الرواة لم يدرك من حدّث عنه، ونحو ذلك من العلل التي لا يدل هذا الحكم على نفيها كالشذوذ أيضاً، وغاية ما فيه أنه ذكر في هؤلاء الرجال العدالة فقط دون غيرها من الشروط، فهو مثل قولهم: (رجاله ثقات)، إلا أن أولئك تميزوا بإخراج الشيخين أو أحدهما لهم، والله أعلم.

قال ابن حجر: «ولا يلزم من كون رجال الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحاً، لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة»[1].

٢٨١ ـ رجاله لا باس بهم

هذا مثل قولهم: (إسناده لا بأس به)، وقد تقدم معناه.

٢٨٢ ـ الرحلة في طلب الحديث

هي الخروج إلى الأمصار لملاقاة الشيوخ وأخذ الحديث عنهم بأحد طرق التحمل المعروفة.

وقد اهتم العلماء وطلاب العلم بها لما لها من فضل عظيم، فقد جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله به طريقاً إلى الجنة**»[2].

وقال أيضاً: «**من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله**»[3].

وللرحلة فوائد كثيرة منها:

١ ـ أنها طريق إلى الجنة.

---

(١) النكت (٢٧٤/١).

(٢) رواه مسلم في الذكر والدعاء، رقم (٦٧٩٣).

(٣) رواه الترمذي في العلم، رقم (٦٢٤٧)، وقال: «حديث حسن غريب ورواه بعضهم فلم يرفعه». قلت: فيه أبو جعفر الرازي سيء الحفظ.

٢ - أنها كالخروج في سبيل الله.

٣ - تحصيل العلوم المتفرقة، حيث يجد عند هذا الشيخ ما لا يجده عند غيره.

٤ - تحصيل الأسانيد العالية.

٥ - معرفة الشيوخ عن كثب، والتعرف على أحوالهم ومعايشهم وأخلاقهم.

٦ - معرفة رواة أهل تلك البلدة والمحدثين بها معرفة تامة، لإعطاء الحكم الصحيح فيهم عند السؤال عنهم، فإنه ليس راء كمن سمع.

٧ - التعرف الحقيقي على الرفقاء الذين جمعته بهم الرحلة.

٨ - معرفة الأمصار ذوات الآثار معرفة حقيقية لمن أراد التعريف بها والتأليف عنها.

ومن فوائد معرفتها كذلك، تبين كذب من ادعى الرحلة إليها والالتقاء بشيوخها، وكذلك بيان وهم من أخطأ فيها.

٩ - وفي الرحلة يتجلى الصبر حقيقياً، فهي مكابدة، ومعاناة، ومشقة، وخوف وجوع، وقد يصل الأمر إلى الهلكة، وكل ذلك لأجل العلم، فهم يأملون في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[1].

١٠ - ومن فوائد الرحلة كذلك نشر العلم في الأمصار، فكم من سنة لا توجد إلا عند شخص واحد، وكم من مسألة لا تؤثر إلا عن إمام، فإذا رحلوا نشروا هذا العلم بين الناس.

٢٨٣ - رد حديثه

أو: ردوا حديثه، أو مردود الحديث، هذه ألفاظ بمعنى واحد، وهي تدل على ترك حديث الراوي ورده، وعدم الاحتجاج به، وهي من المرتبة

(١) سورة الزمر، الآية: ١٠.

الثالثة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الرابعة عند السخاوي والسندي.

٢٨٤ ـ ردوا حديثه = انظر: رد حديثه.

٢٨٥ ـ رضا

قال في اللسان: رجل رضا من قوم رضى: قنعان مرضي، وصفوا بالمصدر، قال زهير: هم بيننا فهم رضى وهم عدول، والرضي: المرضي[(١)].

وقد ذكر الشيخ أبو غدة رحمه الله في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل اثني عشر شاهداً على أن العلماء يلفظونها: (رضا)، لا (رضيا)، وخطأ من ضبطها غير ذلك، وذكر أيضاً أن (رضا) عند المحدثين بمعنى (ثقة أو عدل)، وفي رتبتهما[(٢)].

إلا أني لا أرى الذي ذهب إليه في تخطئة من ضبط (رضيا)، لأنه يصح أن يقال: فلان رضي، ويراد به: (مرضياً)، كما يراد من (رضا)، قال تعالى على لسان زكرياء: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦﴾[(٣)]، أي: مرضياً، والله أعلم.

٢٨٦ ـ الرفع = انظر: المرفوع.

٢٨٧ ـ ركن الكذب

من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند السخاوي والسندي.

٢٨٨ ـ رمي بالإرجاء

أي اتهم بعقيدة المرجئة، وهي تأخير العمل عن الإيمان، وأنه لا تضر معه المعصية، وقد يطلق الإرجاء على غير هذا، ومن الإرجاء ما هو غلو

---

(١) لسان العرب (١٤/٣٢٤).

(٢) هامش الرفع والتكميل (ص١٣٥ ـ ١٣٨).

(٣) سورة مريم، الآيتان: ٥، ٦.

كمن يقول إن مظهر الشهادتين يدخل الجنة، وإن لم يعتقد ذلك بقلبه[1].

٢٨٩ ـ رمي بالاعتزال

أي اتهم بالانتساب إلى مذهب المعتزلة، أصحاب واصل بن عطاء الغزال، ومذهبهم في الصفات هو التعطيل والنفي كالجهمية، وأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ولكنه مخلَّد في النار، إلى غير ذلك.

٢٩٠ ـ رمي بالتشيع: أو نسب إلى الغلو في التشيع

أي اتهم بالإفراط في محبة آل البيت، وتفضيل علي بن أبي طالب على الشيخين، مع سب من حاربه من الصحابة، فإن كفر أو انتقص من الشيخين فهو الرافضي.

قال الذهبي رحمه الله: «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة من حارب علياً رضي الله عنه وتعرّض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال معثر»[2].

٢٩١ ـ رمي بالرفض

أي أنه يدين بمذهب الرافضة المتمثل في سب الصحابة والحط على أبي بكر وعمر خاصة.

٢٩٢ ـ رمي بالزندقة

يذكر الإمام النووي أن الزنديق هو الذي ينكر الشرع جملة[3].

وبالتتبع في أحوال الزنادقة، تبين أنهم هم الذين كانوا يطلق عليهم المنافقون في صدر الإسلام، لأن هؤلاء الزنادقة يظهرون للناس الصلاح والاستقامة، وفي الخفاء يكيدون للإسلام ويعملون على هدمه.

---

(١) شرح مسلم للنووي (١/١٦٦).
(٢) ميزان الاعتدال (١/٦).
(٣) شرح مسلم (١/١٥٧).

ومن هؤلاء: محمد بن سعيد المصلوب الشامي، قال الإمام أحمد: «قتله المنصور على الزندقة وصلبه»[1].

٢٩٣ ـ رمي بالقدر، أو تكلم فيه للقدر

المراد بأنه يعتقد اعتقاد القدرية النفاة، وهو أن أفعال العباد وإن كان الله يعلمها، غير أنها تقع بغير إرادته وقدرته وخلقه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

٢٩٤ ـ رمي بالكذب

أي قيل فيه: كذاب، وعليه فتكون من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثانية عند السخاوي والسندي.

٢٩٥ ـ رمي بالنصب

أي اتهم بمعاداة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبغضه.

٢٩٦ ـ رمي برأي الخوارج

الخوارج هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتلوه بسبب التحكيم، ومذهبهم التبرؤ من عثمان وعلي رضي الله عنهما، والخروج على الإمام إذا خالف السنة، وتكفير فاعل الكبيرة، وتخليده في النار.

٢٩٧ ـ رمي برأي جهم

أي اتهم بعقيدة الجهمية المنسوبة إلى جهم بن صفوان، وعقيدتهم نفي الصفات عن الله، وتأويلها لزعمهم أن في إثباتها لله تعالى تشبيهاً له بالمخلوق، إلى أشياء أخرى في القدر والإيمان.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٤١٥).

٢٩٨ ـ الرواة

جمع راو، وهو كما قال الجزري رحمه الله: ناقل الحديث بإسناده[١].

٢٩٩ ـ رواه أهل السنن

المراد بهم: أصحاب السنن الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة.

٣٠٠ ـ رواه الأربعة

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة.

٣٠١ ـ رواه الثلاثة

هم أصحاب السنن ما عدا ابن ماجة.

٣٠٢ ـ رواه الجماعة

المقصود بالجماعة أصحاب الكتب الستة، مع الإمام أحمد رحمه الله.

٣٠٣ ـ رواه الخمسة

المقصود بهم من عدا البخاري ومسلماً من الجماعة.

٣٠٤ ـ رواه الستة

المراد بهم: الشيخان وأصحاب السنن الأربعة.

٣٠٥ ـ رواه الشيخان

أي البخاري ومسلم.

٣٠٦ ـ رواه بصيغة التمريض = انظر: التمريض في الرواية.

٣٠٧ ـ رواه بصيغة الجزم = انظر: الجزم في الرواية.

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص٣٠).

٣٠٨ ـ رواه بلفظ مقارب

هذا مثل قولهم: رواه بنحوه.

٣٠٩ ـ رواه بلفظه

هذا الاصطلاح يستعمله المخرجون عند سياق الأسانيد لحديث ما، فإذا كانت ألفاظه هي نفسه ألفاظ الحديث الأصل وإن كان فيها تقديم وتأخير قالوا: رواه بلفظه، وهذا عندهم لا يشعر بالمساواة في كل شيء، فإن المراد اللفظ فقط دون أي اعتبار.

٣١٠ ـ رواه بمثله

الصحيح في هذا أنه لا يجوز للمخرج أن يقول عن حديث ما: إنه رواه فلان بمثله وبينهما اختلاف ولو كان يسيراً لأنه لا مثلية مع وجود الاختلاف، والذين أجازوا ذلك بناء على جواز الرواية بالمعنى لا حجة لهم، لأن من يروي بالمعنى لا يدّعي المثلية بخلاف من يقول بمثله، فإنه يجزم بها، فكان لا بد من أن يكونا سواء.

قال الحاكم رحمه الله: «إنه لا يحل للمحدث أن يقول: مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: نحوه إذا كان على مثل معانيه»[١].

وما وجد في تخاريج العلماء على خلاف ذلك فهو تجوز منهم رحمهم الله في قولهم (مثله).

٣١١ ـ رواه بمعناه

ويقال هذا في الحديثين اللذين اختلف لفظهما واتفق معناهما.

٣١٢ ـ رواه بنحوه

ويقال هذا فيما إذا كانت ألفاظ الحديثين متقاربة أو أكثرها، وقد بيّنه

---

(١) علوم الحديث (ص٢٠٨).

الحاكم رحمه الله فيما تقدم حيث قال: «ويحل أن يقول: نحوه إذا كان على مثل معانيه»، ومراده بذلك: أنه إذا كانت أكثر ألفاظ الحديث المخرج موجودة في الأصل جاز له أن يقول: (نحوه).

٣١٣ ـ الرواية

هي نقل الأحاديث والإخبار بها.

وقال بعض المحدثين: هي الإخبار عن عام لا ترافع فيه إلى الحكام، وخلافها الشهادة، ولها أحكام مذكورة في كتب أصول الحديث[١].

٣١٤ ـ رواية الآباء عن الأبناء

اهتم به العلماء لندرته وغرابته، كرواية العباس بن عبدالمطلب عن ابنه الفضل، ووائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل، وغير ذلك.

٣١٥ ـ رواية الأبناء عن الآباء

وكذلك هذا النوع لندرته وغرابته اهتم به العلماء وصنفوا فيه.

وهو نوعان:

١ ـ أن يروي عن أبيه فقط، كرواية أبي العشراء الدارمي عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٢ ـ أن يزيد فيه ذكر جده وجد أبيه، كرواية بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وكرواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

٣١٦ ـ رواية الأقران

هي أن يشترك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي، أي الأخذ عن المشايخ.

---

(١) انظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث (ص٣٧).

٣١٧ ـ رواية الأكابر عن الأصاغر

هي أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن، أو في اللقي، أو في القدر، فهو ثلاثة أنواع:

١ ـ أن يكون الراوي أقدم طبقة وأكبر سناً من المروي عنه، كرواية الزهري عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبر قدراً من المروي عنه لعلمه وحفظه، كرواية مالك عن عبدالله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبدالغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري، وكرواية الصحابة عن التابعين[١].

٣١٨ ـ رواية الحديث بالمعنى

هي إبدال ألفاظ الحديث أو بعضها بألفاظ أخرى لا تخل بمعناه الحقيقي.

وقد ذهب إلى جوازها جمهور السلف والخلف، منهم الأئمة الأربعة، بشروط: أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، وأن لا يكون اللفظ من الأمور المتعبد بها.

وذهب قوم منهم ابن سيرين وثعلب وأبو بكر الرازي من الحنفية ـ وروي عن ابن عمر ـ إلى عدم الجواز، وأنه يتعين اللفظ، والصواب رأي الجمهور[٢]، والله أعلم.

٣١٩ ـ رووا عنه = انظر: روى الناس عنه.

(١) انظر: التبصرة (٣/٦٤ ـ ٦٦).

(٢) انظر: تدريب الراوي (٢/٩٨ ـ ٩٩).

٣٢٠ ـ روى أحاديث منكرة

أو: روى المناكير، أو يروي المناكير، أو منكر الحديث، هذه الألفاظ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي، ويأتي إن شاء الله مزيد شرح لها في حرف الميم، عند لفظ (منكر الحديث).

٣٢١ ـ روى المناكير = انظر: روى أحاديث منكرة.

٣٢٢ ـ روى الناس عنه

أو: رووا عنه، أو يروى عنه، أو يروى حديثه، هذه الألفاظ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند العراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، من السادسة عند السخاوي والسندي.

٣٢٣ ـ روى له مقروناً

ويقصد بذلك أن البخاري أو مسلماً روى له في صحيحه، لكن لا على سبيل الاستقلال، وإنما قرنه بشخص آخر هو أوثق منه.

وصورة ذلك أن يقول: حدثني فلان وفلان، قالا: حدثنا فلان.

وإذا كان الأمر كذلك فالشخص الذي يخرج له مقروناً لا يكون على شرط الصحيح، والله أعلم.

ز

٣٢٤ ـ ز

رمز لما أخرجه البخاري في كتاب جزء القراءة خلف الإمام، قاله المزي في تهذيب الكمال، وهو رمز لمسند زيد بن علي، كما في مفتاح كنوز السنة.

٣٢٥ ـ الزوائد

وهي نوعان:

أولًا: زوائد الحديث

وهي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين، كمجمع الزوائد للهيثمي، ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للبوصيري، وإتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة ـ أي على الكتب الستة ـ، والمطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني وغير ذلك.

ثانياً: زوائد الرجال

وهم الرواة الذين زاد بهم البعض على رجال الكتب الستة، ومن المؤلفات في ذلك:

١ ـ الإكمال عن من في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال، للحافظ أبي عبدالله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي.

٢ ـ جزء لطيف للحافظ نور الدين الهيثمي، استدرك فيه ما فات الحسيني من رجال أحمد، لقطه من المسند لما كان يكتب زوائد أحاديثه على الكتب الستة.

٣ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، جمعه من كتاب التذكرة برجال العشرة للحسيني، التقط منه الرواة الذين لم يترجم لهم في تهذيب الكمال، وكذلك جمعه من الكتابين السابقين، ومن ذيل الكاشف لأبي زرعة ابن الحافظ العراقي، وممن زاده هو على الكتب السابقة فجاء كتابه حافلًا شاملًا مفيداً.

٣٢٦ ـ زيادة الثقات

هي تفرد زيادة غير مخالفة في متن الحديث من الراوي الثقة نفسه، بأن روى الحديث مرة ناقصاً، ومرة بالزيادة، أو من غيره من الثقات.

حكمها:

١ ـ ذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث إلى أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها، سواء كانت من الراوي نفسه، بأن رواه مرة ناقصاً، ومرة بالزيادة، أو كانت الزيادة من غيره من الثقات.

٢ ـ وذهب بعض أهل الحديث إلى رد الزيادة مطلقاً.

٣ ـ وذهب بعضهم إلى ردها من الراوي وقبولها من غيره.

قال ابن الصلاح: «وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلًا لما رواه غيره، كالحديث الذي تفرّد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلًا، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه، وسبق مثاله في نوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، مثل تفرد مالك بزيادة (من المسلمين) في حديث زكاة الفطر».

فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث إن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم، ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث إنه لا منافاة بينهما[1].

وقد ذهب مالك والشافعي إلى قبول هذا النوع، ورده الحنفية، والله أعلم.



(١) علوم الحديث (ص٧٧ ـ ٧٩).

س

٣٢٧ ـ س

رمز للنسائي في السنن، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٣٢٨ ـ السابق

هو الراوي الذي تقدم موته على راو آخر بأمد بعيد، وقد اشترك معه في الرواية عن شخص.

مثاله: مالك بن أنس إمام دار الهجرة، روى عنه شيخه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهو سابق، وروى عنه أحمد بن إسماعيل السهمي وهو لاحق، وقد توفي الزهري سنة أربع وعشرين ومائة، وتوفي السهمي سنة تسع وخمسين ومائتين، فيكون بين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة.

ومن فوائد هذا النوع: حلاوة علو الإسناد في القلوب، وأن لا يظن سقوط شيء من الإسناد.

وقد صنف الخطيب في هذا كتاباً سماه: (السابق واللاحق)، وهو أول من أطلق هذه التسمية على هذا النوع، والله أعلم.

٣٢٩ ـ الساقط

لغة: ما وقع من الأشياء وأسقط منها.

واصطلاحاً: هو اللحق، ويأتي تعريفه في اللام إن شاء الله.

٣٣٠ ـ ساقط: ساقط الحديث

من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومن الثالثة عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي.

٣٣١ ـ السباعيات

وهي الأحاديث التي في إسنادها سبعة رواة بين المصنف والنبي ﷺ، وهي عند أبي موسى المديني وابن عساكر وغيرهما[١].

٣٣٢ ـ السبر

في اللغة: التجربة، وسبر الشيء سبراً: حزره وخبره، واسبر لي ما عنده، أي: اعلمه، والسبر: استخراج كنه الأمر.

والسبر: مصدر سبر الجرح يسبره ويسبره سبراً: نظر مقداره و قاسه ليعرف غوره، وفي حديث الغار: قال له أبو بكر: لا تدخله حتى أسبره قبلك، أي: أختبره وأعتبره وأنظر هل فيه أحد أو شيء يؤذي[٢].

واصطلاحاً: هو تتبع طرق الحديث واختبارها والنظر فيها لمعرفة ما إذا كان هذا الراوي قد تفرّد به أم شاركه فيه غيره، وهو الاعتبار الذي مر.

٣٣٣ ـ سبيله كسبيل فلان

أي حاله كحاله، وقد وردت هذه العبارة على لسان ابن عدي يصف بها سعيد بن إياس الجريري، فبعد أن ذكر ترجمته قال في آخرها: وسعيد الجريري هذا مستقيم الحديث، وحديثه حجة، من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة، لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٧٤).

(٢) لسان العرب (٤/٣٤٠).

فحديثه مستقيم حجة[1].

٣٣٤ ـ سداد من عيش

هو في اللغة: ما تسد به الخلة.

وقد جاء هذا الوصف على لسان الحافظ أبي بكر الأعين في حق سويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني، حيث قال فيه: هو سداد من عيش، هو شيخ[2].

ومعناه: إذا لم يوجد الحديث إلا من طريقه فإنه يسد عن غيره، كما يدل عليه جواب مسلم لإبراهيم بن أبي طالب حين سأله: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[3].

٣٣٥ ـ السداسيات

هي الأحاديث التي في إسنادها ستة رواة بين المصنف والنبي ﷺ، وهي عند مسند الديار المصرية محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، المعروف بابن الخطاب، وعند غيره[4].

٣٣٦ ـ سرقة الحديث ـ يسرق الحديث

ولها صور، منها:

١ ـ أن ينفرد محدث بحديث عن شيخ، فيجيء السارق ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث.

٢ ـ أن يكون الحديث عرف براو، فيضيفه السارق لراو غيره ممن شاركه في طبقته.

---

(١) ابن عدي: الكامل (١٢٢٩/٣).
(٢) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٨).
(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢٥٠/٢).
(٤) الرسالة المستطرفة (ص٧٤).

٣ ـ أن يركب متناً على إسناد ليس له.

٤ ـ سرقة السماع، وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء.

قال الذهبي: «ومن تعمد ذلك ـ أي القلب ـ وركب متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث، ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدّعي سماعه من رجل، وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرماً ممن سرق حديثاً لم يصح متنه وركب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظم إثماً، وقد تبوأ بيتاً في جهنم.

وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على رسول الله ﷺ، بل من الكذب على الشيوخ، ولن يفلح من تعاناه ـ أي صنعه وتعاطاه ـ وقلّ من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله الستر والعفو»[1].

ومرتبة من يسرق الحديث عموماً في المرتبة التي تلي الكذاب والوضّاع، إلا الذي يسرق متناً ضعيفاً ويركب له إسناداً صحيحاً، فإنه في مرتبة الكذاب والوضّاع.

٣٣٧ ـ السقط = انظر: الساقط.

٣٣٨ ـ سكتوا عنه

قال العراقي: «فلان فيه نظر، وفلان سكتوا عنه: هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه»[2].

وقال السخاوي: «كثيراً ما يعبر البخاري بهاتين العبارتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير إنهما أدنى المنازل عنده وأرداها، قلت ـ أي

---

(١) الموقظة (ص٦٠).

(٢) شرح الألفية للعراقي (٢/١١).

السخاوي ـ: لأنه لورعه قل أن يقول: كذاب أو وضّاع، نعم ربما يقول: كذبه فلان، ورماه فلان بالكذب، فعلى هذا فإدخالهما في هذه المرتبة ـ أي الثانية عند العراقي ـ بالنسبة للبخاري خاصة مع تجوز فيه أيضاً، وإلا فموضعهما منه التي قبلها»[1]، أي الأولى.

وقد ذكر الشيخ أبو غدة رحمه الله في تعليقه على الرفع والتكميل، تعقيباً لفضيلة الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي على كلام العراقي والذهبي، جاء فيه: «لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي هذا وكلام الذهبي أن البخاري لا يقول (فيه نظر) إلا فيمن يتهمه غالباً، ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبأون بهذا، فيوثقون من قال فيه البخاري (فيه نظر) أو يدخلونه في الصحيح».

ثم أورد ـ أي شيخنا عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله ـ أحد عشر شاهداً على ذلك، ثم قال: «والصواب عندي أن ما قاله العراقي ليس بمطرد، ولا صحيح على إطلاقه، بل كثيراً ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه الجهابذة، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً كما قال في التاريخ الكبير، في ترجمة (عبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد رائي الأذان): «فيه نظر، لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض»[2]، وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي، فعليك بالتثبت والتأني»[3].

ولي على هذا التعقيب ملحوظات:

الأولى: أن الذهبي وغيره نصوا على أن قول البخاري في الشخص (فيه نظر) يعني أنه متهم عنده لا عند غيره.

الثانية: أنهم قيدوا ذلك بقولهم: (غالباً)، مما يعني أنه قد يطلق البخاري على الراوي (فيه نظر)، أو (سكتوا عنه)، ولا يريد أنه متهم عنده أيضاً.

---

(١) فتح المغيث (١/٣٤٤).

(٢) التاريخ الكبير (٣/١/١٨٣).

(٣) الرفع والتكميل (ص٣٨٨ ـ ٣٩٢).

الثالثة: أن الجرح والتعديل أمر اجتهادي، فإذا قال البخاري في شخص ما: (فيه نظر)، أو (سكتوا عنه)، فلا مانع من أن يعدله غيره، فاتضح بهذا أنه لا تعقيب عليهما، والله أعلم.

وهاتان العبارتان من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي، ومن السادسة عند السخاوي والسندي على غير اصطلاح البخاري.

٣٣٩ ـ سلسلة الذهب

المراد بذلك الإسناد الذي يروى من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وشبهوه بذلك لنقائه وخلوصه من شوائب الضعف كالذهب الخالص الذي نقي مما سواه.

وقد روى الخطيب، عن ابن بكير أنه قال لأبي زرعة الرازي: يا أبا زرعة! ليس ذا زعزعة عن زوبعة، فإنما ترفع الستر تنظر إلى النبي ﷺ وأصحابه بين يديه، ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر[1].

وقد ذهب البخاري رحمه الله إلى أن هذا الإسناد هو أصح الأسانيد على الإطلاق.

٣٤٠ ـ السماع

هو أحد طرق تحمل الحديث الثمانية وأعلاها عند الجماهير، والمقصود به سماع لفظ الشيخ من إملاء وغيره، ومن حفظه أو من كتاب.

أما لفظ الأداء الذي يستخدمه السامع، فقد قال النووي: «قال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في هذا للسامع أن يقول في روايته: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وسمعت فلاناً، وقال لنا، وذكر لنا. قال الخطيب: أرفعها سمعت، ثم حدثنا وحدثني، ثم أخبرنا، وهو كثير في الاستعمال، وكان

---

(١) الكفاية (ص٣٩٩).

هذا قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بالقراءة على الشيخ، قال: ثم أنبأنا ونبأنا، وهو قليل في الاستعمال.

قال الشيخ ـ أي ابن الصلاح ـ: حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة أخرى، إذ ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ رواه إياه بخلافهما، وأما قال لنا فلان، أو ذكر لنا فلان، فكحدثنا غير أنه لائق بسماع المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا، وأوضح العبارات: قال أو ذكر من غير (لي)، أو (لنا)، وهو أيضاً محمول على السماع إذا عرف اللقاء على ما تقدم في نوع المعضل ـ راجعه ـ لا سيما إن عرف أنه لا يقول: (قال) إلا فيما سمعه منه. وخصّ الخطيب حمله على السماع به، والمعروف أنه ليس بشرط»[1].

٣٤١ ـ سمعت فلاناً

من ألفاظ التحمل سماعاً من الشيخ.

٣٤٢ ـ السنة

في اللغة: الطريقة حسنة كانت أو قبيحة.

وفي الاصطلاح: هي ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو سيرة أو صفة خُلقية أو خَلقية، وهذا تعريف المحدثين.

أما الأصوليون فيقولون: هي ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

وأما الفقهاء فإنها عندهم التي تقابل الواجب.

٣٤٣ ـ السند

في اللغة: المعتمد، يقال: فلان سند، أي معتمد، وكذلك ما ارتفع من الأرض، والجمع أسناد، لا يكسر على غير ذلك، وكل شيء أسندت إليه شيئاً هو مسند[2].

(١) التقريب للنووي (٢/٨).

(٢) لسان العرب (٣/٢٢٠).

وفي الاصطلاح: هو الإخبار عن طريق المتن، أي سلسلة رواة الحديث، ويقال أيضاً: الطريق الموصلة إلى المتن.

٣٤٤ ـ السنن

هي الكتب التي ألّفها أصحابها على أبواب الفقه فقط، كسنن أبي داود، والدارقطني، وغيرهما.

٣٤٥ ـ سوء الحفظ

وهو السبب العاشر من أسباب الطعن، والمراد به: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه[١].

٣٤٦ ـ سي

رمز للنسائي في كتاب عمل اليوم والليلة، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٣٤٧ ـ سيء الحفظ = انظر: سوء الحفظ

وهو من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٣٤٨ ـ السياق

لغة: مصدر ساق يسوق سوقاً وسياقاً، وهو معروف.

واصطلاحاً: هو الحالة التي ورد بها السند أو المتن.

٣٤٩ ـ السيرة

لغة: هي الطريقة، يقال: سار بهم سيرة حسنة.
والسيرة: السنة والهيئة، كما في لسان العرب[٢].
واصطلاحاً: الطريقة التي سار عليها رسول الله ﷺ في حياته، منذ ولادته إلى وفاته، وما تخلل ذلك من أحداث.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٥٤ ـ ٥٥).

(٢) (٣٨٩/٤ ـ ٣٩٠).

ش

٣٥٠ ـ ش

رمز لابن أبي شيبة.

٣٥١ ـ الشاذ

في اللغة: التفرد.

واصطلاحاً: فيه تعريفات:

١ ـ أصوبها تعريف الشافعي، حيث قال: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس» اهـ، أي الناس من الثقات، وهو بمعنى تعريف ابن حجر حيث قال: «هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه».

٢ ـ ومن أقسام الشاذ: ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده، كالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكراً.

٣ ـ وقال الخليلي: «الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به».

٤ ـ وقال الحاكم: «الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل متابع لذلك الثقة».

قال ابن الصلاح: «أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث **«إنما الأعمال بالنيات»** فإنه حديث فرد تفرّد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرّد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث»[1].

٣٥٢ ـ شافهني

استعمله قوم من المتأخرين في الإجازة باللفظ[2].

٣٥٣ ـ الشاهد

١ ـ هو الحديث الذي يروى بمعنى حديث آخر أو لفظه من طريق صحابي آخر، وإطلاق الشاهد على هذا كثير.

٢ ـ هو الحديث الذي يروى بمعنى حديث آخر من غير متابعة لذلك الحديث، وهذا يشمل الصحابي الذي روي الحديث من طريقه ويشمل غيره.

٣ ـ وقد تسمى المتابعة شاهداً، وبالعكس، والأمر فيه سهل كما قال ابن حجر[3].

٣٥٤ ـ الشذوذ = انظر: الشاذ.

٣٥٥ ـ الشق

هو أن يخط فوق الكلام المضروب عليه خطاً بيناً على إبطاله مختلطاً به ولا يطمسه بل يكون ممكن القراءة.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، الكفاية (ص١٤٠ ـ ١٤١)، علوم الحديث (ص٦٨ ـ ٧١).

(٢) انظر: التدريب (٥٣/٢).

(٣) نزهة النظر (ص٣٢).

وذكر السيوطي أن هذه التسمية عند أهل المغرب، وأنها مأخوذة من الشق وهو الصدع، أو شق العصا وهو التفريق كأنه فرق بين الزائد وما قبله وما بعده من الثابت بالضرب، أما أهل المشرق فيسمون هذا الفعل الضرب[1].

٣٥٦ ـ الشكل

هو مصدر شكل الكتاب يشكله شكلاً، وأشكله: أعجمه.

وقال أبو حاتم: شكلت الكتاب أشكله، فهو مشكول إذا قيدته بالإعراب، أي بالحركات[2].

٣٥٧ ـ الشمائل

لغة: جمع الشمال ـ بكسر الشين ـ، وهو الطبع والخلق.

واصطلاحاً: المقصود بها عند الإطلاق: أخلاق النبي ﷺ وأحواله المعيشية.

٣٥٨ ـ الشواهد = انظر: الشاهد.

٣٥٩ ـ شيخ: (شيخ حسن الحديث، شيخ وسط)

قال الذهبي رحمه الله: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق»[3].

وقال أيضاً في ترجمة (العباس بن الفضل): «قال أبو حاتم: شيخ، فقوله: هو شيخ ليس هي عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه

---

(١) انظر: التقريب وشرحه التدريب (٨٤/٢).

(٢) انظر: لسان العرب (٣٥٨/١١).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/١ ـ ٤).

ليس بحجة»[1].

وفي هامش الرفع والتكميل: قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية[2]، نقلاً عن ابن القطان في كتابه (الوهم والإيهام) ما نصه: وسئل عنه ـ أي عن طالب بن حجير ـ الرازيان فقالا: شيخ، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية[3].

وجاء في ترتيب المدارك للقاضي عياض رحمه الله تعالى في ترجمة (زكرياء بن منظور القرظي الأنصاري): «قال أحمد بن حنبل: زكرياء بن منظور شيخ، ولينه»[4].

وفي ترجمة (عثمان بن الحكم الجذامي المصري): «قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: شيخ ليس بالمتقن»[5].

وفي ترجمة (البهلول بن راشد القيرواني): «قال العقيلي: هو شيخ من أهل المغرب ليس به بأس، وقال مثله علي بن المديني»[6].

وهذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند ابن الصلاح والذهبي والعراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي والسندي.

٣٦٠ ـ شيخ حسن الحديث = انظر: شيخ.

٣٦١ ـ شيخ وسط = انظر: شيخ.

٣٦٢ ـ الشيخان

هما البخاري ومسلم رحمهما الله.

---

(١) ميزان الاعتدال (١٩/٢).
(٢) نصب الراية (٢٣٣/٤).
(٣) (ص١٤٩).
(٤) ترتيب المدارك (١٧/٣).
(٥) ترتيب المدارك (٥٢/٣).
(٦) ترتيب المدارك (٨٨/٣).

ص

٣٦٣ ـ ص

رمز لسعيد بن منصور في سننه عند السيوطي في الجامع الصغير، وهي كذلك للنسائي في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عند المزي في تهذيب الكمال.

٣٦٤ ـ الصالح = انظر: إسناده صالح.

٣٦٥ ـ صالح الحديث

إذا قيل في الراوي إنه (صالح)، أو (شيخ صالح) ولم يضف إلى (الحديث)، فإن المراد صلاحيته في دينه، جرياً على عادة المحدثين في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما إذا أضيف (صالح) إلى (الحديث)، فإن المراد به صلاحية هذا الراوي في تحمل الحديث وأدائه وكتب حديثه والنظر فيه[١].

وهذا اللفظ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم والذهبي والعراقي، ومن الخامسة عند ابن الصلاح، ومن السادسة عند ابن حجر والسيوطي والسخاوي والسندي.

---

(١) انظر معنى هذا في فتح المغيث في بحث المنكر (١/١٩١ ـ ١٩٢).

٣٦٦ ـ صح

رمز للانتقال من سند إلى آخر، بدلاً عن (ح).

قال ابن الصلاح: «وحسن إثبات (صح) ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعلا إسناداً واحداً»[١].

وقد كتب ذلك الحفاظ، أبو عثمان الصابوني، وأبو مسلم الليثي البخاري، وأبو سعد الخليلي.

٣٦٧ ـ صح

كلمة تكتب بعد الانتهاء من كتابة الساقط (اللحق) دلالة على صحته.

٣٦٨ ـ صح رجع

تكتب هذه أيضاً بعد كتابة اللحق كسابقتها.

٣٦٩ ـ الصحابي

اختلف في تعريفه على أقوال:

الأول: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً ومات على ذلك، وهذا هو الصواب.

الثاني: أنه من طالت مجالسته للنبي ﷺ على طريق التبع له، ويذكر هذا عن بعض أهل الأصول.

الثالث: وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: لا يعد صحابياً إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، أو غزا معه غزوة أو غزوتين، فإن صح هذا عن سعيد فهو ضعيف، فإن مقتضاه أن لا يعد جرير البجلي وشبهه صحابياً، ولا خلاف أنهم صحابة.

الرابع: أنه من طالت صحبته وروى عنه.

---

(١) علوم الحديث (ص١٨١).

الخامس: أنه من رآه بالغاً. حكاه الواقدي.

السادس: أنه من أدرك زمنه ﷺ وإن لم يره، قاله يحيى بن عثمان بن صالح المصري، وعد من ذلك عبدالله بن مالك الجيشاني أبا تميم ولم يرحل إلى المدينة إلا في خلافة عمر اتفاقاً.

وكل هذه الأقوال ـ ما عدا الأول ـ شاذة كما قال ابن حجر رحمه الله[1].

٣٧٠ ـ الصحيح

لغة: هو ضد السقيم.

واصطلاحاً: ما رواه عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

فإن كان هذا الضبط تاماً فهو الصحيح لذاته.

٣٧١ ـ صحيح الإسناد = انظر: إسناده صحيح.

٣٧٢ ـ الصحيح لغيره

هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، وسمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

مرتبته:

هو أعلى رتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٣٧٣ ـ الصحيحان

هما صحيح البخاري وصحيح مسلم.

٣٧٤ ـ صد

رمز لأبي داود في كتاب فضائل الأنصار، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

---

(١) انظر: الإصابة (١/١٠ ـ ١٣)، تدريب الراوي (٢/٢٠٩ ـ ٢١٢).

٣٧٥ ـ صدوق

صيغة مبالغة في الصدق، وهو عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح من المرتبة الثانية من مراتب التعديل، ومن الثالثة عند الذهبي والعراقي، ومن الرابعة عند السيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.

٣٧٦ ـ صدوق إن شاء الله

هذا اللفظ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند ابن حجر والسيوطي والسخاوي والسندي.

٣٧٧ ـ صدوق تغير بأخرة: أي اختلط بأخرة

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

٣٧٨ ـ صدوق سيء الحفظ

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

٣٧٩ ـ صدوق كثير الأوهام: أو كثير الخطا أو الغلط

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

٣٨٠ ـ صدوق لكنه مبتدع

من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الذهبي وابن حجر رحمهما الله.

٣٨١ ـ صدوق له أوهام: أي أخطاء

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

٣٨٢ ـ صدوق يخطىء

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

٣٨٣ ـ صدوق يهم: أي يخطىء

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

٣٨٤ ـ صلحه فلان

يستعمل هذا التعبير كثيراً الحافظ الذهبي رحمه الله، ومراده أنه قال فيه فلان: صالح الحديث، والله أعلم.

٣٨٥ ـ صويلح

وهو تصغير صالح، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند ابن حجر والسيوطي والسخاوي والسندي.

ض

٣٨٦ ـ ض

رمز للضياء المقدسي في المختارة كما في جمع الجوامع.

٣٨٧ ـ الضابط

هو الذي توافق روايته رواية الثقات الضابطين في اللفظ أو في المعنى ولو في الغالب.

وبعبارة أخرى: هو الحافظ المتيقظ غير المغفل.

٣٨٨ ـ ضابط

من ألفاظ التعديل.

٣٨٩ ـ الضبط

لغة: لزوم الشيء وحبسه، وقال الليث: الضبط: لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالجزم[1].

واصطلاحاً: نوعان: ضبط صدر وضبط كتاب.

أ ـ ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

---

(١) انظر: اللسان (٧/٣٤٠).

ب ـ **ضبط الكتاب**: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

٣٩٠ ـ الضرب

لغة: الإبطال والإلغاء.

واصطلاحاً: إبطال ما يقع في الكتاب مما ليس منه، وله عدة صور.

قال النووي: «الأكثرون: يخط فوق المضروب عليه خطاً بيناً دالاً على إبطاله مختلطاً به ولا يطمسه، بل يكون ممكن القراءة، وقيل: لا يخلط بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره، وقيل: يحوق على أوله نصف دائرة وكذا آخره، وإذا كثر المضروب عليه فقد يكتفى بالتحويق أوله وآخره، وقد يحوق أول كل سطر وآخره، ومنهم من اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، وقيل: يكتب (لا) في أوله، و(إلى) في آخره.

وأما الضرب على المكرر فقيل: يضرب على الثاني، وقيل: يبقي أحسنهما صورة وأبينهما، وقال القاضي عياض: إن كانا أول سطر ضرب على الثاني، أو آخره فعلى الأول، أو أول سطر وآخر آخر، فعلى آخر السطر، فإن تكرر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه روعي اتصالهما»[1].

٣٩١ ـ ضعف: يضعف

هذه العبارة لا تدل على أن هذا التضعيف شديد أو متفق عليه، ولذلك تجدها في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٣٩٢ ـ ضعفوه = انظر: ضعيف.

٣٩٣ ـ الضعيف

لغة: ضد القوي.

---

(١) التقريب وشرحه التدريب (٨٤/٢).

واصطلاحاً: هو الحديث الذي فقد شرطاً من شروط القبول، وهو أنواع بعضها أشد ضعفاً من بعض، وشرها الموضوع.

٣٩٤ ـ ضعيف الحديث = انظر: ضعيف.

٣٩٥ ـ ضعيف جداً

من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الرابعة عند الذهبي والسخاوي والسندي.

٣٩٦ ـ ضعيف: (ضعيف الحديث)، (ضعفوه)

هذه الألفاظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح ـ ذكرا فقط ضعيف الحديث ـ، ومن الرابعة عند الذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.



ط

٣٩٧ ـ ط

رمز للإمام مالك في الموطأ كما في كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وهي رمز لأبي داود الطيالسي كما في جمع الجوامع ومفتاح كنوز السنة.

٣٩٨ ـ الطالب: (طالب الحديث)

هو المبتدىء في طلب الحديث الذي شرع في تحصيله.

٣٩٩ ـ الطامات

جمع طامة، وهي في **اللغة**: الأمر العظيم، والداهية تغلب ما سواها[١].

وأما في **الاصطلاح**: فقد قال ابن عراق في تنزيه الشريعة: «قولهم: له طامات وأوابد ويأتي بالعجائب، فلا أدري هل يقتضي اتهام المقول فيه ذلك بالكذب، أو لا يفيد غير وصف حديثه بالنكارة؟ وقد سألت بعض أشياخي عن ذلك فلم يفدني فيه شيئاً، نعم رأيت الحافظ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك إنه لم يتهم بكذب»[٢].

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/٣٧٠).

(٢) تنزيه الشريعة (١/١٩).

قال شيخنا عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله، معلقاً على كلام ابن عراق السابق: «قد يصح جعل هذا مطرداً بالنسبة إلى قولهم: (له أوابد)، و(يأتي بالعجائب)، أما بالنسبة إلى قولهم: (له طامات) فلا يصح جعله مطرداً، بل يكون بحسب حال المترجم، ففي مثل الجويباري، ويقال: الجوباري أحمد بن عبدالله الهروي المشهور بوضع الحديث، يقتضي اتهامه فيه بالكذب، وإليك بعض الشواهد في ذلك:

في الميزان[1]، في ترجمته، قال الذهبي: قلت: الجوباري ممن يضرب المثل بكذبه، ومن طاماته عن إسحاق بن نجيح الكذاب، عن هشام بن حسان، عن رجاله قال: حضور مجلس عالم خير من حضور ألف جنازة، ومن ألف ركعة، ومن ألف حجة، ومن ألف غزوة، وبه مرفوعاً، قال: أما علمت أن السنة تقضي على القرآن»[2].

وفي تنزيه الشريعة: أحمد بن علي الأفطح، عن يحيى بن زهدم، بطامات. قال ابن عدي: لا أدري البلاء منه أو من شيخه[3].

وفيه أيضاً: محمد بن عبدالله بن زياد أبو سلمة الأنصاري. قال ابن طاهر: كذاب له طامات[4].

وفيه أيضاً: يزيد أبو الحسن المؤدب، عن حازم بن جبلة والأوزاعي بحديث لحذيفة طويل، وهو موضوع، وفيه طامات، من اختلاق الطرقية[5].

قلت: والذي يشهد أن الطامات هي الموضوعات إضافة إلى ما تقدم، ما جاء في تنزيه الشريعة كذلك: محمد بن عبدالله بن زياد أبو سلمة الأنصاري، قال ابن طاهر: كذاب له طامات[6].

---

(١) الميزان (١٠٧/١).
(٢) الرفع والتكميل (ص١٧٢).
(٣) تنزيه الشريعة (٣٠/١).
(٤) تنزيه الشريعة (١٠٧/١).
(٥) تنزيه الشريعة (١٢٨/١).
(٦) تنزيه الشريعة (١٠٧/١).

وقال ابن حبان في المجروحين، في ترجمة (النعمان بن شبل): «يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالمقلوبات»[1].

وقال أيضاً في ترجمة (ابن سفيان الأنماري): «شيخ يروي الطامات من الروايات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[2].

قال الذهبي في الميزان، عنه: «مجهول»[3]، وهذا يعني عدم الاحتجاج به مطلقاً سواء انفرد أو لم ينفرد.

٤٠٠ ـ طب

رمز للطبراني في المعجم الكبير.

٤٠١ ـ الطبقات

لغة: جمع طبقة، وهي القوم المتشابهون.

واصطلاحاً: هي اشتراك المتعاصرين في السن ـ ولو تقريباً ـ والأخذ عن المشايخ.

تعريف آخر: هي قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الأخر، أو يقاربوا شيوخه[4].

قال ابن الصلاح: «والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك»[5].

وقال ابن حجر: «الطبقة عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ»[6].

---

(١) المجروحين (٣/٧٣).

(٢) المجروحين (٣/١٤٨).

(٣) الميزان (٤/٥٣١).

(٤) انظر: فتح المغيث (٣/٣٥١)، تدريب الراوي (٢/٣٨١).

(٥) علوم الحديث (ص٣٥٨).

(٦) نزهة النظر (ص٨٦).

٤٠٢ ـ الطبقة = انظر: الطبقات.

٤٠٣ ـ طرحوا حديثه: (مطرح)، (مطرح الحديث)

أي رموا بحديثه، وهذه الألفاظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.

٤٠٤ ـ طرق الحديث

هي أسانيده التي روي بها.

٤٠٥ ـ طرق تحمل الحديث

المراد بذلك الأوجه التي أخذ بها الحديث عن المشايخ، وهي ثمانية: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة، وانظر تعريف كل في حرفه.

٤٠٦ ـ الطريق

في اللغة: السبيل.

وفي الاصطلاح: هو السند، وسمي بذلك لأنه يوصل إلى المتن.

٤٠٧ ـ طس

رمز للطبراني في المعجم الأوسط.

٤٠٨ ـ طص

رمز للطبراني في المعجم الصغير.

٤٠٩ ـ طعنوا فيه: (مطعون فيه)

الطعن: هو الثلب، والمراد تكلموا فيه وعابوه.

وهذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند العراقي، ومن السادسة عند السيوطي والسخاوي والسندي.

٤١٠ - طير طرأ علينا

أثر هذا القول عن الحاكم النيسابوري يضعف به أحد الرواة، فقد قال الذهبي، في ترجمة (أحمد بن علي الأنصاري عن أحمد بن حنبل: واه، توفي سنة ٣١٨ .قال الحاكم: طير طرأ علينا. قلت: - القائل الذهبي -: يوهنه الحاكم بهذا القول)[1].

---

(١) الميزان (١/١٢٠).

ع

٤١١ ـ ع

رمز لما اتفق عليه الجماعة في الكتب الستة، ذكره المزي في تهذيب الكمال، وهي رمز أيضاً لأبي يعلى في مسنده كما في الجامع الصغير للسيوطي.

٤١٢ ـ عب

رمز لعبدالرزاق الصنعاني في جامعه.

٤١٣ ـ العبادلة

المقصود بهم عند المحدثين:

١ ـ عبدالله بن عمر بن الخطاب.

٢ ـ عبدالله بن عباس.

٣ ـ عبدالله بن عمرو بن العاص.

٤ ـ عبدالله بن الزبير، رضي الله عنهم أجمعين.

٤١٤ ـ العجائب

لغة: قيل: إنها جمع عجيب مثل أفيل وأفائل، وتبيع وتبائع، وقال ابن منظور: إنها لا واحد لها من لفظها، والعجيب: الأمر يتعجب منه، وأمر عجيب، معجب[(١)].

---

(١) انظر: لسان العرب (١/٥٨٠، ٥٨٢).

واصطلاحاً: معناها عندي: الموضوعات.

أما ابن عراق، فقد تردد في معناها، فقال: «قولهم: له طامات وأوابد ويأتي بالعجائب، فلا أدري هل يقتضي اتهام المقول فيه ذلك بالكذب أو لا يفيد غير وصف حديثه بالنكارة؟ وقد سألت بعض أشياخي عن ذلك فلم يفدني فيه شيئاً، نعم رأيت الحافظ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك إنه لم يتهم بكذب»[1].

قلت: والذي يشهد لما رجحته من أن (العجائب) معناها: الموضوعات أقوال العلماء، حيث يطلقون هذا اللفظ على أحاديث الرجل الكذاب والوضاع.

وإليك الشواهد من تنزيه الشريعة:

١ - الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البلخي، عن عبدالرزاق والفضيل بن عياض، قال الخطيب: حديثه موضوع، وقال الحاكم: له عجايب يستدل بها على حاله[2].

٢ - حفص بن أسلم الأصفر، عن ثابت. قال ابن عدي: له عجايب، وقال ابن حبان: يروي ما لا أصل له، حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها[3].

٣ - عبدالله بن السري المدائني، قال ابن حبان: يروي عن أبي عمران الجوني العجايب التي لا يشك أنها موضوعة[4].

٤ - عبيدالله بن تمام. قال البخاري: عنده عجايب، وقال الساجي: كذاب[5].

---

(١) تنزيه الشريعة (١/١٩).

(٢) تنزيه الشريعة (١/٥٢).

(٣) تنزيه الشريعة (١/٥٥٣)، وانظر: الكامل (٢/٨٠١)، والمجروحين (١/٢٥٦).

(٤) تنزيه الشريعة (١/٧٣)، وانظر: المجروحين (٢/٢٣).

(٥) تنزيه الشريعة (١/٨٣).

٥ ـ قاسم بن بهرام بن عطاء، أبو همدان الأموي قاضي هيت. قال ابن النجار: قال ابن معين: كذاب. وقال في الميزان: له عجايب، وهاه ابن حبان وغيره. قال ابن عدي: كذاب[(١)].

٦ ـ موسى بن مطير، عن أبيه. وعنه أبو داود الطيالسي. كذبه يحيى بن معين. وقال ابن حبان: صاحب عجايب لا يشك سامعها أنها موضوعة[(٢)].

ومن كتاب المجروحين لابن حبان قال:

٧ ـ ظبيان بن محمد بن ظبيان الكلبي، شيخ من أهل حمص، يروي عن أبيه العجايب، لا يحل الاحتجاج به، روى عن أبيه عن جده، عن عمرو بن مرة الجهني، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من لم تكن له حسنة يرجوها فلينكح امرأة من جهينة**»[(٣)] قال الذهبي في الميزان: «هذا كذب»[(٤)].

٨ ـ عبدالله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة القرشي، أبو محمد الصنعاني، شيخ دجال، يروي عن عبدالرزاق بن همام وأهل العراق العجايب، يضع عليهم الحديث وضعاً[(٥)].

٩ ـ العلاء بن عمرو، شيخ يروي عن أبي إسحاق الفزاري العجايب، لا يجوز الاحتجاج به، روى عن أبي إسحاق الفزاري، عن سفيان الثوري، عن آدم بن علي، عن ابن عمر، قال: بينما النبي ﷺ جالس وعنده أبو بكر وعليه عباءة قد خللها على صدره بخلال... الحديث. قال الذهبي في الميزان[(٦)]: «**هو كذب**»، وقال أيضاً في حديث: «**أحبوا العرب لثلاث**»

---

(١) تنزيه الشريعة (١/٩٧).

(٢) تنزيه الشريعة (١/١٢١).

(٣) المجروحين (١/٣٨١).

(٤) الميزان (٢/٣٤٨).

(٥) المجروحين (٢/٤٧).

(٦) الميزان (٣/١٠٣).

المروي من طريقه: «هذا موضوع، قال أبو حاتم: هذا كذب»[1].

١٠ ـ العباس بن الوليد بن بكار، شيخ من أهل البصرة، يروي عن أبي بكر الهذلي وخالد الواسطي وأهل البصرة العجايب، روى عنه محمد بن زكرياء الغلابي وأهل العراق، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص.

ونقل الذهبي في الميزان[2]، عن الدارقطني أنه قال عنه: كذاب، وحكم الذهبي على أحاديثه كلها أنها باطلة[3].

١١ ـ محمد بن عبدالرحمٰن بن غزوان قراد، من أهل بغداد، يروي عن أبيه وغيره من الشيوخ العجايب التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة. ثم روى ابن حبان عن ابن خزيمة أنه قال: حدثنا محمد بن عبدالرحمٰن بن غزوان وأنا خائف أنه كذاب[4].

قلت: نعم قد كان كذاباً، قال الدارقطني كما في الميزان: «كان يضع الحديث، وقال ابن عدي: له عن ثقات الناس بواطيل»[5].

١٢ ـ أبو جرير مولى الزهري، يروي عن الزهري العجايب من المقلوبات والأوابد من الملزقات، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار[6].

١٣ ـ سهل مولى المغيرة، كنيته أبو حريز، يروي عن الزهري العجايب، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال[7].

---

(١) المجروحين (٢/١٨٥).
(٢) الميزان (٢/٣٨٢).
(٣) المجروحين (٢/١٩٠).
(٤) المجروحين (٢/٣٠٥).
(٥) الميزان (٣/٦٢٥).
(٦) المجروحين (٣/١٤٩).
(٧) المجروحين (١/٣٤٤).

فهذه الشواهد كلها تدل على ما قررته من معنى العجايب، غير أن هناك شواهد أخرى عن ابن حبان أيضاً لا تدل على ذلك المعنى، ولعله أراد بلفظ العجايب هنا المعنى اللغوي لا غير، ومن ذلك:

١ ـ سهل بن عبدالله، شيخ يروي عن عبدالملك بن مهران، روى عنه مروان بن معاوية، منكر الحديث، يأتي بالعجايب التي تنكرها القلوب[١].

٢ ـ عبدالله بن عيسى الفروي، أبو علقمة الأصم، من أهل المدينة، يروي عن ابن نافع ومطرف بن عبدالله بن الأصم العجايب، ويقلب على الثقات الأخبار[٢].

٣ ـ عبدالسلام بن صالح بن سليمان بن ميسرة، أبو الصلت الهروي، يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجايب في فضائل علي وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٣].

٤ ـ محمد بن عيسى بن كيسان الهذلي، كنيته أبو يحيى صاحب الطعام، من أهل البصرة، ويقال له: العبدي، شيخ يروي عن محمد بن المنكدر العجايب، وعن الثقات الأوابد، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عنه أهل البصرة[٤]، والله أعلم.

٤١٥ ـ عخ

رمز للبخاري في كتاب خلق أفعال العباد، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٤١٦ ـ عد

رمز لابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، وهو رمز أيضاً لابن سعد في طبقاته كما في مفتاح كنوز السنة.

---

(١) المجروحين (٣٤٥/١).
(٢) المجروحين (٤٥/٢).
(٣) المجروحين (١٥١/٢).
(٤) المجروحين (٢٥٦/٢).

٤١٧ ـ العدالة

لغة: هي مصدر عدل عدالة، والعدل والعدالة واحد، وهي ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، والعدل: الذي لم يظهر منه ريبة[١].

واصطلاحاً: العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، كذا في النزهة[٢].

والمراد بالمروءة فعل ما يجمله ويزينه عادة، كالسخاء وحسن الخلق، واجتناب ما يدنسه ويشينه عادة من الأمور الدنية المزرية به. كذا في الروض المربع[٣].

وبالجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم أمر واجب الرعاية كما قال السخاوي[٤].

وقد ذكر ابن الصلاح العدل بشيء من التفصيل، فقال: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة[٥].

٤١٨ ـ العدل = انظر: العدالة.

٤١٩ ـ عدل حافظ

هذه العبارة من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن الصلاح، ومن الثانية عند العراقي وابن حجر، ومن الثالثة عند السخاوي والسندي.

وانظر كلاماً نفيساً في التعليق على ذلك في هامش الرفع والتكميل[٦].

---

(١) انظر: لسان العرب (١١/٤٣٠ ـ ٤٣١).
(٢) نزهة النظر (ص١٨ ـ ١٩).
(٣) (ص٣٧٥).
(٤) انظر: فتح المغيث (١/٢٧٠).
(٥) علوم الحديث (ص٩٤).
(٦) الرفع والتكميل (ص١٥٨ ـ ١٥٩).

٤٢٠ ـ عدل ضابط

هذه العبارة من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن الصلاح، ومن الثانية عند العراقي وابن حجر، ومن الثالثة عند السخاوي والسندي.

وانظر كلاماً نفيساً في التعليق على ذلك في هامش الرفع والتكميل[١].

٤٢١ ـ العرض: وهو المقابلة

ويقال أيضاً: المعارضة، تقول: عارضت بالكتاب الكتاب، أي: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر.

واصطلاحاً: مقابلة الطالب أصله بأصل شيخه الذي أخذه عنه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة، أو أصل أصل شيخه الذي أخذ الطالب عنه المقابل به أصله، أو بفرع مقابل بالأصل مقابلة معتبرة موثوقاً بها، أو بفرع قوبل كذلك على فرع ولو كثر العدد بينهما[٢].

٤٢٢ ـ العزيز

لغة: إما من (عز يعِز)، بكسر العين الثانية، أي قلّ وندر، أو من (عز يعَز) بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك كما يقول ابن حجر، إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق أخرى.

واصطلاحاً: هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

قال ابن حجر: «وليس شرطاً للصحيح، خلافاً لمن زعمه، وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة، وإليه يومىء كلام الحاكم أبي عبدالله في علوم الحديث حيث قال: الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له راويان ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة.

وصرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط

---

(١) الرفع والتكميل (ص١٥٨ ـ ١٥٩).

(٢) انظر: فتح المغيث (١٦٧/٢).

البخاري، وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لأنه قال: فإن قيل: حديث الأعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر إلا علقمة، قال: قلنا: قد خطب به عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه. كذا قال، وتعقب بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوه من غيره، وبأن هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن إبراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد، على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين، وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها، وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه، قال ابن رشيد: ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه. وادعى ابن حبان نقيض دعواه فقال: إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً.

قلت: إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة، بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده**» الحديث، ورواه عن أنس: قتادة وعبدالعزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبدالعزيز: إسماعيل بن علية وعبدالوارث، ورواه عن كل جماعة»[1].

٤٢٣ ـ عس

رمز للنسائي في مسند علي رضي الله عنه، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٤٢٤ ـ العشاريات

وهي الأسانيد التي فيها عشرة أنفس بين المصنف وبين النبي ﷺ، وقد وقع من ذلك للترمذي والنسائي في كتابيهما، وهي أنزل ما عندهما،

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١١).

ومن الحفاظ المتأخرين الذين وقع لهم ذلك أيضاً: العراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وهم من علماء القرن التاسع[1].

٤٢٥ ـ العظائم

معناها: الموضوعات.

قال الذهبي: «إسحاق بن بشر، أبو حذيفة البخاري، صاحب كتاب المبتدأ، تركوه، وكذبه علي بن المديني، وقال ابن حبان: لا يحل حديثه إلا على جهة التعجب، وقال الدارقطني: كذاب متروك.

قلت: يروي العظائم عن ابن إسحاق وابن جريج والثوري»[2].

٤٢٦ ـ عق

رمز للعقيلي في الضعفاء الكبير.

٤٢٧ ـ العلة

في اللغة: المرض، والحدث يشغل صاحبه عن حاجته، والسبب.

قال في لسان العرب: «العلة: المرض، عل يعل واعتل أي مرض، فهو عليل، وأعله الله، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة، والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، وهذا علة لهذا أي سبب»[3].

وفي الاصطلاح: هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وتدرك هذه العلة: بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على وهم وقع بإرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك، بحيث

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٧٥).

(٢) الميزان (١/١٨٤).

(٣) لسان العرب (١١/٤٧١).

يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه، وربما تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم، والطريق إلى معرفته: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم[1].

٤٢٨ ـ علل الحديث = انظر: العلة.

٤٢٩ ـ علم الحديث دراية

ويسمى أيضاً (أصول الحديث)، و(مصطلح الحديث)، و(علوم الحديث)، وقد سبق تعريفه في حرف الهمزة بشيء من الإيجاز، وأنا هنا أسوق تعريفاً فيه شيء من التفصيل لابن الأكفاني في كتابه: (إرشاد القاصد)، ونقله السيوطي عنه في التدريب، قال: «علم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.

فحقيقة الرواية: نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك، وشروطها: تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها، وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما، وأحكامها: القبول والرد، وحال الرواة: العدالة والجرح، وشروطهم: في التحمل وفي الأداء، وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها، أحاديث وآثاراً وغيرهما، وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها»[2].

وقد أوجز الحافظ ابن حجر رحمه الله هذا التعريف وشرحه في تعريف جامع مختصر، فقال: «هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي».

وقد سبق في حرف الهمزة.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٢) تدريب الراوي (١/٤٠).

٤٣٠ ـ علم الحديث رواية

هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

٤٣١ ـ العلو المطلق

هو ما قلت فيه الوسائط إلى النبي ﷺ بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير.

٤٣٢ ـ العلو النسبي

هو ما يقل فيه العدد إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف، ولو كان العدد منه إلى منتهاه كثيراً.

٤٣٣ ـ علوم الحديث = انظر: أصول الحديث.

٤٣٤ ـ عم

رمز لعبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده على مسند أبيه.

٤٣٥ ـ العنعنة = انظر: المعنعن.

٤٣٦ ـ العوالي

المراد بها الأسانيد العالية لبعض المحدثين، وممن صنف في ذلك أبو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي، له كتاب عوالي الأعمش، والضياء المقدسي له كتاب عوالي عبدالرزاق، ومحمد بن إسحاق بن مندة له كتاب عوالي سفيان بن عيينة، وغير ذلك[١].

٤٣٧ ـ العين المالحة

هذا اللفظ أطلقه حماد بن زيد الأزدي في مهدي بن هلال البصري لما جلس للناس، روى ذلك مسلم في المقدمة، قال: سمعت عبيدالله بن عمر القواريري يقول: سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعدما جلس

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص١٢٣).

مهدي بن هلال بأيام: ما هذه العين المالحة التي نبعت قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل[1].

قال النووي: «قوله: العين المالحة، كناية عن ضعفه وجرحه»[2].

قلت: مهدي بن هلال هذا متفق على ضعفه، قال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: «يضع»، وقال ابن معين: «كذاب»[3].



(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٧٤/١).
(٢) شرح مسلم (٧٤/١).
(٣) انظر: الضعفاء والمتروكين، رقم (٥٩٢)، (٥٠١)، التاريخ (١٢٤/٤).

غ

٤٣٨ ـ الغرائب

جمع غريبة، وهي جمع كثرة، والمراد بذلك الأفراد، وقد تقدم تعريفها في حرف الهمزة.

٤٣٩ ـ الغريب

لغة: هو المنفرد.

واصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند، وينقسم إلى: غريب مطلق، وغريب نسبي.

والغريب هو الفرد، وقد تقدم تعريفه بشيء من التفصيل في حرف الهمزة

٤٤٠ ـ غريب الحديث

هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها[١].

٤٤١ ـ الغفلة

لغة: قال في لسان العرب: غفل عنه يغفل غفولًا وغفلة، وأغفله عنه

---

(١) انظر: التقريب مع شرحه (١٨٤/٢).

غيره: تركه وسها عنه، والمغفل: الذي لا فطنة له[1].

واصطلاحاً: هي عدم الفطنة لتمييز الصواب من الخطأ.

٤٤٢ ـ غير ثقة: أو غير ثقة ولا مامون، ليس بالثقة، ليس بثقة، ليس بثقة ولا مامون

هذه الألفاظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي.

٤٤٣ ـ غير معتمد

هذا اللفظ أحسبه كقولهم: (ليس بعمدة)، وقد قاله الحافظ الذهبي في إبراهيم بن محمد الهاشمي، كما في الميزان[2]، وهو على هذا من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع، والله أعلم.

٤٤٤ ـ غيره أثبت منه: غيره أوثق منه، غيره أحب، غيره أحفظ منه، غيره أقوى منه، غيره أمتن منه، غيره أرضى منه

قال في هامش الرفع والتكميل: «هذه كناية عن جرح الراوي، لأنها مفاضلة بينه وبين راو مبهم غير معين مع تفضيل ذلك المبهم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كل راو عليه ولهذا كانت جرحاً، ويراد من هذه العبارات الإخبار عمن قيلت فيه بأنه في أدنى درجات ذلك الوصف أو في أدانيه أو دون وسطه عند واصفه به، وليس هو في أعلاه أو أعاليه طبعاً»[3].

ثم أورد المحقق رحمه الله نماذج من كلام العلماء في ذلك فانظرها إن شئت.

وهذه الألفاظ عدها الحافظ السخاوي والسندي من المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والله أعلم.

---

(١) انظر: (٤٩٧/١١ ـ ٤٩٥).
(٢) الميزان (٦٣/١).
(٣) (ص١٨١).

ف

٤٤٥ ـ ف

رمز لما أخرجه أبو داود في كتاب التفرد، وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٤٤٦ ـ فاسد الإسناد = انظر: إسناده فاسد.

٤٤٧ ـ فر

رمز للديلمي في مسند الفردوس.

٤٤٨ ـ الفرد = انظر: الأفراد.

٤٤٩ ـ الفرد المطلق = انظر: الأفراد.

٤٥٠ ـ الفرد النسبي = انظر: الأفراد.

٤٥١ ـ فق

رمز لابن ماجة في كتاب التفسير، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٤٥٢ ـ الفهرسة = انظر: البرنامج.

٤٥٣ ـ الفوائد الحديثية

هي أجزاء حديثية مشتملة على أحاديث متنوعة، من أشهرها: الفوائد لتمام، وسمويه.

٤٥٤ ـ في حديثه ضعف

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند السيوطي والسخاوي والسندي.

٤٥٥ ـ في دار فلان شجر يحمل الحديث

هذه العبارة تحتمل التوثيق والتجريح، فيمكن أن تكون كناية عن حمل الحديث دون فهمه، أو كناية عن روايته دون أخذه عن الشيوخ.

ولكن ظاهرها أقرب إلى التجريح، وهو ما يقصده الإمام علي بن المديني حين أطلقها على اثنين من الرواة، حيث قال: «في دار عبدالرحمٰن بن عمرو بن جبلة وشباب بن خياط شجر يحمل الحديث»[1].

والراوي الأول ضعيف باتفاق، وأما شباب فالأكثر على توثيقه، ومنهم من ضعفه، وجمع ابن المديني لهما في هذا القول يدل على أن مراده فيهما واحد هو تليينهما، والله أعلم.

٤٥٦ ـ فيه أدنى مقال

أي فيه ضعف قليل.

٤٥٧ ـ فيه جهالة، أو مجهول

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند السيوطي والسخاوي والسندي.

٤٥٨ ـ فيه خلف

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اختلف فيه الأئمة، فمنهم من عدله، ومنهم من ضعفه، وقد عدها الحافظ الذهبي والعراقي في المرتبة الخامسة، والسخاوي والسيوطي في السادسة، وأما ابن أبي حاتم وابن الصلاح فلم يذكراها، ولكن لكونها هي و (لين الحديث) في رتبة واحدة عند الأئمة،

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٣٠).

فتكون عندهما من المرتبة الأولى، والله أعلم. وانظر: اختلف فيه.

٤٥٩ ـ فيه شيء

أي شيء من الضعف، وهذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند السيوطي والسخاوي والسندي.

٤٦٠ ـ فيه ضعف

أي ضعف يسير.

٤٦١ ـ فيه لين: أو لين

أي ضعف، وهذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي، ومن السادسة عند السيوطي والسخاوي والسندي.

٤٦٢ ـ فيه مقال

أي ضعف.

٤٦٣ ـ فيه نظر = انظر: سكتوا عنه.

ق

٤٦٤ ـ ق

رمز إلى (قال) عند بعض المحدثين، وللبخاري ومسلم إذا اتفقا على حديث، وللبيهقي في جمع الجوامع، ولابن ماجة في تحفة الأشراف وتهذيب الكمال للمزي.

٤٦٥ ـ ق ثنا، قثنا

رمزان إلى (قال حدثنا)، وهو اصطلاح متروك كما قال السيوطي.

٤٦٦ ـ قال

من ألفاظ التحمل سماعاً من الشيخ بشرط اللقاء والسلامة من التدليس.

٤٦٧ ـ قال لي

هي مثل (حدثنا)، أي من ألفاظ التحمل سماعاً من الشيخ، غير أنه لائق بسماع المذاكرة، وهو به أشبه من (حدثنا)[١].

٤٦٨ ـ قد

رمزٍ لأبي داود في كتاب الرد على أهل القدر، ذكره المزي في تهذيب

(١) انظر: التقريب مع شرحه (١١/٢).

الكمال، وهو رمز أيضاً للواقدي في المغازي كما في مفتاح كنوز السنة.

٤٦٩ ـ قد عرفته

هذه العبارة من ألفاظ التجريح عند ابن المبارك، قال الحسن بن عيسى مولى ابن المبارك: سألت عبدالله بن المبارك عن عبدالسلام بن حرب؟ فقال: «قد عرفته»، إذا قال: قد عرفته فقد أهلكه[١].

٤٧٠ ـ قد فرغ منه منذ دهر

استعمل هذا الأسلوب في التجريح الحافظ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ويقصد به أن الراوي متروك الحديث، وممن أثر أنه قال فيه ذلك: حفص بن سليمان الأسدي البزاز الكوفي، وحفص هذا متروك عند المحدثين[٢].

٤٧١ ـ قرىء على فلان وأنا أسمع فاقر به

من ألفاظ التحمل قراءة على الشيخ.

٤٧٢ ـ قرأت على فلان

من ألفاظ التحمل قراءة على الشيخ.

٤٧٣ ـ القراءة على الشيخ

هي العرض عند أكثر المحدثين، وقد سبق تعريفه في حرف العين، لكن قال ابن حجر كما في تدريب الراوي: «بين القراءة والعرض عموم وخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة، لأن العرض عبارة عما يعرف به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة»[٣].

٤٧٤ ـ القرناء = انظر: الأقران.

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٥٣).
(٢) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٩٢).
(٣) تدريب الراوي (١٢/٢).

٤٧٥ ـ القشط = انظر: الكشط.

٤٧٦ ـ قط

رمز للدارقطني في سننه.

٤٧٧ ـ القطع = انظر: تدليس القطع.

٤٧٨ ـ القلب = انظر: المقلوب.

٤٧٩ ـ القوي = انظر: إسناده قوي.

٤٨٠ ـ قوى أمره فلان

لا تعني هذه العبارة التوثيق الكامل لمن قيلت فيه، بل ولا حتى التعديل الذي يقبل معه حديث الراوي، ولكنها تعني تقوية ترفع أمر هذا الراوي من الضعف المطلق الذي يرد به حديثه إلى الضعف الهين الذي يكتب معه حديثه.

وشاهد ذلك ما قاله الترمذي في عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي: رأيت البخاري يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث.

قال السخاوي، معلقاً على ذلك: «فانظر إلى قول الترمذي إن قوله: مقارب الحديث تقوية لأمره وتفهمه فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه»[1].

ومعنى (مقارب الحديث) أن حديثه مقارب لحديث الثقات، أي أن هذا الراوي وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح[2].

---

(١) فتح المغيث (٣٣٩/١).

(٢) انظر المصدر السابق.

ك

٤٨١ ـ ك

رمز للحاكم في مستدركه.

٤٨٢ ـ كأنه مصحف

أدرج السخاوي والسندي هذا اللفظ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق، وتقال هذه العبارة فيمن اشتهر بالحفظ والصدق والإتقان.

٤٨٣ ـ كان فسلا

أثرت هذه العبارة عن الإمام شعبة بن الحجاج في اثنين من الرواة، ويقصد منها تجريحهما، والمعنى اللغوي للفسل يعين على ذلك، فإن معناه الرديء الرذل من كل شيء، إضافة إلى أن هذين الراويين مجروحان عند أئمة الحديث، وهما: ميمون أبو عبدالله البصري، وسيف بن وهب التيمي[١].

٤٨٤ ـ كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها

قال هذه العبارة الحافظ ابن حبان البستي في بعض الرواة المتروكين، منهم محمد بن عبدالرحمٰن البيلماني الكوفي، حيث قال: «كان ممن

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص١٠).

أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها، حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب».

ويقول الدكتور سعدي الهاشمي إن معناها: أن البيلماني لم يأخذ أحاديثه بالرواية عن الشيوخ، وهي الأحاديث المتداولة المعروفة، بل جاء بأحاديث موضوعة لا تعرف أصولها، فكأن الأرض انشقت عنها وألقتها إليه كما تلقي كنوزها[1].

٤٨٥ ـ كان من أصحاب الرأي

أي من الذين يقدمون الرأي على النص الجلي الصحيح، وأهل الرأي هم أصحاب مدرسة أبي حنيفة رحمه الله، وقد ورد عن الإمام أحمد أنه قال: «لا يروى عن أهل الرأي»، وقال أيضاً: «أصحاب الرأي لا يروىٰ عنهم الحديث»، وترك الرواية عن بعضهم، وعاب بعض الأئمة على بعض الرواة القول بالرأي، غير أن هذا ليس بجرح على الصحيح، وما فعله أحمد هو من باب هجر المبتدع، لأنه قد صرح بتوثيق أبي يوسف ونحوه، وهو من أهل الرأي، والله أعلم[2].

٤٨٦ ـ كان يثبج الحديث

التثبيج في اللغة هو التخليط، وقد أطلق هذه العبارة معمر بن راشد الأزدي في إسماعيل بن شروس الصنعاني، ويقصد به أنه وضاع، فقد روى البخاري عنه أنه قال فيه: كان يثبج الحديث، وروى ابن عدي أنه قال: كان يضع الحديث، وهذه الأخيرة تفسر الأولى، والله أعلم[3].

٤٨٧ ـ كان يجلد في الحديث

وردت هذه العبارة على لسان الإمام الشافعي في مجالد بن سعيد

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٥٠، ٥١).

(٢) انظر: الرفع والتكميل (ص٨٣ ـ ٨٥).

(٣) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٨٠).

الهمداني الكوفي، ويقصد بها أنه كان يكذب، بين هذا أهل اللغة فقالوا: وفي حديث الشافعي مجالد يجلد ـ أي يكذب ـ أي كان يتهم ويرمى بالكذب، فكأنه وضع الظن موضع التهمة[1].

٤٨٨ ـ كان يسوي الأحاديث

أي يدلسها تدليس تسوية، جاء في مراتب المدلسين لابن حجر، في ترجمة (محمد بن مصفى): «قال أبو حاتم بن حبان: سمعت أبا الحسن ابن جوصا يقول: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن مصفى يسويان الحديث كبقية بن الوليد»[2].

وفي ترجمة (صفوان بن صالح) من التهذيب: «قال أبو زرعة الدمشقي: محمد بن مصفى كان ممن يدلس تدليس التسوية»[3].

فاتضح بهذا مراده من قوله: كانا يسويان الحديث.

وفي مراتب المدلسين، في ترجمة (يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري): «روى عن الشافعي، عن محمد بن خالد الجندي حديث أنس الذي أخرجه ابن ماجة، وأشار الذهبي إلى أن يونس سواه»[4]، أي دلسه تدليس تسوية.

وفيه أيضاً، في ترجمة (صفوان بن صالح): «وثقه أبو داود وغيره، ونسب إلى التسوية ـ أي تدليس التسوية ـ يأتي خبره في ذلك في ترجمة محمد بن مصفى الحمصي»[5]. قلت: تقدم آنفاً.

وفي التقريب، في ترجمة (مبارك بن فضالة): «صدوق يدلس ويسوي»[6].

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٨١ ـ ٨٢).
(٢) مراتب المدلسين (ص١٠٩).
(٣) تهذيب التهذيب (٤/٤٢٧).
(٤) مراتب المدلسين (ص٧٨).
(٥) مراتب المدلسي (ص٨٧).
(٦) تقريب التهذيب (ص٥١٩).

وفيه أيضاً، في ترجمة (الوليد بن مسلم الدمشقي): «ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية»[1].

ومراده رحمه الله من لفظ (يسوي ـ والتسوية) أنهما يدلسان تديس تسوية.

وفي الكامل لابن عدي، في ترجمة (سفيان بن محمد الفزاري المصيصي): «يسرق الحديث ويسوي الأسانيد»[2].

ومراده أنه يدلس الأسانيد تدليس تسوية بدليل قوله في آخر الترجمة: «ولسفيان بن محمد غير ما ذكرت من الأحاديث ما لم يتابعه الثقات عليه، وفي أحاديثه موضوعات، وسرقات يسرقها من قوم ثقات، وفي أسانيد ما يرويه تبديل قوم بدل قوم، واتصال الأسانيد، وسرقات يسرقها، وهو بين الضعف» اهـ. والله أعلم.

٤٨٩ ـ كان يلقن المشايخ

يعتبر تلقين المشايخ من التهم الخطيرة في الراوي، ولذا فقد قرنه أبو داود بالكذب، قال ابن حجر في ترجمة (الحسن بن مدرك السدوسي): «لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ»[3].

ثم نقل قوله فيه كما في التهذيب، فقال: «كذاب، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد»[4].

٤٩٠ ـ الكتابة

هي أن يكتب الشيخ مسموعه أو شيئاً منه لحاضر أو غائب، سواء كتب بخطه أو كتب غيره بأمره.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٥٨٤).
(٢) الكامل لابن عدي (١٢٥٥/٣).
(٣) التقريب (ص١٠٣).
(٤) تهذيب التهذيب (٣٢١/٢ ـ ٣٢٢).

وهي نوعان:

١ ـ مقرونة بالإجازة: وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة.

٢ ـ ومجردة عن الإجازة: وقد منع الرواية بهذه قوم، منهم القاضي أبو الحسن الماوردي الشافعي والآمدي وابن القطان، وأجازها كثيرون من المتقدمين والمتأخرين، منهم أيوب السختياني ومنصور والليث وغير واحد، وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث.

والصحيح في الرواية بها أن يقول: كتب إلي فلان، قال: حدثنا فلان، أو أخبرني فلان مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك، ولا يجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا إلا مقيداً، وجوّزه الليث ومنصور وغير واحد من علماء المحدثين وكبارهم[(١)].

٤٩١ ـ كتابة التسميع

أي السماع المسمى بالطبقة وما يتبع ذلك، وصورته كما قال الخطيب: «يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه وصورة ما ينبغي أن يكتبه: حدثنا أبو فلان فلان بن فلان بن فلان الفلاني قال: نا فلان، ويسوق ما سمعه من شيخه على لفظه...

وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع، فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلا قد فعله شيوخنا، وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدة، كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ، ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ، كما يكتب أول الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتاباً بخط أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبدالله، وفي حاشية ورقة منه: (بلغ عبدالله)»[(٢)].

---

(١) التقريب وشرحه التدريب (٢/٥٥ ـ ٥٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/٢٦٨).

٤٩٢ ـ كتب إلي

من ألفاظ الأداء في الإجازة بالمكاتبة.

٤٩٣ ـ الكتب الخمسة

هي الكتب الستة ما عدا ابن ماجة عند الحازمي، وقد ألّف في ذلك رسالة سماها: شروط الأئمة الخمسة، ولم يذكر فيهم ابن ماجة.

ولابن تيمية الجد في منتقى الأخبار، وكذا ابن حجر في بلوغ المرام أن المراد بها من عدا البخاري ومسلماً، والله أعلم.

٤٩٤ ـ الكتب الستة

هي صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربع لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

٤٩٥ ـ كتب التواريخ

هي الكتب التي تعنى بتراجم الرواة ككتاب تاريخ بغداد، وتاريخ دمشق، وغيرهما.

٤٩٦ ـ كتب السنة

المراد بالسنة هنا ما يقابل البدعة، أي الكتب الحاضة على اتباع السنة والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء، مثل كتاب السنة للإمام أحمد، وكذا لأبي داود، ولعبدالله بن أحمد، ولابن أبي عاصم، وغيرهم[١].

٤٩٧ ـ كتب الصحاح

المراد بها الصحيحان والسنن الأربع، وفي إطلاق الصحة على هذه الأخيرة تساهل واضح، قال العراقي:

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٢٩).

«ومن عليها أطلق الصحيحا   فقد أتى تساهلاً صريحا»

ومن أطلق ذلك أبو طاهر السلفي، حيث قال في الكتب الستة: «اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب».

وكذلك أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، حيث أطلق على الترمذي: (الجامع الصحيح).

وكذا الخطيب البغدادي أطلق على سنن الترمذي، وعلى سنن النسائي اسم الصحيح.

وللسيد صديق حسن القنوجي البخاري رحمه الله كتاب سماه: (الحطة في ذكر الصحاح الستة)، أورد ضمنها السنن الأربع[1].

٤٩٨ ـ كد

رمز لأبي داود في مسند حديث مالك بن أنس، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٤٩٩ ـ كذاب

من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثانية عند السخاوي والسندي.

٥٠٠ ـ كر

رمز لابن عساكر كما في جمع الجوامع.

٥٠١ ـ الكشط: ويقال: (القشط)

في اللغة: القلع والنزع والكشف عن الشيء، تقول: كشط الغطاء عن الشيء يكشطه كشطاً: قلعه ونزعه وكشفه عنه[2].

---

(١) انظر: التبصرة مع فتح الباقي (١/١٠٤).

(٢) انظر: لسان العرب (٧/٣٨٧).

وهو عند المحدثين: سلخ القرطاس بالسكين وغيرها، ويسمى (الحك)، وقد تقدم في حرف الحاء.

٥٠٢ ـ كن

رمز للنسائي في مسند حديث مالك، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٥٠٣ ـ الكنى

جمع كنية، وهي ما صدر بأب أو أم.

ل

٥٠٤ ـ ل

رمز لأبي داود في كتاب المسائل التي سأل عنها الإمام أحمد بن حنبل، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٥٠٥ ـ لا أحد أثبت منه

ذكره السيوطي في المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

٥٠٦ ـ لا أدري ما هو

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٠٧ ـ لا أصل له

يراد به أمران:

أ ـ أنه ليس له إسناد: قاله ابن تيمية كما نقله عنه السيوطي في التدريب[١].

وهذا ما يقصده أصحاب الكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة والموضوعة، مثل: المقاصد الحسنة، وكشف الخفاء، وتنزيه الشريعة، والفوائد المجموعة، ونحوها.

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٩٧).

فإذا قالوا في حديث ما: إنه لا أصل له، أو ليس له أصل، فمرادهم أنه ليس له إسناد.

ب ـ أنه ليس له متابع: وهذا المعنى هو الأكثر استعمالاً، وهذا ما يقصده العقيلي وابن عدي في كتابيهما، وكذلك كل من ذكر هذا الاصطلاح في كتاب يروي فيه بإسناده إلى النبي ﷺ كابن حبان والحاكم والبيهقي، وإليك شواهد ذلك:

١ ـ الحافظ العقيلي يروي في كتابه الضعفاء بإسناده إلى النبي ﷺ، فإنه بعد أن يورد الحديث بإسناده يقول فيه: لا أصل له، ومراده هنا واضح وهو أنه لا متابع له، إذ لا يعقل أن يكون مراده: ليس له إسناد، وقد أورده بالإسناد.

ففي ترجمة (سعيد بن أبي بكر بن أبي موسى) أورد حديث: «**صلوا قراباتكم ولا تجاوروهم**...» بإسناده إلى النبي ﷺ، ثم قال عقبه: «حديث منكر لا يحفظ إلا عن هذا الشيخ ولا أصل له»[1].

وفي ترجمة (سليمان بن أحمد الواسطي) أورد حديثاً من طريق الأوزاعي، ثم قال عقبه: «وله غير حديث لا يتابع عليه، ليس له من حديث الأوزاعي أصل، وقد روي من غير حديث الأوزاعي بإسناد صالح»[2].

٢ ـ الحافظ ابن حبان البستي أورد في ترجمة (بشر بن عبدالله القصير) حديثين، الأول ذكر إسناده وقال عقبه: وهذا شيء لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ، وهو باطل من حديث أبي سفيان أيضاً، والحديث الثاني بيّن بعضاً من إسناده مما يدل على بقيته، ثم قال: وهذا خبر باطل لا أصل له[3].

٣ ـ وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث، في تعريف الشاذ: «فأما

(١) ضعفاء العقيلي (١٠٢/٢).
(٢) ضعفاء العقيلي (١٢٢/٢).
(٣) المجروحين (١٨٧/١).

الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»[1].

ومراده رحمه الله هنا بالأصل: المتابعة كما يتضح ذلك من عبارته، والله أعلم.

٥٠٨ ـ لا أعرف له نظيراً في الدنيا

قال الشافعي في الإمام الحافظ الكبير (عبدالرحمٰن بن مهدي): «لا أعرف له نظيراً في الدنيا»[2].

وألحق السخاوي هذا اللفظ بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل عنده، وهي: الوصف بما دلّ على المبالغة أو عبّر عنه بأفعل[3].

٥٠٩ ـ لا أعرفه

قال السيوطي: «إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث: لا أعرفه، اعتمد ذلك في نفيه كما ذكر شيخ الإسلام، فإن قيل: يعارض هذا ما حكي عن أبي حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهري فأنكره، قال: لا أعرف هذا. فقيل له: أحفظت حديث رسول الله ﷺ كله؟ قال: لا. قال: فنصفه؟ قال: أرجو. قال: اجعل هذا من النصف الذي لا تعرفه. هذا وهو الزهري فما ظنك بغيره؟

وقريب منه ما أسنده ابن النجار في تاريخه عن ابن أبي عائشة قال: تكلم شاب يوماً عند الشعبي، قال الشعبي: ما سمعنا بهذا؟ فقال الشاب: كل العلم سمعت؟ قال: لا. قال: فشطره؟ قال: لا. قال: فاجعل هذا في الشطر الذي لم تسمعه، فأفحم الشعبي.

قلنا: أجيب عن ذلك: بأنه كان قبل تدوين الأخبار في الكتب فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ، وأما بعد التدوين والرجوع

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/٢٨١).

(٣) فتح المغيث (١/٣٣٦).

إلى الكتب المصنفة فيبعد عدم الاطلاع من الحافظ الجهبذ على ما يورده غيره، فالظاهر عدمه»[1].

قلت: من قال في راو ما: لا أعرفه، فهو حكم منه على نفسه بعدم الاطلاع، ولا ينفي ذلك معرفة غيره له، فهذا أبو حاتم الرازي وابن حزم جهلا أقواماً معروفين، وفيهم من هو من رجال الصحيحين، والله أعلم.

٥١٠ ـ لا بأس به

هذا اللفظ من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومن الثالثة عند الذهبي والعراقي، ومن الرابعة عند السيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.

وأما ابن معين فإن (لا بأس به) تعني عنده: ثقة.

قال البدر بن جماعة في مختصره المسمى (المنهل الروي): «قال ابن معين: إذا قلت: لا بأس به فثقة، وهذا خبر عن نفسه»[2].

ونقل ابن الصلاح عن ابن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه[3].

وعند ابن حجر في مقدمة فتح الباري: «يونس البصري، قال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس. وهذا توثيق من ابن معين»[4].

قال السخاوي: «ونحوه قول أبي زرعة الدمشقي: قلت لعبدالرحمٰن بن إبراهيم دحيم ـ يعني الذي كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المشرق ـ: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به. قال: فقلت: ولِمَ لا تقول إنه ثقة ولا تعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة»[5].

---

(١) تدريب الراوي (٢٩٦/١ ـ ٢٩٧).

(٢) المنهل الروي (ص٦٥).

(٣) علوم الحديث (ص١١١).

(٤) هدي الساري (ص٤٥٤ ـ ٤٥٥).

(٥) فتح المغيث (٣٤١/١)، وانظر: الرفع والتكميل (ص٢٢١ ـ ٢٢٣).

٥١١ ـ لا تحل الرواية عنه

هذا اللفظ ذكره السخاوي والسندي وزكرياء الأنصاري، وهي عندهم من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح.

٥١٢ ـ لا تحل كتابة حديثه

هذا اللفظ ذكره السخاوي والسندي وزكرياء الأنصاري، وهي عندهم من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح.

٥١٣ ـ لا شيء = انظر: ليس بشيء.

٥١٤ ـ لا يتابع على حديثه

قال التهانوي في قواعد في علوم الحديث: «ربما يطعن العقيلي أحداً ويجرحه بقوله: فلان لا يتابع على حديثه، فهذا ليس من الجرح في شيء، وقد ردّ عليه العلماء في كثير من المواضع بجرحه الثقات بذلك.

قال الذهبي في الميزان[1]: وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك.

فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، أفيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث وأن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً.

وقال الحافظ في مقدمة الفتح[2]، في ترجمة (ثابت بن عجلان الأنصاري): قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن

---

(١) الميزان (٣/١٤٠).

(٢) هدي الساري (ص٣٩١).

القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه روايات المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال.

وقال أيضاً في مقدمة الفتح[١]، وفي التهذيب[٢] في ترجمة (أسماء بن الحكم الفزاري): قال البخاري: لم يرو عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه. قال المزي: هذا لا يقدح في صحة الحديث، لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح»[٣].

٥١٥ ـ لا يحتج به

جاء في هامش الرفع والتكميل ما نصه: «يقولون في الراوي (لا يحتج به) إذا كان يقع في أحاديثه الغلط ويكثر، لضعف حفظه وضبطه، وكأن الحافظ الذهبي أشار إلى هذا بجعله لفظ (لا يحتج به) بعد (سيء الحفظ)، فكأن هذا من هذا.

جاء في الجرح والتعديل[٤]، وفي تهذيب التهذيب[٥]، في ترجمة (إبراهيم بن مهاجر البجلي): قال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو وحصين بن عبدالرحمٰن وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، ومحلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج به.

قال عبدالرحمٰن بن أبي حاتم: قلت لأبي: ما معنى: (لا يحتج بحديثهم)؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت. اهـ.

وقد انتقد الحافظ ابن تيمية قولة أبي حاتم في بعض الرواة: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، وجعلها من تشدده وتعنته في التعديل، جاء في

---

(١) هدي الساري (ص٣٥٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٢٦٧).

(٣) قواعد في علوم الحديث (ص٢٧٧).

(٤) الجرح والتعديل (١/١/١٣٣).

(٥) تهذيب التهذيب (١/١٦٨).

مجموع الفتاوى له[1]: قول أبي حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، أبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، (والحجة) في اصطلاحه ليس هو (الحجة) في اصطلاح جمهور أهل العلم، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية»[2].

٥١٦ ـ لا يسأل عنه

من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند السيوطي، ومن الثانية عند السخاوي والسندي.

٥١٧ ـ لا يساوي شيئاً = انظر: ليس بشيء.

٥١٨ ـ لا يساوي فلساً

من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند السخاوي والسندي وزكريا الأنصاري.

٥١٩ ـ لا يشتغل به

أي لا يكتب حديثه ولا تحل الرواية عنه، فهو مردود الحديث، فيكون على هذا من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الرابعة عند السخاوي والسندي والذهبي.

٥٢٠ ـ لا يصح حديثه = انظر: لم يصح حديثه.

٥٢١ ـ لا يعتبر به: (لا يعتبر بحديثه). راجع: الاعتبار

هذا اللفظ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الثالثة عند السخاوي والسندي.

٥٢٢ ـ لا يعرف

أي: مجهول، وحكمه كحكمه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/٣٤٩، ٣٥٠).

(٢) هامش الرفع والتكميل (ص١٤٤).

٥٢٣ ـ لا يعرف له حال

هذا اصطلاح خاص بأبي الحسن بن القطان الفاسي، ولا يريد به تجهيل الراوي، ولا أنه غير ثقة.

قال الذهبي، في ترجمة (حفص بن بغيل): «قال ابن القطان: لا يعرف له حال. قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، لأن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وفي الصحيحين من هذا النمط كثيرون ما ضعفهم أحد ولا هم مجاهيل»[(١)].

وقال أيضاً في ترجمة (مالك المصري): «قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته. يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً وثقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[(٢)].

٥٢٤ ـ لا يكاد يعرف

أي أنه مجهول.

٥٢٥ ـ لا يكتب حديثه

هذا اللفظ ذكره السخاوي والسندي، وهي عندهما من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح.

٥٢٦ ـ لا يكتب عنه إلا زحفاً: أو يكتب عنه زحفاً

سئل الإمام أبو حاتم الرازي عن بعض الرواة هل يكتب عنهم، فقال: زحفاً، قال عبدالرحمٰن المعلمي اليماني: «يريد أبو حاتم من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذي يمشي زحفاً» اهـ.

---

(١) الميزان (١/١٦٠).

(٢) الميزان (٣/٣).

وبالنظر في حال الرواة الذين قال فيهم ذلك تبين أنهم جيمعاً ضعفاء، فدلّ على أن قوله هذا هو من ألفاظ التجريح، لكنه ليس بجرح قوي[1].

٥٢٧ ـ لا يوثق به

هذا عندي مثل قولهم: (ليس بمأمون، أو ليس بالمرضي)، وقد تقدم بيانهما، والله أعلم.

٥٢٨ ـ اللاحق

هو الراوي الذي تأخر موته عن راو آخر بأمد بعيد وقد اشترك معه في الرواية عن شخص آخر. وانظر المثال في (السابق) من حرف السين.

٥٢٩ ـ اللحان

هذا صيغة مبالغة من اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب، والمراد به عند المحدثين: هو كثير اللحن في الأحاديث.

٥٣٠ ـ اللحق: ويقال له: (الساقط، والسقط)

لغة: شيء يلحق بالأول، واللحق من التمر: الذي يأتي بعد الأول، واللحق: كل شيء لحق شيئاً أو لحق به من الحيوان والنبات وحمل النخل، واللحق: الشيء الزائد، ويجمع: ألحاقاً[2].

وفي الاصطلاح: ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه، فتلحق به ما سقط منه، قاله الزهري.

وقال العراقي: هو ما سقط من أصل الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور[3].

٥٣١ ـ للضعف ما هو

أي ليس ببعيد عن الضعف.

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٤٢).
(٢) انظر: الصحاح (١٥٤٩/٤)، لسان العرب (٣٢٧/١٠، ٣٢٨).
(٣) انظر: التبصرة (١٣٧/٢).

وهذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٣٢ ـ لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً

إذا قال هذا حافظ إمام مطلع فهو حكم منه على هذا الراوي بجهالة حاله، أما لو قاله من دونه فهو حكم منه على نفسه دون غيره، والله أعلم.

٥٣٣ ـ لم تثبت عدالته = انظر: لا يعرف له حال.

٥٣٤ ـ لم يرو عنه غير فلان

ويقصد بذلك أنه مجهول العين.

٥٣٥ ـ لم يرو عنه فلان

هذا اللفظ ليس من الجرح في شيء، لاحتمال أنه لم يلقه، أو لقيه لكنه لم يسمع منه، بخلاف قولهم: (تركه فلان)، فإنها تحتمل جرحاً وغيره.

قال ابن حجر، في ترجمة (الزبير بن خريت البصري): «وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني، أنه قال: تركه شعبة. قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يروِ عنه شعبة، وبين اللفظين فرق»[١].

٥٣٦ ـ لم يصح = انظر: لم يصح حديثه.

٥٣٧ ـ لم يصح حديثه: (أو لا يصح حديثه، أو لم يصح)

هذه العبارة يقولها البخاري رحمه الله في بعض الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولا يريد بها تضعيف الراوي وإنما تضعيف حديثه.

قال ابن عدي، في ترجمة (زيد بن أبي أوفى): «وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب فإنما تكلم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي: إن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة، فإن أصحاب رسول الله ﷺ لحق صحبتهم وتقادم قدمهم في

---

(١) هدي الساري (ص٤٠٠).

الإسلام لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة، فهم أجلّ من أن يتكلم فيهم أحد»[1].

وفي تعجيل المنفعة لابن حجر، في ترجمة (ربيعة بن النابغة): «قال البخاري: لم يصح، فذكره العقيلي في الضعفاء بذلك، ومراد البخاري أن الذي رواه ـ أي ربيعة ـ عن أبيه، عن علي، في النهي عن زيارة القبور، وعن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وعن الأوعية، لا يعمل به لأنه منسوخ»[2].

٥٣٨ ـ لم يضعفه أحد

لا تدل هذه العبارة على أن الراوي ثقة أو أن أحداً وثقه، وإنما تدل على أنه لم يوجد فيه تضعيف لأحد، وعليه فقد يكون الراوي مجهول الحال، لأنه لم يوجد فيه توثيق ولا تضعيف، وبهذا يعرف أن هذه العبارة ليست من عبارات التوثيق، والله أعلم.

٥٣٩ ـ له أوابد = انظر: الأوابد.

٥٤٠ ـ له بلايا = انظر: البلايا.

٥٤١ ـ له رؤية

هذا يقال في الصحابة الذين مات النبي ﷺ وهم دون سن التمييز، والله أعلم.

٥٤٢ ـ له طامات = انظر: الطامات.

٥٤٣ ـ له غرائب

هذا مثل قولهم: (له مناكير).

٥٤٤ ـ له ما ينكر

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند السخاوي والسندي وزكريا الأنصاري.

---

(١) الكامل لابن عدي (١٠٦٤/٣).

(٢) تعجيل المنفعة (ص١٢٩).

٥٤٥ ـ له مناكير

هذا اللفظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند السخاوي والسندي وزكريا الأنصاري.

٥٤٦ ـ ليس بالثقة

هذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي.

٥٤٧ ـ ليس بالحافظ

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٤٨ ـ ليس بالقوي

قال الذهبي: «قد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتج به. وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي ويخرج لهم في كتابه. قال: قولنا: ليس بالقوي ليس بجرح مفسد»[١].

وقال ابن تيمية في (إقامة الدليل)، ضمن الفتاوى الكبرى، عند ذكر (عتبة بن حميد الضبي البصري): «قال الإمام أحمد: ضعيف ليس بالقوي، لكن أحمد يقصد بهذه العبارة (ليس بالقوي) أنه ليس ممن يصحح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفاً ويحتجون به، لأنه حسن، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلا إلى صحيح وضعيف»[٢].

٥٤٩ ـ ليس بالمتين

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٥٠ ـ ليس بالمرضي

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

---

(١) الموقظة (ص٨٢).

(٢) نقلاً من هامش الرفع والتكميل (ص١٥٤).

٥٥١ ـ ليس بثقة

هذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي.

٥٥٢ ـ ليس بثقة ولا مامون

هذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي.

٥٥٣ ـ ليس بحجة

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٥٤ ـ ليس بذاك

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٥٥ ـ ليس بذاك القوي = انظر: ليس بالقوي.

٥٥٦ ـ ليس بشيء

هذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الرابعة عند الذهبي والسخاوي والسندي.

قال السخاوي: «وما أدرج في هذه المرتبة من (لا شيء) هو المعتمد، وإن قال ابن القطان إن ابن معين إذا قال في الراوي: (ليس بشيء) إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً، هذا مع أن ابن أبي حاتم قد حكى أن عثمان الدارمي سأله عن أبي دراس، فقال: إنما يروي حديثاً واحداً ليس به بأس.

على أنا قد روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم! أكس ألفاظك أحسنها، لا تقل: فلان كذاب، لكن قل: حديثه ليس بشيء، وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من (المرتبة)»[1] ـ هكذا، وأظنّ أنّ في الكلام نقصاً، وهو: من المرتبة الأولى، والله أعلم.

---

(١) فتح المغيث (١/٣٤٥).

وقد أورد الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على الرفع والتكميل ثلاثين شاهداً على أن مراد ابن معين بقوله في الراوي (ليس بشيء) هو تضعيفه لا بيان قلّة أحاديثه، وهو الغالب، وقد يعني به قلّة أحاديثه في بعض الروايات، وما ذهب إليه هو الصواب، والله أعلم[1].

٥٥٧ ـ ليس بعمدة

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٥٨ ـ ليس بقوي = انظر: ليس بالقوي.

٥٥٩ ـ ليس بمأمون

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٦٠ ـ ليس بمستقيم الحديث

تعني هذه العبارة أن أحاديث هذا الراوي منكرة وغير محفوظة، فهي في رتبة (منكر الحديث).

قال ابن عدي في ترجمة (سليمان بن الفضل الزيدي): «ليس بمستقيم الحديث»، ثم قال في آخر ترجمته: «وسليمان بن فضل هذا قد رأيت له غير حديث منكر»[2].

وقال أيضاً في ترجمة (سلام بن أبي مطيع): «ليس بمستقيم الحديث خاصة عن قتادة»[3]، لكنه لم يرد أنه منكر الحديث، وإنما أراد أنه روى أحاديث ليست بمحفوظة تفرد بها ولم يتابع عليها، وذلك لأن سلاماً ثقة، والثقة إذا خالف غيره من الثقات قيل في حديثه الذي خالف فيهِ على الصحيح إنه شاذ لا منكر، والله أعلم.

٥٦١ ـ ليس بمستقيم اللسان

هذا اللفظ كناية عن الكذب، فقد روى الإمام مسلم في مقدمة

---

(١) انظر: هامش الرفع والتكميل (ص٢١٣ ـ ٢٢٠).
(٢) الكامل لابن عدي (١١٣٩/٣).
(٣) الكامل لابن عدي (١١٥٣/٣).

صحيحه عن أيوب السختياني البصري تلميذ ابن سيرين أنه ذكر رجلاً يوماً، فقال: «لم يكن بمستقيم اللسان»، وذكر آخر فقال: «هو يزيد في الرقم»[١].

وعنى بذلك أنهما يكذبان، والله أعلم[٢].

٥٦٢ ـ ليس به باس = انظر: لا بأس به.

٥٦٣ ـ ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا

هذا مثل قولهم: (أصح شيء في هذا الباب كذا)، وقد تقدّم في حرف الهمزة.

٥٦٤ ـ ليس له اصل = انظر: لا أصل له.

٥٦٥ ـ ليس مثل فلان

قال اللكنوي: «كثيراً ما يقول أئمة الجرح والتعديل في حق راو: (إنه ليس مثل فلان) كقول أحمد في (عبدالله بن عمر العمري): إنهل يس مثل أخيه ـ أي عبيدالله بن عمر العمري ـ، أو إن غيره ـ لمعين ـ أحب إلي، ونحو ذلك، وهذا كله ليس بجرح.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب[٣]، في ترجمة (أزهر بن سعد السمان): حكى العقيلي في الضعفاء أن الإمام أحمد قال: ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر. قلت هذا ليس بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء»[٤].

وقال في هامش الرفع والتكميل: «هذه العبارة لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط ونحوهما، فالمفضل عليه فيها واحد معين وهو الذي يسمى في تلك العبارة، ومن أمثلتها الكثيرة ما جاء في تعجيل المنفعة

---

(١) مقدمة صحيح الإمام مسلم (١٠٤/١).

(٢) انظر: هامش الرفع والتكميل (ص١٥٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٠٣/١).

(٤) الرفع والتكميل (ص٢٦١).

للحافظ ابن حجر[1]، ترجمة (جهير بن يزيد العبدي البصري): لينه يحيى القطان بقوله: حوشب بن عقيل أثبت منه. قلت ـ القائل ابن حجر متعقباً الحسيني مؤلف أصل كتاب تعجيل المنفعة ـ: وهذه الصيغة ليست صرحية في التليين بل احتمالها قوته أقوى، ووثقه أحمد وابن معين، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به»[2].

٥٦٦ ـ ليس من أهل الحفظ

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٦٧ ـ ليس من أهل القباب

أي ليس من الجمال التي يحمل عليها الهوادج، ويراد من هذا التشبيه تضعيف الراوي وأنه ليس بقوي في الحديث.

٥٦٨ ـ ليس من جمازات المحامل

الجماز: البعير، أي ليس من أبعرة المحامل.

ويراد من هذا التشبيه تضعيف الراوي الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقوي في الحديث.

قال السخاوي، نقلاً عن شيخه ابن حجر: «وهذه العبارة ـ ونحوها ـ يؤخذ منها أنه يروي حديثه ولا يحتج بما انفرد به»[3].

ولهذا نرى السخاوي أدرج هذه العبارات السابقة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والله أعلم.

٥٦٩ ـ ليس من جمال المحامل

والمحمل كمجلس: شقان على البعير يحمل فيها العديلان.

---

(١) تعجيل المنفعة (ص٧٥).
(٢) (ص١٨٠).
(٣) فتح المغيث (٣٤٦/١).

ويراد من هذا التشبيه تضعيف الراوي الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقوي في الحديث.

قال السخاوي، نقلاً عن شيخه ابن حجر: «وهذه العبارة ـ ونحوها ـ يؤخذ منها أنه يروى حديثه و لا يحتج بما انفرد به»[1].

ولهذا نرى السخاوي أدرج هذه العبارات السابقة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والله أعلم.

٥٧٠ ـ ليس يحمدونه

هذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٧١ ـ لين

قال الدارقطني: «إذا قلت: فلان لين، لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة»[2].

وهذا اللفظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

٥٧٢ ـ لين لحديث = انظر: لين.

---

(١) فتح المغيث (٣٤٦/١).

(٢) فتح المغيث (٣٤٦/١).

م

٥٧٣ ـ م

رمز لمسلم في صحيحه.

٥٧٤ ـ المؤتلف والمختلف

معنى (المؤتلف): المتفق.

والمقصود بذلك: ما اتفق من الأسماء خطاً واختلف نطقاً، مثل سلام بالتشديد، وسلام بالتخفيف، ونحو ذلك.

٥٧٥ ـ مامون

من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند العراقي، ومن الرابعة عند السيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.

٥٧٦ ـ المؤنن

لغة: اسم مفعول من (أنن)، أي قال: أنَّ، أنَّ.

واصطلاحاً: هو قول الراوي في الإسناد: أن فلاناً قال كذا وكذا.

حكم الحديث المؤنن:

١ ـ ذهب الجمهور إلى مساواة (أنَّ) لـ (عن) في الحكم، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة

مع السلامة من التدليس، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظ ورد محمولًا على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع.

٢ ـ وذهب الإمام أحمد وغيره إلى أنه منقطع حتى يتبين اتصاله، والقول الأول هو الصحيح، والله أعلم[١].

٥٧٧ ـ ما

رمز لمالك في الموطأ كما في مفتاح كنوز السنة.

٥٧٨ ـ ما أجوده من حديث

هذه العبارة أطلقها الإمام أحمد رحمه الله على حديث عبيدالله بن عدي بن الخيار أن رجلين حدثاه أنهما أتيا رسول الله ﷺ يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما البصر فرآهما جلدين، فقال: **«إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني مكتسب»** رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وأورده ابن عبدالهادي في محرره (رقم: ٥٨٦)، وذكر عبارة الإمام أحمد السابقة.

ومعناها عنده: ما أصحه من حديث، ويدل على ذلك استخدام الإمام أحمد لعبارة (أجود) بمعنى: (أصح) في كلامه على أصح الأسانيد، حيث قال: أجود الأسانيد كذا وكذا. . . ومراده بذلك: أصح الأسانيد[٢].

٥٧٩ ـ ما أعلم به بأساً

قال العراقي: «أرجو أنه لا بأس به وهي نظير: (ما أعلم به بأساً)، أو الأولى أرفع، لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك»[٣].

وهذا اللفظ عند ابن الصلاح من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل،

---

(١) الباعث الحثيث (ص٤٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص٨٨).
(٢) انظر: تدريب الراوي (١/١٧٨).
(٣) انظر: التبصرة (٢/٦).

قال: وهو دون قولهم: (لا بأس به)، وعند العراقي من الرابعة، وعند السيوطي والسخاوي والسندي من السادسة، والله أعلم.

٥٨٠ ـ ما أقرب حديثه

ذكرها السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، ومعناها: ما أقرب حديثه من حديث الثقات، أي ليس بعيداً عنهم، فهي نحو قولهم: (مقارب الحديث)[(١)]، والله أعلم.

٥٨١ ـ ما علمت فيه جرحاً

ذكر السخاوي وزكريا الأنصاري أن الذهبي أدرج هذا اللفظ في مرتبة واحدة مع قولهم: روى الناس عنه، وشيخ، وصويلح، ومقارب الحديث، ويكتب حديثه[(٢)].

قلت: الذي وجدته في الميزان أن (محله الصدق وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخاً وسطاً، وشيخاً حسن الحديث، وصدوقاً إن شاء الله، وصويلحاً) مرتبة واحدة، فلست أدري أين وقفا على ذلك، والله أعلم[(٣)].

٥٨٢ ـ المبتدىء

هو الذي حصل شيئاً ما من فن الحديث أو غيره من العلوم[(٤)].

٥٨٣ ـ المبهم

لغة: اسم مفعول من (أبهم)، ويجمع على (مبهمات)، يقال: أبهم علي الأمر، إذا لم يجعل له وجهاً أعرفه، وإبهام الأمر: أن يشتبه فلا يعرف وجهه، وكلام مبهم: لا يعرف له وجه يؤتى منه، وطريق مبهم: إذا كان

---

(١) فتح المغيث (٣٤٠/١).

(٢) فتح المغيث (٣٤٠/١/١)، فتح الباقي (٥/٢).

(٣) الميزان (٤/١).

(٤) فتح الباقي (٨/١).

خفياً لا يستبين[1].

واصطلاحاً: هو من أبهم اسمه في المتن أو في الإسناد.

حقيقة المبهم وروايته:

يعتبر بعض العلماء أن المبهم من أنواع المجهول، لكونه يشبهه من حيث إنه لم تعرف عينه ولا عدالته، والواقع أنه أشد جهالة منه، لأن المجهول على أقل تقدير يعرف اسمه بخلاف المبهم.

وحكم حديث المبهم في الإسناد؛ أنه لا يقبل ما لم يسم وتعرف عدالته، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته، وكذلك لا يقبل خبره حتى ولو قال الراوي عنه: أخبرني الثقة، لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره[2].

أما من أبهم اسمه في المتن فلا يؤثر في قبول الحديث مطلقاً، والله أعلم.

٥٨٤ ـ المبهمات = انظر: المبهم.

٥٨٥ ـ المتابعة

لغة: الموافقة.

واصطلاحاً: هي مشاركة راو لراو آخر في حديث ظن تفرده به بروايته له عن شيخه، أو عمن فوقه إلى ذلك الصحابي نفسه.

٥٨٦ ـ المتروك

هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب، ويعرف ذلك بأن لا يروى الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، أو كان يعرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/٥٦ ـ ٥٧).

(٢) الكفاية (ص٩٢)، فتح المغيث (٣/٢٧٤).

٥٨٧ ـ متروك، متروك الحديث

من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ومن الثانية عند العراقي، ومن الثالثة عند الذهبي والسخاوي والسندي.

٥٨٨ ـ المتساهلون في الجرح والتعديل

هم على النقيض من المتشدين، والمقصود بهم الذين يتسامحون في جرح بعض الضعفاء غير الكذابين والمتروكين، ممن ظهر جرحهم، فيوثقونهم ويحتجون بحديثهم، ومنهم من يوثق المجهولين والمستورين.

٥٨٩ ـ المتشابه

هذا النوع مركب من المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وهو: أن يتفق الاسمان في اللفظ والخط، ويفترقا في الشخص، ويأتلف اسما أبويهما في الخط ويختلفا في اللفظ، أو على العكس بأن يأتلف الاسمان خطاً ويختلفا لفظاً، ويتفق اسما أبويهما لفظاً، أو نحو ذلك، بأن يتفق الاسمان والكنيتان لفظاً وتختلف نسبتهما نطقاً، أو تتفق النسبة لفظاً ويختلف الاسمان أو الكنيتان لفظاً وما أشبه ذلك[١].

ولخص ذلك ابن حجر، فقال: «إن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء أو بالعكس فهو المتشابه، وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في اسم الأب والاختلاف في النسبة، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب والاختلاف في النسبة»[٢].

٥٩٠ ـ المتشددون في الجرح والتعديل

هم المتعنتون، وقد سبق تعريف التعنت في حرف التاء.

٥٩١ ـ المتصل: ويسمى: الموصول

لغة: اسم فاعل من اتصل الشيء بالشيء، أي لم ينقطع.

---

(١) التبصرة والتذكرة (٢١١/٣).

(٢) النخبة (ص٨٣).

واصطلاحاً: هو الحديث الذي اتصل سنده سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً.

ولا يدخل في مسماه أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم، إلا مع التقييد، فيقال: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى نافع، أو إلى الزهري، ونحو ذلك، والنكتة في ذلك أنها تسمى (مقاطيع)، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة[1].

٥٩٢ ـ متفق على تركه

هذا اللفظ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الذهبي، ومن الثالثة عند السخاوي.

٥٩٣ ـ متفق عليه

المراد به أن الحديث الذي قيل فيه ذلك اتفق على إخراجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وزاد المجد ابن تيمية صاحب كتاب (المنتقى من أخبار المصطفى): الإمام أحمد معهما، ويقصد به الخليلي في الإرشاد: الاتفاق على عدالة الراوي.

٥٩٤ ـ المتفق والمفترق

هو ما اتفق خطه ولفظه وافترقت مسمياته.

ويقال أيضاً: من اتفق اسمه واسم أبيه فصاعداً، ولو في الكنية مع آخر أو أكثر، واختلف شخصه عنهم.

مثاله: الخليل بن أحمد، أكثر من ستة أشخاص في عصر واحد، وأحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة متعاصرون، وغير ذلك.

٥٩٥ ـ متقن، متقن ثبت

قال السخاوي، تعليقاً على وصف الراوي بالحفظ أو الضبط: «كان

---

(١) التبصرة والتذكرة (٥٨/١).

يقال حافظ أو ضابط لعدل، إذ مجرد الوصف بكل منهما كاف في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنه توجد العدالة بدونهما، ويوجدان بدونها، وتوجد الثلاثة.

ويدل لذلك أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل، فقال: حافظ. فقال له: أهو صدوق؟ وكان أبو أيوب سلميان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار، إلا أنه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع. قال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف.

والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك قياساً على الضبط، إذ هما متقاربان، لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره لمزيد الضبط، وصنيع ابن أبي حاتم يشعر به، فإنه قال: إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه، حيث أردف (المتقن) بـ(الثبت) المقتضي للعدالة بدون (أو) التي عبر بها في غيرها، وحينئذ فلا يعتمدون على ابن الصلاح في جعله لفظ (ثبت) من زياداته على ابن أبي حاتم لأنها فيما ظهر كما قررناه ليست مستقلة.

ثم إن الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقان وجيد المعرفة لا بد أن يكون في (عدل)، فيكون الموصوف بأحد هذه الأوصاف من هذه المرتبة الرابعة، إذا لوحظ فيه أنه (عدل) مع هذه الأوصاف دون أن يصرح ذاك الإمام في وصفه بلفظ (عدل)، أما لو صرح به فقال: (عدل حافظ) كان أعلى، ولذا أدرج شيخنا ـ ابن حجر ـ (عدل حافظ) في التي قبلها ـ أي المرتبة الثانية بحسب تقسيم ابن حجر»[1].

وهذا اللفظ (متقن ثبت) من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند السخاوي والسندي.

وأما (متقن) فقط، فقد جعلها ابن الصلاح من المرتبة الأولى، والعراقي من الثانية، والسيوطي من الثالثة.

---

(١) فتح المغيث (٣٣٧/١)، الرفع والتكميل (ص١٥٨).

٥٩٦ ـ متماسك

ذكرها في قواعد في علوم الحديث في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، في رتبة: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس، أو ثقة إن شاء الله، أو مأمون، أو خيار، أو خيار الخلق[1]، وانظر: إسناده متماسك.

٥٩٧ ـ المتن

لغة: ما صلب وارتفع من الأرض، وقيل: مشتق من المماتنة وهي المباعدة في الغاية، لأنه غاية السند، أو من (متنت الكبش): إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من تمتين القوس أي شدها بالعصب، لأن المسند يقوي الحديث بسنده.

واصطلاحاً: هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني.

أو هو الكلام الذي انتهى إليه السند.

٥٩٨ ـ متهم بالكذب

هذا اللفظ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثالثة عند السخاوي والسندي.

٥٩٩ ـ متهم بالوضع

هذا اللفظ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثالثة عند السخاوي والسندي.

٦٠٠ ـ المتواتر

لغة: هو المتتابع.

واصطلاحاً: ما رواه عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب، رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم

---

(١) انظر: قواعد في علوم الحديث (٢٤٩).

الحس، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه[1].

حكمه:

والمتواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه.

أقسامه:

ينقسم المتواتر إلى قسمين: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي.

المتواتر اللفظي:

هو الذي تواتر لفظه ومعناه، ومثاله حديث: «**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» متفق عليه، رواه أكثر من سبعين نفساً من الصحابة.

المتواتر المعنوي:

هو الذي تواتر معناه دون لفظه، مثل أحاديث رفع اليدين والحوض والشفاعة والمسح على الخفين وغير ذلك[2].

٦٠١ ـ المتوسط

هو من شرع في فن واستقل بتصور مسائله، غير أنه لا يستحضر غالب أحكامه، ولا يمكنه الاستدلال عليها[3].

٦٠٢ ـ مج

رمز لابن ماجة في سننه كما في مفتاح كنوز السنة.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص٨).
(٢) تدريب الراوي (١٧٧/٢ ـ ١٨٠).
(٣) فتح الباقي (٨/١).

٦٠٣ ـ مجمع على تركه

هذا اللفظ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الذهبي، ومن الثالثة عند السخاوي.

٦٠٤ ـ المجهول

لغة: اسم مفعول من جهل الشيء، أي لم يعلمه.

واصطلاحاً: هو من لم تعرف عينه أو حاله.

وله أقسام:

١ ـ **مجهول العين:** وهو من عرف اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد.

وحكم روايته: الرد على الصحيح.

٢ ـ **مجهول الحال،** ويسمى المستور، وهو من عرف عينه برواية اثنين عنه فأكثر، ولم يوثق، وهو عدل الظاهر خفي الباطن.

وحكم روايته: الرد عند الجماهير، ومنهم من قبلها.

٢ ـ **مجهول العدالة ظاهراً وباطناً:** وهو من عرف عينه برواية عدلين عنه فأكثر، وجهلت عدالته ظاهراً وباطناً.

وحكم روايته: الرد أيضاً عند الجماهير، ومنهم من قبلها كذلك.

٤ ـ **المبهم:** قيل هو نوع من أنواع المجهول، وقد سبق تعريفه[١].

٦٠٥ ـ مجهول = انظر: فيه جهالة.

٦٠٦ ـ مجهول الحال = انظر: المجهول.

٦٠٧ ـ المجود

لغة: اسم مفعول مشتق من (الجيد)، وهو نقيض الرديء.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (٣١٦/١)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٢١).

واصطلاحاً: يقصد به الصحيح، أو المقبول عموماً[1].

٦٠٨ ـ محتج به

هذه العبارة لا تدل على أن هذا الراوي محتج به قولاً واحداً، وإنما تدل على أن البعض قد احتج به دون البعض الآخر، فهي كقولهم: (اختلف فيه)، وانظر هذه العبارة هناك.

٦٠٩ ـ المحدث

هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، واطلع على كثير من الرواة والروايات، وطرق إثبات الحديث، وعدالة رجاله وجرحها، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه[2].

٦١٠ ـ المحرف

لغة: اسم مفعول من التحريف، وهو التغيير.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي غير فيه شكل الكلمة مع بقاء حروفها.

وهو نوع من التصحيف، مثل: (ستا)، فتقرأ: (شيئاً).

قلت: وتغيير شكل الكلمة بتقديم وتأخير بعض الحروف على بعض.

٦١١ ـ المحفوظ

لغة: اسم مفعول من حفظ الشيء حفظاً: لم ينسه، والحفظ نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة.

واصطلاحاً: هو ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة.

٦١٢ ـ المحكم

لغة: المتقن.

---

(١) انظر: التدريب (١/١٧٨).

(٢) انظر: التدريب (١/٤٨).

واصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله[1].

٦١٣ ـ محله الصدق

هذا اللفظ دال على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق، قاله السيوطي[2].

وهو عند ابن أب يحاتم وابن الصلاح من المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وعند الذهبي والعراقي من الرابعة، وعند السيوطي من السادسة، وعند السخاوي والسندي من السادسة.

٦١٤ ـ المحو

لغة: مصدر محا الشيء يمحوه ويمحاه محواً ومحياً: أذهب أثره.

واصطلاحاً: هو إزالة الزائد الذي يقع في الكتاب مما ليس منه بغير سلخ بسكين، إما بأصبع، أو بخرقة، أو بلعقه، ونحو ذلك.

٦١٥ ـ مخارج الحديث = انظر: المخرج.

٦١٦ ـ المختصر = انظر: اختصار الحديث.

٦١٧ ـ مختلف الحديث

هو الحديث المقبول الذي عارضه مثله وأمكن الجمع بينهما.

مثاله: حديث «**لا عدوى ولا طيرة**» رواه مسلم، وحديث: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**» رواه البخاري.

فهذان الحديثان متعارضان في الظاهر وكلاهما صحيح، فالأول ينفي العدوى، والثاني يثبتها، والجمع ممكن بينهما.

وهو ما قاله ابن الصلاح رحمه الله ـ ويصدقه الواقع ـ: إن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض

---

(١) انظر: تيسير مصطلح الحديث (ص٥٦)، نزهة النظر (ص٣٣).

(٢) تدريب الراوي (٣٤٥/١).

بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه، كما في سائر الأسباب. ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا قال: «**فمن أعدى الأول**»، وفي الثاني أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك، وحذّر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى[(١)].

٦١٨ ـ مختلف فيه

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اختلف فيه الأئمة، فمنهم من عدله، ومنهم من ضعفه، وقد عدها الحفاظ الذهبي والعراقي في المرتبة الخامسة، والسخاوي والسيوطي في السادسة، وأما ابن أبي حاتم وابن الصلاح فلم يذكراها، ولكن لكونها هي و(لين الحديث) في رتبة واحدة عند الأئمة، فتكون عندهما من المرتبة الأولى، والله أعلم.

٦١٩ ـ المَخْرَج

هو محل الخروج، والمقصود به في عبارة المحدثين: هذا حديث عرف مخرجه، أو لم يعرف مخرجه: هو رجاله الراوون له، لأنه خرج منهم[(٢)].

٦٢٠ ـ المُخَرِّج والمُخْرِج

هو ذاكر الرواية في كتابه، أي الذي أخرجها ورواها في كتابه بإسناده كأصحاب الكتب الستة وغيرهم.

٦٢١ ـ المخضرم

هو الذي أدرك الجاهلية وحياة الرسول ﷺ، وليست له صحبة.

قال العراقي: «ولم يشترط بعض أهل العلم نفي الصحبة، قال صاحب المحكم: رجل مخضرم إذا كان نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٢) انظر: أصول التخريج (ص١٠).

الإسلام، بمقتضى هذا أن حكيم بن حزام ونحوه مخضرم، وليس كذلك من حيث الاصطلاح، لأنه متردد بين طبقتين لا يدري من أيتهما هو، فهذا مدلول الخضرمة.

قال صاحبا المحكم والصحاح: لحم مخضرم لا يدري من ذكر هو أو أنثى، فكذلك المخضرمون مترددون بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية، وفي كلام ابن حبان في صحيحه موافقة لكلام صاحب المحكم فإنه قال: والرجل إذا كان في الكفر له ستون سنة وفي الإسلام ستون سنة يدعى مخضرماً، لكنه ذكر ذلك عند ذكر أبي عمرو الشيباني وأنه كان من المخضرمين فكأنه أراد ممن ليست له صحبة، وحكى الحاكم عن بعض مشايخه أن اشتقاق ذلك من أن أهل الجاهلية كانوا يخضرمون آذان الإبل، أي يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إن أغير عليها أو حوربوا، فعلى هذا يحتمل أن يكون المخضرم بكسر الراء كما حكاه فيه بعض أهل اللغة لأنهم خضرموا آذان الإبل، ويحتمل أن يكون بالفتح وأنه اقتطع عن الصحابة وإن عاصر لعدم الرؤية، والله أعلم»[1].

٦٢٢ ـ مد

رمز لأبي داود في كتاب المراسيل، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٦٢٣ ـ المدبج

هو أن يروي كل من القرينين عن الآخر، وسماه بذلك الدارقطني أخذاً من ديباجتي الوجه، وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما.

قال ابن حجر: «المدبج أخص من رواية الأقران، فكل مدبج أقران وليس كل أقران مدبجاً»[2].

٦٢٤ ـ المدرج

لغة: هو اسم مفعول، يقال: درجته وأدرجته ودرجته، والرباعي

---

(١) التبصرة والتذكرة (٣/٥٥).

(٢) نزهة النظر (ص٧٢).

أفصحها، ودرج الشيء في الشيء يدرجه درجاً وأدرجه: طواه وأدخله، وأدرج الكتاب في الكتاب: أدخله وجعله في درجه، أي في طيه، وأدرج الميت في الكفن والقبر: أدخله، والإدراج: لف الشيء في الشيء[1].

واصطلاحاً: هو الحديث الذي غيّر سياق إسناده، أو وقع في متنه كلام ليس منه.

ومن التعريف يتبين أن المدرج قسمان: مدرج الإسناد، ومدرج المتن، ولكل منها أقسام.

أما مدرج الإسناد فينقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راو إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه راو تاماً بحذف الواسطة.

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه به كذلك.

وأما مدرج المتن فأنواعه ثلاثة:

الأول: الإدراج في أول الحديث.

الثاني: الإدراج في وسطه.

---

(١) انظر: لسان العرب (٦٩/٢).

الثالث: الإدراج في آخره، وهو الأكثر.

ويدرك الإدراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك.

وحكم الإدراج أنه حرام إلا ما وقع تفسيراً لغريب، ولذلك فعله الزهري[1].

٦٢٥ ـ المدلس = انظر: التدليس

٦٢٦ ـ المذاكرة

هي أن يجتمع محدثان فأكثر فيستذكران الأحاديث فيما بينهما من غير قصد روايتها، ودون الحرص على الإتقان والضبط فيها.

ومن أجل ذلك منع جماعة من أئمة الحديث الحمل عنهم في حال المذاكرة.

٦٢٧ ـ مراتب الجرح والتعديل

المراد بذلك ألفاظهما ومنزلة كل لفظ منها وعددها عند العلماء.

٦٢٨ ـ المردود

هو الذي لم يرجح صدق المخبر به، وهو الضعيف بأقسامه.

٦٢٩ ـ مردود الحديث = انظر: رد حديثه.

٦٣٠ ـ المرسل

لغة: اسم مفعول من (أرسل الشيء)، أي أطلقه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي رفعه التابعي إلى النبي ﷺ[2].

---

(١) نزهة النظر (ص٤٥)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٠٣).

(٢) المنهل الروي (ص٤٢)، الاقتراح (ص١٩٢)، تيسير مصطلح الحديث (ص٧١).

مثاله:

أن يقول التابعي صغيراً كان أو كبيراً: قال رسول الله ﷺ، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا ونحو ذلك، كقول سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة. رواه مسلم.

٦٣١ ـ المرسل الخفي: (الإرسال الخفي)

١ ـ هو أن يروي عمن عاصره ولم يلقه بلفظ يحتمل السماع كقال ونحوها.

٢ ـ وقيل: هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، وقد رجح ابن حجر رحمه الله التعريف الأول، فقال: «وكذلك المرسل الخفي إذا صدر من معاصر ولم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة.

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما.

ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا»[١].

قلت: وهو الصواب.

٦٣٢ ـ مرسل الصحابي

هو الحديث الذي يرويه عن الرسول ﷺ من قوله أو فعله ولم يسمعه

---

(١) نزهة النظر (ص٣٩).

منه أو يشاهده لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه.

وحكم مرسله أنه صحيح محتج به عند الجمهور، ومن رده فقوله مردود، والله أعلم[١].

٦٣٣ ـ مرضه فلان

مرادهم بذلك أنه ضعفه، جاء في الميزان: «حماد بن قراط النيسابوري، كان أبو زرعة يمرض القول فيه، وقال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه»[٢].

وقال ابن حجر[٣]، في ترجمة (ثابت بن عجلان): «قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه فقلت: هو ثقة؟ فسكت كأنه مرض أمره»[٤].

٦٣٤ ـ المرفوع

لغة: اسم مفعول من رفع الشيء يرفعه رفعاً: جعله عالياً، والرفع: ضد الوضع، رفعته فارتفع، فهو نقيض الخفض في كل شيء[٥].

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ[٦].

شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي ينسب إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا المنسوب قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، وسواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما، وسواء اتصل سنده أو لا، فيدخل بهذا المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق.

---

(١) فتح المغيث (١٤٦/١).
(٢) الميزان (٥٩٩/١).
(٣) تهذيب التهذيب (١٠/٢).
(٤) نقلاً من هامش الرفع والتكميل (ص١٣٩).
(٥) انظر: لسان العرب (١٢٩/٨).
(٦) التقييد والإيضاح (ص٥٠).

٦٣٥ ـ المرفوع الحكمي

هو أن يقول الصحابي الذي لم يعرف عنه الأخذ عن أهل الكتاب قولاً لا مجال فيه للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، كأخبار بدء الخلق والأنبياء والملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكأخبار تضمنت الإخبار عما يحصل بفعله ثواب أو عقاب مخصوص، أو يقول: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو يضيف فعلاً إلى زمن النبي ﷺ، أو يقول التابعي عنه: يرفع الحديث أو يرويه أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية، أو رواه، أو قال قال ـ أي رسول الله ﷺ ـ، أو ينقل الصحابي فعلاً لا مجال للاجتهاد فيه، أو يفسر تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية[١].

حكم المرفوع حكماً:

هو كالمرفوع الصريح، والله أعلم.

٦٣٦ ـ المروءة

هي خلق يحمل على فعل الأكمل واجتناب النقص، وانظر: العدالة.

٦٣٧ ـ المزيد في متصل الأسانيد

هو الحديث الذي زيد في إسناده راو من قبل بعض الرواة، ولم يزده من هو أتقن منه.

مثاله:

ما روي عن عبدالله بن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمٰن بن زيد بن جابر، قال: حدثني بسر بن عبدالله، قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»**[٢].

---

(١) انظر: قفو الأثر (ص٩٢)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٣١).

(٢) رواه مسلم في الجنائز، رقم (٢٢٤٧).

فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم، وهكذا ذكر أبي إدريس، أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك لا من ابن المبارك، لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما.

وأما ذكر أبي إدريس فيه، فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، قال: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه»[1].

قلت: وشرط المزيد أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً مثلاً ترجحت الزيادة، ولا يكون حينئذ من المزيد في متصل الأسانيد[2].

٦٣٨ ـ مس

رمز لمسلم في صحيحه كما في مفتاح كنوز السنة.

٦٣٩ ـ المسانيد

جمع مسند، وهو الكتاب الذي جمع مرويات كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، كمسند أحمد، والطيالسي، وغيرهما[3].

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص٢٥٩).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص٤٨).

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة: (ص٤٦).

٦٤٠ ـ المساواة: (من أقسام العلو النسبي)

وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

مثال ذلك كما يقول ابن حجر: «كأن يروي النسائي ـ مثلاً ـ حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص»[1].

٦٤١ ـ المستتر

هو الحديث الذي لم يقابَل برد ولا قبول، كبعض الأحاديث المروية في فضائل الأعمال[2].

٦٤٢ ـ المستخرجات

جمع مستخرج، وهو كل كتاب خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب آخر لغيره بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده.

وشرط المستخرج أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب[3].

وقد يطلق المستخرج عند المحدثين على كتاب استخرجه مؤلفه، أي جمعه من كتب مخصوصة كمستخرج ابن مندة العبدي، جمعه من كتب الناس، واستخرجه للتذكرة، وسماه: المستخرج من كتب الناس للتذكرة

---

(١) نزهة النظر (ص٧١).

(٢) انظر: المختصر في علم الأثر (ص١٢٥).

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٢٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٧٠).

والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة[1].

٦٤٣ ـ المستدركات

جمع مستدرك وهو الكتاب الذي جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما هي على شرطه، مثل المستدرك على الصحيح لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، وكتاب الإلزامات للدارقطني جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيهما، وألزمهما ذكره، وليس بلازم لهما[2].

٦٤٤ ـ المستفيض

لغة: مشتق من فاض الماء يفيض فيضاً، وسمي بذلك لانتشاره.

واصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: مرادف للمشهور.

الثاني: المشهور أعم منه وذلك بأن المستفيض يكون العدد في ابتدائه وانتهائه سواء.

الثالث: عكسه، وهو أن المشهور هو الذي يكون العدد في ابتدائه وانتهائه سواء بخلاف المستفيض[3].

٦٤٥ ـ المستقصى

هو الحديث الذي روي كله بلا اختصار[4].

٦٤٦ ـ المستقيم

يشمل الصحيح والحسن.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٢٤ ـ ٢٥).
(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٦ ـ ١٩)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٧٠).
(٣) انظر: تدريب الراوي (١٧٣/٢)، تيسير مصطلح الحديث (ص٢٣).
(٤) انظر: جواهر الأصول (ص١١).

٦٤٧ ـ المستملي

لغة: اسم مفعول من (استملى الكتاب) أي سأل أن يملى عليه.

واصطلاحاً: هو الذي يتلقن الكلام من المملي ليبلغه إلى من بعد في الحلقة.

٦٤٨ ـ المستور = انظر: المجهول.

٦٤٩ ـ المستوفى

هو الحديث الذي روي كله مع الإسناد والروايات[١].

٦٥٠ ـ المسلسل

لغة: اسم مفعول، وهو الشيء المتصل بعضه ببعض.

واصطلاحاً: هو ما توارد رجال إسناده واحداً واحداً على حالة واحدة، أو صفة واحدة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات.

أقسامه:

الأول: مسلسل بأحوال الرواة، وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ مسلسل بأحوالهم القولية.

٢ ـ مسلسل بأحوالهم الفعلية.

٣ ـ مسلسل بأحوالهم الفعلية والقولية معاً.

وقد مثل العلماء لكل بمثال.

الثاني: المسلسل بصفات الرواة، وهو نوعان:

١ ـ مسلسل بصفات الرواة القولية، كالحديث المسلسل بقراءة سورة الصف.

---

(١) انظر: جواهر الأصول (ص١١).

٢ ـ مسلسل بصفات الرواة الفعلية، كالحديث المسلسل بالفقهاء أو الحفاظ.

الثالث: المسلسل بصفات الإسناد والرواية، وهو أنواع:

١ ـ مسلسل بصيغ الأداء، كقول كلهم: سمعت أو حدثنا، ونحوه.

٢ ـ مسلسل بوقت الرواية، كالحديث المسلسل بقول رواته: في يوم العيد.

٣ ـ مسلسل بمكان الرواية، كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم، ونحو ذلك.

حكم المسلسل:

قلما يسلم حديث مسلسل من ضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن، ومن المسلسل ما هو ناقص التسلسل، بقطع السلسلة في وسطه أو أوله أو آخره، وأصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف[١].

٦٥١ ـ المسند ـ بفتح النون ـ

له ثلاث تعريفات:

١ ـ هو الكتاب الذي جمع فيه مرويات الصحابة كل على حدة.

٢ ـ هو الحديث المتصل سنده إلى النبي ﷺ.

٣ ـ أن يراد به الإسناد فيكون بهذا مصدراً كمسند الشهاب ومسند الفردوس، أي أسانيد أحاديثهما[٢].

٦٥٢ ـ المسند ـ بكسر النون ـ

هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا

---

(١) التبصرة وفتح الباقي بهامشها (٢/٢٨٥ ـ ٢٨٩)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٨٥).

(٢) انظر: التدريب (١/٤٢).

مجرد الرواية[1].

٦٥٣ ـ مشاه فلان

جاء في هامش الرفع والتكميل[2]، تعليقاً على قولهم: (روى الناس عنه): «قلت: ويستعمل الحافظ الذهبي في كتابه الميزان عبارة قريبة المعنى من هذه في بعض استعمالاتها، فيقول في الراوي الضعيف أو المضعف أو الموثق: (ومشاه فلان) بمعنى: قبله، أو اعتد به في الجملة، أو اعتد به ورضيه، قال في ترجمة (إبراهيم بن الحكم): تركوه، وقل من مشاه[3]، وقال في ترجمة (إسحاق بن عبدالله المدني) المتفق على تركه: قلت: ولم أرَ أحداً مشاه[4]، وقال في ترجمة (بشر بن عمارة): ضعفه النسائي ومشاه غيره[5]، وقال في ترجمة (عبدالرحمٰن بن خضير): ضعفه الفلاس، ومشاه غيره، فوثقه يحيى»[6].

٦٥٤ ـ المشبه

لغة: اسم مفعول من شبه الشيء بالشيء: مثله به، والشبيه: المثل.

واصطلاحاً: يطلق على الحسن وما قاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح[7].

٦٥٥ ـ المشتبه المقلوب

وهذا مركب من متفق ومختلف، وهو أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أب الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أب الأول، فينقلب على

---

(١) انظر: التدريب (٤٣/١).

(٢) الرفع والتكميل (ص١٦٢).

(٣) الميزان (٢٧/١).

(٤) الميزان (١٩٣/١).

(٥) الميزان (٣٢١/١).

(٦) الميزان (٥٥٧/٢).

(٧) انظر: التدريب (١٧٨/١).

بعض أهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمه مسلم بن الوليد المدني فجعله الوليد بن مسلم الدمشقي المشهور.

ومثاله أيضاً: الأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، فالأول: النخعي المشهور من كبار التابعين، والثاني: الخزاعي، له صحبة.

٦٥٦ ـ المشق

هو سرعة الكتابة ومد حروفها.

٦٥٧ ـ مشكل الآثار

هو مختلف الحديث، وقد تقدم.

٦٥٨ ـ مشكل الحديث

هو مختلف الحديث، وقد تقدم.

٦٥٩ ـ المشهور

لغة: اسم مفعول من (شهرت الأمر) إذا أظهرته، ورجل مشهور: معروف المكان مذكور، وسمي بذلك لوضوحه[١].

واصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ حد التواتر.

المشهور غير الاصطلاحي:

ما تقدم تعريفه هو المشهور الاصطلاحي عند المحدثين، وهناك مشهور آخر عندهم وعند غيرهم على خلاف اصطلاحهم، فمن ذلك:

١ ـ مشهور عند أهل الحديث خاصة، ومثاله: حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان» أخرجه الشيخان.

٢ ـ مشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام، ومثاله: «**المسلم من**

---

(١) انظر: لسان العرب (٤٣١/٤ ـ ٤٣٢).

سلم المسلمون من لسانه ويده» متفق عليه.

٣ ـ مشهور عند الفقهاء، ومثاله: «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**» رواه الحاكم، وهو ضعيف.

٤ ـ مشهور عند الأصوليين، ومثاله: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» رواه الحاكم وابن حبان وغيرهما.

٥ ـ مشهور عند النحاة، ومثاله: «**نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه**»، وهو حديث لا أصل له، ولا يوجد في شيء من كتب السنة.

٦ ـ مشهور بين العامة، ومثاله: «**من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله**» رواه مسلم.

وهذا المشهور غير الاصطلاحي، منه ما له إسناد واحد فصاعداً، ومنه ما ليس له إسناد أصلاً، وهو والمشهور الاصطلاحي منه الصحيح ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه ما هو دون ذلك[1].

٦٦٠ ـ المشيخات

بكسر الشين وسكونها، جمع مشيخة ومشيخة، مفردها: شيخ، وهو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، واستعمل مجازاً في حق العالم ومن يؤخذ على يديه العلم من باب التبجيل والتقدير.

واصطلاحاً: هي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم، وهي كثيرة، منها: مشيخة الحافظ أبي يعلى الخليلي، ومشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، وغير ذلك[2].

٦٦١ ـ المصائب

جمع مصيبة، على غير قياس، وهي ما أصابك من الدهر.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٠)، تدريب الراوي (١٧٣/٢).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٠٥).

واصطلاحاً: هي الموضوعات، وشبهوها بالمصائب لعظم ضررها وسوء أثرها على الدين كعظم وقع المصيبة على الإنسان.

ومن شواهد ذلك:

١ ـ السري بن عاصم بن سهل، أبو عاصم الهمداني، مؤدب المعتز بالله، قال ابن عدي: «يسرق الحديث، وكذبه ابن خراش». قال الذهبي: «ومن مصائبه أنه أتي بحديث متنه: رأيت حول العرش وردة مكتوب فيها: محمد رسول الله أبو بكر الصديق. ومن مصائبه: حدثنا علي بن عاصم عن حميد، عن أنس، مرفوعاً: لله ملك من ياقوتة على زمردة كل يوم يسعر»[١].

٢ ـ عبدالله بن عيسى الخزري، قال الدارقطني: «كان يضع الحديث» قال الذهبي: «ومن مصائبه: عن عفان، عن شعبة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس حديث: لا تقتل المرأة إذا ارتدت، رواه عنه عبدالصمد بن علي الطستي»[٢].

٦٦٢ ـ المصافحة: (من أقسام العلو النسبي)

وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

وسميت مصافحة، لأن العادة في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

٦٦٣ ـ المصحف

لغة: اسم مفعول من (صحف)، والمصحف والصحفي: الذي يخطىء في قراءة الصحف، والتصحيف: الخطأ في الصحيفة[٣].

واصطلاحاً: هو الحديث الذي حولت الكلمة فيه من الهيئة المتعارف عليها إلى غيرها.

---

(١) الميزان (٢/١١٧).

(٢) الميزان (٢/٤٧٠).

(٣) انظر: القاموس (٣/١٦٦)، ولسان العرب (٩/١٨٧).

وعرفه ابن حجر بأنه ما وقع التغيير فيه في النقط لا في الحروف، مثل: (تيعر)، فيقرؤها: (تنعر) بالنون[1].

أقسامه:

ينقسم المصحف إلى قسمين رئيسيين:

١ - تصحيف في الإسناد.

٢ - تصحيف في المتن.

وهناك تقسيمات فرعية تابعة للقسمين السابقين، وهي:

١ - تصحيف السمع.

٢ - تصحيف البصر.

٣ - تصحيف في اللفظ.

٤ - تصحيف في المعنى، وقد مثل العلماء لذلك بأمثلة تراجع في مظانها[2].

٦٦٤ - مصطلح الحديث = انظر: أصول الحديث وعلم الحديث دراية.

٦٦٥ - المصنفات

جمع مصنف، وهو الكتاب الذي رتب مؤلفه أحاديثه على الأبواب الفقهية وغيرها، وأورد فيه أقوال الصحابة والتابعين وفتاواهم، وقد لا يورد شيئاً من ذلك.

٦٦٦ - المضطرب

لغة: اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلال الأمر وفساد نظامه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة، بحيث لم يترجح بعضها على بعض.

---

(١) نزهة النظر (ص٤٩).

(٢) علوم الحديث (ص٢٥٦).

والاضطراب يقع في المتن وفي الإسناد وهو الكثير، وحكمه أنه ضعيف[1].

٦٦٧ ـ مضطرب: مضطرب الحديث

من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند العراقي، ومن الخامسة عند السخاوي والسندي.

٦٦٨ ـ المضعف : وقد زاده ابن الجوزي.

لغة: اسم مفعول من (ضعفه)، أي صيره ضعيفاً، وهو خلاف القوي.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لم يجمع على ضعفه، فمن أهل العلم من قواه، ومنهم من ضعفه، إما في المتن أو في السند.

حكمه:

هو أعلى رتبة من الضعيف المجمع عليه، لكن قال السخاوي: «وهذا إذا كان التضعيف هو الراجح، أو لم يترجح شيء، وإلا فيوجد في كتب ملتزمي الصحة ـ حتى البخاري ـ مما يكون من هذا القبيل أشياء»[2].

٦٦٩ ـ مطرح = انظر: طرحوا حديثه.

٦٧٠ ـ المطروح

لغة: اسم مفعول من طرح الشيء وطرحه يطرحه طرحاً، واطرحه وطرحه: رمى به، واطرحه: أبعده[3].

واصطلاحاً: هو ما انحط عن رتبة الضعيف وارتفع عن الموضوع.

قال الذهبي: «يروى في بعض المسانيد الطوال وفي الأجزاء، بل وفي سنن ابن ماجة وجامع أبي عيسى، مثل: عمرو بن شمر، عن جابر

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص٨٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص١١٢).
(٢) فتح المغيث (٩٧/١)، توجيه النظر (ص٢٣٩).
(٣) انظر: لسان العرب (٢٢٨/٢).

الجعفي، عن الحارث، عن علي، وكصدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر، وجويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس وكحفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، وأشباه ذلك من المتروكين والهلكى، وبعضهم أفضل من بعض»[١].

قال السخاوي: «قال شيخنا: وهو المتروك في التحقيق»[٢].

٦٧١ ـ مطعون فيه = انظر: طعنوا فيه.

٦٧٢ ـ مظلم الأمر

المراد به أن حاله لم يتبين للناظر فيه.

٦٧٣ ـ المعاجم

جمع معجم، وهو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا على حروف الهجاء كمعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، وهو في أسماء الصحابة، رتبه على حروف المعجم ما عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف، والأوسط والصغير في أسماء شيوخه، وقد اقتصر في المعجم الصغير على ألف شيخ فقط[٣].

٦٧٤ ـ المعارضة = انظر: العرض.

٦٧٥ ـ المعاصرة

هي وجود الراوي والمروي عنه في عصر واحد، سواء التقيا أو لا، واكتفى بها مسلم في قبول السند المعنعن إذا كان رواته عدولاً لم يوصموا بالتدليس.

---

(١) الموقظة (ص٣٥).

(٢) فتح المغيث (٢٥٢/١).

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٠١).

٦٧٦ ـ المعتدلون في الجرح والتعديل

هم الذين لا يتشددون في الجرح والتعديل، ولا يتساهلون فيه، فهم وسط بين الفريقين، فمن ظهر كذبه، أو اتهم به، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه، جرحوه، ومن لم يكن كذلك كانوا أبعد الناس عنه، وكذا لا يوثقون المستورين للجهالة بحالهم، والله أعلم.

٦٧٧ ـ معدن الكذب

هذا اللفظ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند السخاوي والسندي.

٦٧٨ ـ المعروف: ويقابل المنكر

هو الحديث الذي رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف.

٦٧٩ ـ المعضل

لغة: اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه.

واصطلاحاً: هو ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي.

وللمعضل صورة أخرى ذكرها ابن الصلاح، فقال: «وإذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله ﷺ، فقد جعله الحاكم أبو عبدالله نوعاً من المعضل، مثاله: ما رويناه عن الأعمش، عن الشعبي، قال: يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته، فيختم على فيه... الحديث، فقد أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي عن أنس، عن رسول الله ﷺ متصلاً مسنداً».

قال ابن الصلاح: «هذا جيد حسن، لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول الله ﷺ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى، والله أعلم»[1].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٣٨)، علوم الحديث (ص٥٥).

٦٨٠ ـ المعضلات

لغة: جمع معضلة، وهي الشدة، والمعضلات: الشدائد، وأمر معضل: لا يهتدى لوجهه، وشيء معضل: شديد القبح[١].

واصطلاحاً: يراد بها الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة، وذلك بحسب خال المترجم له، وقد توصلت إلى هذا من تتبعي لبعض التراجم التي وردت في كتاب المجروحين للحافظ ابن حبان البستي، وكتاب المدخل إلى الصحيح للحافظ الحاكم أبي عبدالله النيسابوري.

وحتى تقف على أحوال تلك التراجم كما وقفت أنا عليها إليك أرقام الأجزاء والصفحات التي وردت فيها من الكتابين المذكورين[٢].

٦٨١ ـ المعلق

لغة: اسم مفعول من علق الشيء بالشيء ومنه وعليه، تعليقاً: ناطه. وقال ابن الصلاح وغيره: إنه مأخوذ من تعليق الجدار، وتعليق الطلاق ونحوه بجامع قطع الاتصال.

واصطلاحاً: هو ما حذف من أول إسناده راو فأكثر على التوالي بصيغة الجزم أو التمريض.

صور أخرى للمعلق:

١ ـ حذف جميع السند، ويقال مثلًا: قال رسول الله ﷺ كذا.

٢ ـ أن يحذف كل من في الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي معاً.

الفرق بين المعلق والمعضل: بينهما عموم وخصوص من وجه من حيث:

---

(١) انظر: لسان العرب (٤٥٢/١١).

(٢) المجروحين (١٠٤/١، ١٤٩، ٣٢٠، ٦٦/٢، ٩٠، ١٠١، ١٤٠، ١٥٨، ١٧٥، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٧٩)، المدخل إلى الصحيح (ص١٦٥، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٥).

١ ـ إنهما يجتمعان في أمر وهو حذف اثنين فصاعداً على التوالي.

٢ ـ ويفارق المعلق المعضل في أمرين:

أ ـ حذف راو واحد.

ب ـ اختصاص الحذف بأول السند.

حكم المعلق:

هو من أقسام الحديث الضعيف، وذلك للجهل بحال المحذوف[١].

٦٨٢ ـ المعلل

ويسمونه أيضاً: المعلول كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم، وهو لحن لأن اسم المفعول من (أعل) الرباعي لا يأتي على مفعول، والأجود فيه: (معل) بلام واحدة لأنه مفعول (أعل) قياساً، وأما (معلل) فمفعول (علل)، وهو **لغة** بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم[٢].

واصطلاحاً: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها.

٦٨٣ ـ المعنعن

لغة: اسم مفعول من عنعن، أي قال: عن عن.

واصطلاحاً: هو قول الراوي في الإسناد: عن فلان، عن فلان.

حكم الحديث المعنعن:

قال ابن الصلاح: «الصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه

---

(١) نزهة النظر (ص٣٦)، تدريب الراوي (٢١٩/١)، قواعد التحديث (ص١٢٤).

(٢) انظر: تدريب الراوي (٢٥١/١).

المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عمر بن عبدالبر يدّعي إجماع أئمة الحديث على ذلك، وادعى أبو عمرو الداني المقرىء الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك، وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً، مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال إلا أن يظهر خلاف ذلك»[١].

٦٨٤ ـ المفردات = انظر: أفراد العلم.

٦٨٥ ـ المفيد

لغة: اسم فاعل، وهو الذي يفيد غيره علماً أو مالاً.

واصطلاحاً: عرفه الغماري بقوله: «المفيد من جمع شروط المحدث، وتأهل لأن يفيد الطلبة الذين يحضرون مجالس إملاء الحافظ، فيبلغهم ما لم يسمعوه ويفهمهم ما لم يفهموه، وذلك بأن يعرف العالي والنازل والبدل والمصافحة والموافقة مع مشاركة في معرفة العلل».

وقال الذهبي: «الحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة»[٢].

٦٨٦ ـ مق

رمز لمسلم في مقدمة صحيحه، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٦٨٧ ـ المقابلة = انظر: العرض.

٦٨٨ ـ مقارب الحديث

بكسر الراء وفتحها: من القرب ضد البعد، ومعناه على الكسر: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أن حديثه يقاربه حديث غيره، أي هو وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة.

---

(١) علوم الحديث (ص٥٦).

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/٩٧٩)، الرفع والتكميل (ص٦٠).

وقال ابن رشيد: معناها: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر[1].

وهذا اللفظ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند العراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي والسندي.

٦٨٩ ـ المقبول

هو ما يجب العمل به عند الجمهور بأن ترجح صدق المخبر به، وينقسم إلى صحيح وحسن، وقد تقدم تعريف كل منهما وبيان أقسامهما.

٦٩٠ ـ مقبول

من المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند ابن حجر والسيوطي.

قال ابن حجر: «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك صاحبه من أجله، ويشار إليه بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث»[2].

٦٩١ ـ المقطوع

لغة: اسم مفعول من (قطع): ضد وصل.

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل بسند متصل أو منقطع[3].

وأطلق الشافعي والطبراني (المقطوع) على (المنقطع)، وهو اصطلاح غير مشهور.

٦٩٢ ـ المقلوب

لغة: هو اسم مفعول من القلب، وهو تبديل شيء بآخر وتحويله عن وجهه.

---

(١) انظر: فتح المغيث (٣٣٩/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص١٤)، تدريب الراوي (٣٤٥/١).

(٣) أصول الحديث (ص٣٨١)، تيسير مصطلح الحديث (ص١٣٣).

واصطلاحاً: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه.

وينقسم إلى قسمين: مقلوب السند، ومقلوب المتن.

١ ـ مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان:

١ ـ التقديم والتأخير في اسم الراوي واسم أبيه، كحديث يروى عن (كعب بن مرة)، فيجعل عن (مرة بن كعب).

ب ـ إبدال شخص بآخر بقصد الإغراب، كحديث مشهور عن سالم فيجعل عن (نافع)، وهذا النوع من القلب هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث.

٢ ـ مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان:

أ ـ أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث.

ب ـ أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر ويجعل إسناده على متن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره، كما فُعِل مع الإمام البخاري والحافظ العقيلي.

حكم القلب والحديث المقلوب:

إذا كان القلب بقصد الإغراب على الرواة فإنه لا يجوز، وأما إذا كان بقصد الامتحان فلا بأس به بشرط أن يبين ذلك قبل انقضاء المجلس.

والحديث المقلوب مردود لأنه من أنواع الضعيف، والله أعلم[١].

٦٩٣ ـ الملزقات

جمع ملزقة، وهي في اللغة اسم مفعول من ألزق الشيء بالشيء أي ألصقه به، والملزقات: الملصقات.

---

(١) انظر: تيسر مصطلح الحديث (ص١٠١ ـ ١٠٩).

واصطلاحاً: هي الأحاديث التي يرويها الضعيف عمن لم يحدث بها قط، سواء كانت صحيحة أو ضعيفة أو موضوعة.

وإليك شواهد ذلك من كتاب المجروحين لابن حبان:

١ ـ أفلح بن سعيد، شيخ من أهل قباء، كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال[١].

٢ ـ عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري أخو عبيدالله بن عمر. . . روى عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته. وروى عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «**من أتى عرافاً يسأله لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**» وروى عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً، فيما يشبه هذا من المقلوبات والملزوقات التي لا ينكرها إلا من أمعن في العلم وطلبه في مظانه[٢].

قلت: فمتون هذه الأحاديث صحيحة مشهورة مما يدل قطعاً أنه لا يقصد بالملزقات هنا الموضوعات.

٣ ـ عبدالله بن مروان أبو شيخ الخراساني، يروي عن ابن أبي ذئب، روى عنه سليمان بن عبدالرحمٰن، يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر يشتبه على من الحديث صناعته، لا يحل الاحتجاج به[٣].

٤ ـ عبدالله بن أبي عمرو الغفاري، شيخ يروي عن عبدالله بن زيد بن أسلم وأهل المدينة، روى عنه سلمة بن شبيب وعبدالعزيز بن حيان الموصلي والناس، كان ممن يأتي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء

---

(١) المجروحين (١٧٦/١).
(٢) المجروحين (٢/٦ ـ ٧).
(٣) المجروحين (٣٦/٢).

الملزقات، روى عن عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: **«ما جزت ليلة أسري بي من سماء إلى سماء إلا رأيت اسمي مكتوباً: محمد رسول الله، أبو بكر الصديق»**، وهذا خبر باطل، فلست أدري البلية فيه منه أو من عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، على أن عبدالرحمٰن ليس هذا من حديثه بمشهور، فكأن القلب إلى أنه من عمل عبدالله بن أبي عمرو أميل[١].

قلت: فالملزقات يقصد بها هنا الموضوعات، بدليل قول ابن حبان في هذا الخبر إنه باطل، أي موضوع.

٥ ـ عبدالله بن وهب النسوي، شيخ دجال، يضع الحديث على الثقات، ويلزق الموضوعات بالضعفاء[٢].

٦ ـ عبدالله بن محمد بن القاسم مولى جعفر بن سليمان الهاشمي، يروي عن يزيد بن هارون المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٣].

٧ ـ عبدالعزيز بن عبدالرحمٰن الجزري، . . . يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيكثر، والملزقات بالأثبات فيفحش، روى عن خصيف، عن عطاء، عن جابر أنه قال: «مضت السنة بأن في كل أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطر». كتبناه عن عمر بن سنان، عن إسحاق بن خالد البالسي، عنه، بنسخة شبيهاً بمائة حديث مقلوبة، منها ما لا أصل له، ومنها ما هو ملزق بإنسان لم يرو ذلك البتة، لا يحل الاحتجاج به بحال[٤].

٨ ـ فرج بن فضالة الشامي أبو فضالة، كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به[٥].

---

(١) المجروحين (٢ ـ ٣٦ ـ ٣٧).
(٢) المجروحين (٢/٤٣).
(٣) المجروحين (٢/٤٤).
(٤) المجروحين (٢/١٣٨).
(٥) المجروحين (٢/٢٠٦).

مما تقدم من الشواهد يتبين أنه متروك، والله أعلم.

لغة: اسم فاعل من (أملى الكتاب) أي أطال قراءته عليه، والإملاء: إلقاء الكلام على الكاتب بتأن ليكتبه.

واصطلاحاً: هو الذي يلقي الكلام على طلابه بتمهل ليكتبوه، إما من كتابه أو من حفظه.

٦٩٥ ـ من أنكر ما رواه فلان كذا = انظر: أنكر ما رواه فلان كذا..

٦٩٦ ـ من بلايا فلان كذا = انظر: البلايا.

٦٩٧ ـ من مثل فلان؟ يعني: لا أحد مثله

ذكرها السيوطي في المرتبة الأولى من مراتب التعديل[1].

٦٩٨ ـ من مصائب فلان كذا = انظر: المصائب.

٦٩٩ ـ المناولة

لغة: مصدر ناولت فلاناً شيئاً مناولة: إذا عاطيته، وتناولت من يده شيئاً إذا تعاطيته، فهي إذاً العطية[2].

واصطلاحاً: إعطاء الشيخ للطالب شيئاً من مروياته مع الإجازة أو بدونها.

أقسامها:

وهي نوعان: مقرونة بالإجازة، ومجردة عنها.

---

(١) تدريب الراوي (١/٣٤٣).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/٦٨٤).

المناولة المقرونة بالإجازة:

ولها صور:

١ ـ أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلًا به ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه، أو أجزت لك روايته عني، ثم يبقيه معه تمليكاً أو لينسخه ويرده، وهذا أعلى أنواع الإجازة مطلقاً.

٢ ـ أن يدفع إليه الطالب سماعه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ، ثم يعيده إليه، ويقول: هو حديثي أو روايتي فاروه عني، أو أجزت لك روايته، وهذا سماه غير واحد من أئمة المحدثين: (عرضاً)، واختلف في هذا النوع هل يساوي السماع أو دونه، والصحيح أنه دون السماع والقراءة.

٣ ـ أن يناول الشيخ الطالب سماعه ويجيزه له ثم يمسكه الشيخ، وهذا دون ما سبق.

٤ ـ أن يأتيه الطالب بكتاب ويقول: هذا روايتك فناولنيه وأجز لي روايته فيجيبه إليه من غير نظر فيه ولا تحقق لروايته، فهذا باطل.

المناولة المجردة عن الإجازة:

وصورتها أن يناول الشيخ الطالب الكتاب مقتصراً على قوله: هذا سماعي، فلا تجوز الرواية بها على الصحيح[١].

٧٠٠ ـ منبع الكذب

هذا اللفظ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند السخاوي والسندي.

٧٠١ ـ المنتهي

هو من حصل من الشيء أكثره، وصلح مع ذلك لإفادته وتعليمه والإرشاد إليه وتفهيمه[٢].

---

(١) انظر: التقريب وشرحه (٢/٤٥ ـ ٥٠).

(٢) فتح المغيث (١/١٢).

٧٠٢ ـ المنسوبون إلى خلاف الظاهر

المقصود بهم الذين ظاهر نسبهم غير مراد، لكون ذلك النسب الظاهر إنما جاء لعارض عرض كنزول مكان كانت به وقعة أو بلدة أو قبيلة أو مجالسة لأهل صنعة أو صفة أو لولاء، ونحو ذلك، مثل: أبي مسعود البدري، وليس بدرياً، وسليمان التيمي، كان ينزل بني تيم وليس تيمياً، وخالد الحذاء لم يكن حذاء، وإنما كان يجالس الحذائين.

٧٠٣ ـ المنسوبون إلى غير آبائهم

هذا نوع من أنواع علوم الحديث، والمراد به معرفة العلماء والمحدثين الذين اشتهروا بنسبهم إلى غير آبائهم.

وهم أصناف: منهم من نسب إلى أمه، ومنهم من نسب إلى جدته، ومنهم من نسب إلى جده، ومنهم من نسب إلى أجنبي، وانظر تفصيل ذلك في كتب المصطلح.

٧٠٤ ـ المنسوخ

لغة: اسم مفعول من نسخ الشيء بالشيء: أزاله به، والنسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي رفع حكمه بحديث آخر متأخر عنه.

٧٠٥ ـ المنقطع

لغة: اسم فاعل، ومعناه: الذي لم يتصل.

واصطلاحاً:

١ ـ هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

٢ ـ وقيل: هو ما سقط من رواته الواحد غير الصحابي.

٣ ـ وقال الحاكم وغيره: هو ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي شخص واحد.

وهذا التعريف ليس بجيد، لأنه يدل على أنه لو سقط التابعي فلا يسمى منقطعاً، وليس كذلك.

٤ ـ ومنهم من أطلق المنقطع على أقوال التابعين وأفعالهم وهذا غريب ضعيف لأن المعروف في ذلك أنه مقطوع كما تقدم[١].

٧٠٦ ـ المنكر

وله عدة تعريفات:

الأول: وهو الراجح، ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

الثاني: هو الحديث الذي فيه راو فحش غلطه أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، وهو ما عبر عنه الذهبي بقوله: «ما انفرد الراوي الضعيف به».

الثالث: ما تفرد به الصدوق.

الرابع: ما تفرد به الصدوق ولا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، وخولف في ذلك[٢].

٧٠٧ ـ منكر الحديث

قال السخاوي: «قال البخاري: كل من قلت فيه: منكر الحديث ـ يعني الذي أدرج في المرتبة الخامسة ـ لا يحتج به. وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه. وصنيع شيخنا ـ ابن حجر ـ يشعر بالمشي عليه حيث قال: فقولهم (متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث) أشد من قولهم (ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال)، ولكن يساعد كونها من التي بعدها ـ أي من المرتبة السادسة ـ قول الشارح في تخريجه الأكبر للإحياء: وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٧ ـ ٢٩)، علوم الحديث (ص٥١ ـ ٥٣)، تدريب الراوي (٢٠٧/١).

(٢) انظر: الموقظة (ص٤٢)، نزهة النظر (ص٢٩، ص٤٤)، النكت (٦٧٤/٢)، تيسير مصطلح الحديث (ص٩٥).

ونحوه قول الذهبي في ترجمة (عبدالله بن معاوية الزبيري) من الميزان: قولهم: (منكر الحديث)، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث. قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة.

وقال ابن دقيق العيد في شرح الإمام: «قولهم: روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال الإمام أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة. وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات» انتهى.

وقال الذهبي، في ترجمة (أحمد بن عتاب المروزي): «قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح، روى الفضائل والمناكير. قلت: ما كل من روى المناكير يضعف»[1].

وقال الحافظ ابن حجر، عند ذكر (محمد بن إبراهيم التيمي) وتوثيقه ـ مع قول أحمد فيه: يروي أحاديث مناكير: «قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فحيمل هذا على ذاك، وقد احتج به الجماعة»[2].

وقال أيضاً، في ترجمة (بريد بن عبدالله): «أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[3].

قال اللكنوي: «فعليك يا من ينتفع من ميزان الاعتدال وغيره من كتب

---

(١) الميزان (٥٦/١).

(٢) هدي الساري (ص٤٣٦).

(٣) المصدر السابق (ص٣٩٢).

أسماء الرجال ألا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار، بل يجب عليك:

١ ـ أن تتثبت وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج به.

٢ ـ وأن تفرق بين (روى مناكير) أو (يروي المناكير) أو (في حديثه نكارة)، ونحو ذلك، وبين قولهم (منكر الحديث) ونحو ذلك، بأن العبارات الأولى لا تقدح في الراوي قدحاً يعتد به، والأخرى تجرحه جرحاً معتداً به.

٣ ـ وألا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود (أنكر ما روى) في حق روايته في (الكامل)، و(الميزان)، ونحوهما، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويهما.

٤ ـ وأن تفرق بين قول القدماء: (هذا حديث منكر)، وبين قول المتأخرين: (هذا حديث منكر)، فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات»[١].

٧٠٨ ـ المهمل

لغة: اسم مفعول من أهمل الشيء، بمعنى: تركه، ومن قولهم: (أمر مهمل)، أي متروك.

واصطلاحاً: هو رواية الراوي عن اثنين متفقي الاسم أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، ولم يتميزا بما يخص كلًا منهما[٢].

---

(١) الرفع والتكميل (ص٢١٠).

(٢) نزهة النظر (ص٧٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص٢١٢).

حكم المهمل:

إن كانا ثقتين لم يضر هذا الإهمال كما وقع للبخاري في روايته عن أحمد غير منسوب، فإنه إما أحمد بن صالح المصري، أو أحمد بن عيسى.

وأما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فإنه يضر، وحينئذ يرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب.

٧٠٩ ـ الموافقة: (من أقسام العلو النسبي)

وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

مثاله: ما قاله ابن حجر: «روى البخاري عن قتيبة، عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة ـ مثلًا ـ لكان بيننا وبين قتيبة سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه»[١].

٧١٠ ـ الموالي من الرواة والعلماء

المولى لغة: يطلق على المالك والعبد والمعتِقْ والمعتَق، فهو من الأضداد.

واصطلاحاً: هو الشخص المحالف أو المعتَق أو الذي أسلم على يد غيره.

والموالي ثلاثة أنواع: مولى حلف، ومولى عتاقة، ومولى الإسلام. انظر تفصيل ذلك في كتب المصطلح.

٧١١ ـ موثق

تعني هذه العبارة أن البعض قد ضعفه، غير أن الأكثر على توثيقه، وأن الراجح فيه أنه ثقة أو صدوق كما يدل عليه كلام الذهبي الذي عنون به

---

(١) نزهة النظر (ص٧١).

كتابه: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، أو من تكلم فيه وهو موثوق، وقد طبع بالاسم الأول.

وقد قال فيه رحمه الله: «أما بعد فهذا فصل نافع في معرفة الثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح فلا ينزل من رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها فينبغي التوقف»[1].

٧١٢ ـ مود

قال السخاوي: «اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها ـ أي: مود ـ أي هالك، قال في الصحاح: أودى فلان أي هلك فهو مود. ومنهم من يشددها مع الهمزة ـ مؤد ـ أي حسن الأداء، أفاده شيخي في ترجمته (سعد بن سعيد الأنصاري) من مختصر التهذيب، نقلاً عن أبي الحسن ابن القطان الفاسي، وكذا أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد»[2].

٧١٣ ـ الموصول = انظر: المتصل.

٧١٤ ـ الموضوع

لغة: اسم مفعول من وضع الشيء أي اختلقه وحطه، وسمي بذلك لانحطاط رتبته دائماً بحيث لا ينجبر أصلًا.

واصطلاحاً: هو الحديث المكذوب المختلق على رسول الله ﷺ، وهو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، ولا تجوز روايته لمن علمه إلا مع بيان حاله لقوله ﷺ: **«من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**[3].

---

(١) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص٥١).

(٢) فتح المغيث (٣٤٨/١).

(٣) رواه مسلم في المقدمة، رقم (١).

٧١٥ ـ الموقوف

لغة: اسم مفعول من وقف، بمعنى: حبس، فكأن الراوي بإضافة الحديث إلى الصحابي دون غيره قد حبسه عليه كما توقف الأرض على المساكين، أي تحبس عليهم.

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير، بسند متصل، أو منقطع[١].

٧١٦ ـ مي

رمز للدارمي في سننه كما في مفتاح كنوز السنة.

٧١٧ ـ ميزان

جاء في هامش الرفع والتكميل[٢]: «وقد يسمون الراوي: الميزان، لقوة حفظه وضبطه، جاء في تهذيب التهذيب، في ترجمة (عبدالملك بن أبي سليمان العزرمي الكوفي): أحد الأئمة المتوفى سنة (١٤٥هـ) قول الثوري فيه: حدثني الميزان عبدالملك بن أبي سليمان. وقال ابن المبارك: عبدالملك ميزان[٣]. وذكره الترمذي في سننه في كتاب الشفعة[٤] عن سفيان الثوري.

وفي تهذيب التهذيب، في ترجمة (مسعر): قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان مسعر يسمى الميزان[٥]. وفي الجواهر المضية للحافظ القرشي: قال إبراهيم بن سعيد: كان شعبة وسفيان إذا اختلفا في شيء قالا: «اذهب بنا إلى الميزان مسعر بن كدام»[٦].

---

(١) قواعد التحديث (ص١٣٠)، أصول الحديث (ص٣٨٠).

(٢) الرفع والتكميل (ص١٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٩٧/٦).

(٤) سنن الترمذي، كتاب الشفعة (١٣١/٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١١٤/١٠).

(٦) الجواهر المضية للقرشي (١٦٧/٢).

ن

٧١٨ ـ ن

رمز للنسائي في سننه.

٧١٩ ـ نا

رمز إلى (حدثنا).

٧٢٠ ـ النازل من الأسانيد = انظر: الإسناد النازل.

٧٢١ ـ الناسخ من الحديث

هو الحديث الذي رفع حكم حديث متقدم عليه.

٧٢٢ ـ ناولني

من ألفاظ الأداء لمن تحمل الإجازة والمناولة.

٧٢٣ ـ نبانا ـ نباني

من ألفاظ التحمل سماعاً من الشيخ وهو قليل في الاستعمال.

٧٢٤ ـ نزكوه

بنون وزاي، أي طعنوا فيه وأساؤوا القول فيه، وقد ذكرها السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والله أعلم.

٧٢٥ ـ نس

رمز للنسائي في سننه كما في مفتاح كنوز السنة.

٧٢٦ ـ النسب التي على خلاف ظاهرها = انظر: المنسوبون إلى خلاف الظاهر

٧٢٧ ـ النسخ

هو رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

ويعرف النسخ بأمور:

الأول: بالنص الصريح من رسول الله ﷺ، كحديث بريدة في صحيح مسلم: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة**»[١].

الثاني: بجزم الصحابي بأنه متأخر، كقول جابر: «**كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار**» أخرجه أصحاب السنن[٢].

الثالث: بمعرفة التاريخ، وهو كثير، لكن قال ابن حجر: «وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضاً لمتقدم عنده، لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله، لكن إن وقع التصريح بسماع له من النبي ﷺ فيتجه أن يكون ناسخاً بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبي ﷺ شيئاً قبل إسلامه»[٣].

الرابع: بدلالة الإجماع، كحديث: «**من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه**»[٤] قال النووي: «دل الإجماع على نسخه»[٥].

والإجماع ليس بناسخ، ولكنه يدل عليه، والله أعلم.

---

(١) في الجنائز، رقم (٢٢٥٧).

(٢) رواه أبو داود في الطهارة، رقم (١٩٢)، والترمذي في أبواب الطهارة، رقم (٨٠).

(٣) نزهة النظر (ص٣٥).

(٤) رواه الترمذي في الحدود، رقم (١٤٤٤)، عن معاوية.

(٥) شرح مسلم، باب حد الخمر (٦/٢١٤).

٧٢٨ ـ النشق

لغة: بفتح النون والمعجمة: مصدر نشق الصيد في الحبالة نشقاً: نشب وعلق فيها.

واصطلاحاً: هو الضرب، وقد تقدم في حرف الضاد، وسمي الضرب نشقاً لكونه أبطل حركة الكلمة وإعمالها، فكأنه جعلها في وثاق يمنعها من التصرف[1].



(١) انظر: تدريب الراوي (٢/٨٤).

هـ

٧٢٩ ـ هـ

رمز لابن ماجة في سننه.

٧٣٠ ـ هالك

من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي والسخاوي والسندي، ومن الثانية عند العراقي والسيوطي، والله أعلم.

٧٣١ ـ هب

رمز للبيهقي في شعب الإيمان.

٧٣٢ ـ هذا الحديث أصح من كذا

هذا مثل قولهم: (أصح شيء في هذا الباب كذا)، وقد تقدم ذلك في حرف الهمزة.

٧٣٣ ـ هذا الحديث لا يصح أو لا يثبت

قال التهانوي: «لا يلزم من قولهم: (لا يصح أو لا يثبت هذا الحديث) كونه موضوعاً أو ضعيفاً، وكذا لا يلزم من قولهم: (لم يصح أو لا يثبت في هذا الباب شيء) خلوه عن الحسن أيضاً، قال الزركشي في نكته على ابن الصلاح: بين قولنا: موضوع، وبين قولنا: لا يصح بون كثير، فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق، والثاني إخبار عن عدم الثبوت،

ولا يلزم منه إثبات العدم، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي: لا يصح ونحوه».

وقال أيضاً: «لا يلزم منه أن يكون موضوعاً، فإن الثابت يشمل الصحيح، والضعيف دونه»[1].

قال شيخنا أبو غدة رحمه الله في تعليقه على كلام شيخه التهانوي: «تابع شيخنا المؤلف حفظه الله تعالى العلامة اللكنوي في هذا الفصل بكامله، وقد نقله من كتابه الرفع والتكميل كما سيصرح به في آخره، وكذلك اللكنوي تابع الشيخ علياً القاري والإمام الزركشي، وقد سها الإمام الزركشي ـ فيما قاله ـ فتبعه المقتدون من ورائه القاري واللكنوي والقاسمي والمعلمي وشيخنا التهانوي وغيرهم كما أوضحته بتوسع ونصوص وأمثلة في تقدمتي لكتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعلي القاري[2] فانظره فإنه مما يستفاد.

وتوضيح المقام: أن قولهم في الحديث: لا يصح أو لا يثبت أو لم يصح أو لم يثبت، أو ليس بصحيح، أو ليس بثابت، أو غير ثابت، أو لا يثبت، ونحو هذه التعابير إذا قالوها في كتب الضعفاء والمتروكين والوضّاعين أو كتب الموضوعات فالمراد به أن الحديث موضوع لا يتصف بشيء من الصحة. وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام فالمراد به ـ أي بنفي الصحة أو نفي الثبوت هنا ـ نفي الصحة الاصطلاحية عنه فيمكن أن يكون حسناً أو ضعيفاً».

ثم نقل عن شيخه الكوثري عن ابن همات الدمشقي أنه قال: «اعلم أن البخاري وكل من صنف في الأحكام يريد بقوله: (لم يصح) الصحة الاصطلاحية، ومن صنف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله: (لم يصح)، أو (لم يثبت) المعنى الأعم، ولا يلزم من الأول نفي الحسن أو الضعف، ويلزم من الثاني: البطلان»[3].

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص٢٨٢).
(٢) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للقاري (ص١٠ ـ ١٥).
(٣) قواعد في علوم الحديث (ص٢٨٢).

٧٣٤ ـ هذا حديث منكر = انظر: منكر الحديث.

٧٣٥ ـ الهذرمة

هي السرعة في القراءة. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «شر الكتابة المشق وشر القراءة الهذرمة، وأجود الخط أبينه»[١].

٧٣٦ ـ هش

رمز لابن هشام في السيرة كما في مفتاح كنوز السنة.

٧٣٧ ـ هق

رمز للبيهقي في السنن الكبرى.

٧٣٨ ـ هو عصا موسى تلقف ما يافكون

هذا اللفظ كناية عن قذف الراوي بالكذب والوضع في الحديث، وقد أُثِرت هذه العبارة عن الحافظ أبي جعفر محمد بن عبدالله الحضرمي الملقب بمطين، رمى بها الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة، فكما أن عصا موسى تلقف وتجمع ما صنعه السحرة من كذب وباطل، فكذلك محمد بن عثمان بن أبي شيبة يتلقف كل حديث باطل وكذب، وقد وافق مطيناً على هذا بعض العلماء فكذبوا محمداً، وخالفه آخرون فوثقوه[٢]، والله أعلم.

٧٣٩ ـ هو على يدي عدل

قال السخاوي: «أفاد شيخنا ـ أي ابن حجر ـ أن شيخه الشارح ـ العراقي ـ كان يقول في قول أبي حاتم: (هو على يدي عدل) أنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكَذا بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها، قال شيخنا: وكنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة (جبارة بن المغلس): سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢٦٢/١).

(٢) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٨٣).

قال: سألت أبي عنه فقال: هو على يدي عدل. ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت ولا اتجه لي ضبطها، ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد.

ففي كتاب إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي، قال: جزء بن سعد العشيرة بن مالك، من ولده العدل، وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: وضع على يدي عدل، ومعناه: هلك. قلت: ونحوه عند ابن قتيبة في أوائل أدب الكاتب، وزاد: ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه»[١].

قلت: فهذا اللفظ في رتبة (هالك)، والله أعلم.

٧٤٠ ـ هو كذا وكذا

قال في الرفع والتكميل: «قال الذهبي في ميزانه، في ترجمة (يونس بن أبي إسحاق السبيعي): قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق؟ قال: كذا وكذا. قلت: هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً، فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين»[٢].

وقال في هامش الرفع والتكميل معلقاً على ذلك[٣]: وقد جاء ذلك في مواضع كثيرة من (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد، منها: قال عبدالله: سألته عن أبي قيس عبدالرحمٰن بن ثروان؟ فقال: هو كذا وكذا، روى عنه الأعمش وشعبة وسفيان، وهو يخالف في أحاديث، وسألته عن مجالد؟ فقال: كذا وكذا ـ وحرك يده ـ ولكنه يزيد في الإسناد[٤].

٧٤١ ـ هينم القارىء

أي أخفى صوته.

---

(١) فتح المغيث (٣٤٩/١).

(٢) الرفع والتكميل (ص٢٢٣).

(٣) هامش الرفع والتكميل (ص٢٢٤س).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١٣٥/١).

و

٧٤٢ ـ واه

من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسيوطي والسخاوي والسندي.

٧٤٣ ـ واه بمرة

أي قولاً واحداً لا تردد فيه، وكأن الباء زيدت تأكيداً، قاله السخاوي[١].

وهذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند العراقي والسيوطي، ومن الرابعة عند الذهبي والسخاوي والسندي.

٧٤٤ ـ واهي الحديث

هذا اللفظ في مرتبة قولهم: (واه بمرة)، أو أشد، قال النووي: «وإذا قالوا متروك الحديث، أو واهيه، أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه، قال السيوطي شارحاً: ولا يعتبر به ولا يستشهد إلا أن هاتين مرتبتان وقبلهما مرتبة أخرى لا يعتبر بحديثهما أيضاً...»[٢].

قلت: تقسيم السيوطي لمراتب الجرح في التدريب سار فيه من الأدنى إلى الأعلى.

---

(١) فتح المغيث (٣٤٥/١).

(٢) التقريب مع شرحه التدريب (٣٤٦/١).

٧٤٥ ـ وثق

هذا اللفظ يقال فيمن وجد فيه توثيق وتجريح.

٧٤٦ ـ وثقه ابن حبان

يطلق بعضهم هذا فيمن ذكره ابن حبان في ثقاته، وهو عندي تساهل واضح، انظر: مبحث: (ذكره ابن حبان في ثقاته) من حرف الذال.

وممن وقفت عليه من الحفاظ يفعله: الذهبي والهيثمي والسيوطي، فإنهم يقولون في الراوي الذي يذكره ابن حبان في ثقاته: وثقه ابن حبان، والصواب أنه لا يقال هذا إلا فمين نص صريحاً على توثيقه، أما من أودعه كتابه ولم ينص على توثيقه، فيقال فيه: ذكره ولا يقال: وثقه، والله أعلم.

٧٤٧ ـ الوجادة

لغة: مصدر وجد، وهو مولد غير مسموع من العرب.

واصطلاحاً: هي أن يقف على أحاديث بخط راويها غير المعاصر له، أو المعاصر ولم يسمع منه، أو سمع منه ولكن لا يروي الواجد تلك الأحاديث الخاصة عنده بسماع ولا إجازة.

وقال المعافى بن زكريا النهرواني: هي ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

قال النووي، في لفظ الأداء في الوجادة: «له أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتابه بخطه حدثنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن، أو قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذي استقر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع وفيه شوب اتصال، وجازف بعضهم فأطلق فيها: حدثنا وأخبرنا، وأنكر عليه»[1].

٧٤٨ ـ الوجه

لغة: هو الجهة، يقال: خل عن جهته، يريد جهة الطريق.

---

(١) التقريب مع شرحه (٦١/٢).

واصطلاحاً: هو الطريق، أي السند، وهذا كثير في استعمالات المحدثين، فإنهم يقولون: قد روي هذا الحديث من وجه آخر، أو من غير وجه، أو من أوجه أخرى، ويريدون بذلك الطرق التي روي بها أي الأسانيد.

٧٤٩ ـ الوحدان

جمعه واحد، وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد.

فائدته: معرفة المجهول ورد روايته إذا لم يكن صحابياً، إلا إذا وثقه من انفرد عنه إذا كان متأهلًا لذلك، أو وثقه غيره على الأصح من أقوال العلماء.

وإليك بعض الشواهد على ذلك:

١ ـ أحمد بن عبدالله بن علي بن أبي المضاء المصيصي، روى عنه النسائي ووثقه، قال ابن حجر: «ثقة»[١].

٢ ـ أحمد بن نفيل السكوني، الكوفي، قال ابن حجر: «روى عن حفص بن غياث، وعنه النسائي، وقال: لا بأس به. قال المزي: ذكره ابن عساكر ولم أقف على روايته عنه، وقال الذهبي: مجهول. قلت: ـ القائل ابن حجر ـ: بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه»[٢].

وقال عنه في التقريب: «صدوق»[٣].

٣ ـ أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني، قال ابن حجر: «ذكره النسائي في شيوخه، وقال: ثقة، هكذا ذكره أبو القاسم، وقال: إن لم يكن أخا محمد بن يحيى فإنه هو. قلت ـ القائل ابن حجر ـ: إذا لم تقع رواية النسائي عنه في تصانيفه المذكورة فلا معنى لإيراده وإن كان

---

(١) تقريب التهذيب (ص٨١)، وانظر: تهذيب التهذيب (٤٨/١).

(٢) تهذيب التهذيب (٨٨/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٥).

شيخه، ثم وجدت في لحق الأطراف للمزي بخطه حديث لعن المتنمصات، إلى أن قال: قال النسائي في الزينة، عن محمد بن يحيى، وقع في رواية ابن الأحمر: أحمد بن يحيى بن محمد. انتهى. فكأنه وقع أيضاً عند ابن حيويه التي خرج ابن عساكر أطرافها. وقال الذهبي في الطبقات: أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف. قلت ـ ابن حجر ـ: بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه وفي التعريف بحاله توثيقاً له»[1].

٤ ـ الأسقع بن الأسلع، بصري، قال ابن حجر: «روى عن سلمة بن جندب حديث: **«ما تحت الكعبين من الإزار في النار»**، وعنه أبو قزعة سويد بن حجر، قال الذهبي في الميزان[2]: ما علمت روى عنه غيره، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»[3].

وقال عنه ابن حجر في التقريب: «ثقة»[4].

٧٥٠ ـ الوحدانيات

وهي الأسانيد التي فيها بين المصنف والنبي ﷺ شخص واحد هو الصحابي، وممن روى عنه ذلك أبو حنيفة، وقام بجمعها أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري المقري الشافعي لكن بأسانيد ضعيفة، والمعتمد أن أبا حنيفة لا رواية له عن أحد من الصحابة[5].

٧٥١ ـ وسط

من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الذهبي والعراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي والسندي.

---

(١) تهذيب التهذيب (٨٩/١).
(٢) الميزان (٢١١/١).
(٣) تهذيب التهذيب (٢٦٥/١).
(٤) تقريب التهذيب (ص١٠٤).
(٥) الرسالة المستطرفة (ص٧٢).

٧٥٢ ـ الوصية

لغة: ما أوصيت به، أي عهدت به، وسميت وصية لاتصالها بأمر الميت.

واصطلاحاً: هي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها.

وقد جوّز بعض السلف للموصى له روايته عنه، وهو غلط، والصواب أنه لا يجوز.

٧٥٣ ـ وضاع: (يضع، يضع الحديث، وضع حديثاً)

هذا اللفظ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسيوطي، ومن الثانية عند السخاوي والسندي.

٧٥٤ ـ الوضع = انظر: الموضوع.

٧٥٥ ـ وضع حديثاً = انظر: وضاع.

٧٥٦ ـ الوفيات

لغة: جمع وفاة، وهي المنية، والموت، والمراد بذلك: تاريخها ووقتها الذي حدثت فيه.

٧٥٧ ـ الوقف = انظر: الموقوف.

٧٥٨ ـ الوهم

بتحريك الهاء هو الغلط، يقال: وهمت في كذا وكذا، أي غلطت، والمضارع منه (يوهم)، لا (يهم)، كما ينطقه المحدثون.

وأما (الوهم) بإسكان الهاء، فهو من خطرات القلب، والجمع أوهام، يقال: وهمت إلى الشيء وهما من باب: وعد يعد وعداً: سبق القلب إليه مع إرادة غيره، وتوهم الشيء تخيله وتمثله.

والوهم ـ بفتح الهاء ـ هو الشايع الذي يستعمله المحدثون عند ذكر

خطأ الراوي أو الشيخ فيقولون: في حديثه وهم، أي غلط، وفي حديثه أوهام، أو له أوهام، أي أغلاط، ولكن الملاحظ في استعمال المحدثين أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل قالوا في الماضي: (وهم)، وفي المضارع: (يهم)، فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصرفيون: من باب تداخل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: (صدوق يهم)، فيستعملون فعل (يهم) في موضع (يوهم)، وما رأيت في كلامهم إلى الآن (يوهم)[1].



(١) انظر: الرفع والتكميل (ص٥٥١).

ي

٧٥٩ - ي

رمز لما أخرجه البخاري في كتاب رفع اليدين في الصلاة، ذكره المزي في تهذيب الكمال.

٧٦٠ - ياتي بالعجائب = انظر: العجائب.

٧٦١ - يتكلمون فيه = انظر: تكلموا فيه.

٧٦٢ - يجمع حديثه

هذه العبارة تقال في حق الثقة والإمام المشهور الذي ينبغي أن يعتنى بحديثه ويدوّن، وتقال في حق الضعيف أيضاً، ويكون معناها أنه يكتب حديثه للاعتبار، ومن الأئمة الثقات الذين قيل فيهم ذلك: حبيب بن أبي ثابت الكوفي، قال فيه ابن عدي: «وقد حدّث عنه الأئمة مثل الأعمش والثوري وشعبة وغيرهم، وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يجمع حديثه»[1].

ومنهم: عبدالواحد بن أبي عون الأويسي، قال أبو حاتم الرازي: من ثقات أصحاب الزهري ممن يجمع حديثه[2].

---

(١) ابن عدي: الكامل (٢/٨١٥).

(٢) الرازي: الجرح والتعديل (٦/٢٣).

ومنهم: سالم بن عجلان الأفطس، سئل عنه الدارقطني فقال: ثقة يجمع حديثه[1].

ومن الضعفاء الذين قيل فيهم ذلك: منصور بن دينار التميمي، قال فيه ابن عدي: «له أحاديث قليلة، وهو مع ضعفه ممن يجمع حديثه، وقد روى عنه قوم ثقات»[2].

ومنهم العلاء بن المنهال، قال الذهبي: فيه جهالة، روى ابن مندة حديثاً من طريقه، ثم قال: «هذا حديث غريب، والعلاء كوفي يجمع حديثه»[3].

٧٦٣ ـ يجهل = انظر: مجهول.

٧٦٤ ـ يروي المناكير = انظر: روى أحاديث منكرة، منكر الحديث.

٧٦٥ ـ يروي الموضوعات

لا شك أن رواية الموضوعات من غير تبيين لها مذموم عند العلماء، حتى قالوا إنها إثم وجناية على السنن وقلة دين، وإن من يفعل ذلك فعليه التوبة إلى الله تعالى.

قال الذهبي، في ترجمة (أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني): «كلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عليها»[4].

وقال في هامش الرفع والتكميل، معلقاً: «ولهذا عاب الحافظ الذهبي أيضاً في تذكرة الحفاظ[5] الحافظ المستغفري جعفر بن محمد، شيخ

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني رقم (٣٤٣).
(٢) ابن عدي: الكامل (٦/٢٣٨٨).
(٣) الإصابة (١/٣٥)، ترجمة (أحمر بن سواء بن عدي).
(٤) الميزان (١/٥٢).
(٥) تذكرة الحفاظ (٣/١١٠٢).

الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٣٢هـ)، فقال: كان صدوقاً في نفسه، لكنه يروي الموضوعات في الأبواب ولا يوهيها. فجعله مؤاخذاً بذلك، واعتبر سكوته عنها خرماً في عدالته»[١].

وعاب الذهبي أيضاً في رسالة (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) الخطيب البغدادي ومن شاكله في صنيعه، فقال: «وهو وأبو نعيم وكثير من العلماء المتأخرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تآليفهم، غير محذرين منها، وهذا إثم وجناية على السنن، فالله يعفو عنا وعنهم»[٢].

ولما أورد الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة (مسروح بن عبدالرحمٰن) قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مسروح، وعرضت عليه بعض حديثه، فقال: يحتاج إلى التوبة من حديث باطل رواه عن الثوري، قال ـ أي الذهبي ـ عقبه: «قلت: إي والله هذا هو الحق، أن كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح فعليه التوبة أو يهتكه»[٣].

قلت: ويؤيد هذا قول النبي ﷺ الذي في الصحيح: «من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[٤]، فحكم عليه الصلاة والسلام بالكذب على كل من روى حديثاً موضوعاً يعلم حقيقته ولم يبينه، لأنه أعان على نشر الكذب عليه ﷺ، وأقره ظاهراً، وإن كان لا يقره باطناً.

وهذا اللفظ: (يروي الموضوعات) إذا قيل في راو ما، هل يكون جرحاً أو لا؟ فيه تفصيل عندي:

إذا كان من يروي الموضوعات يرويها في كتاب له بإسناده إلى من رويت عنه، وهو رجل مشهود له بالحفظ والإمامة والعدالة، فإن ذلك لا

---

(١) هامش الرفع والتكميل (ص٤١٩).

(٢) رسالة: الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص١١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٩٧).

(٤) تقدم تخريجه.

يؤثر في عدالته بشيء إذا لم يبين لأنه قد أسند، وقالوا: من أسند فقد أحال، ولو كان ذلك يؤثر في العدالة لأثر في عدالة الإمام أحمد لأنه قيل: يوجد بعض أحاديث موضوعة في مسنده، ولأثر أيضاً في الترمذي لروايته عن المصلوب، ولأثر في ابن ماجة وابن جرير الطبري وغيرهم من الأئمة الذين رووا في كتبهم أحاديث موضوعة بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، والواقع أن ذلك لم يؤثر في عدالتهم بشيء، لأنهم قد أحالوا الناظر في كتبهم إلى الأسانيد المروي بها أحاديث تلك الكتب، وبذلك قد برئوا من العهدة.

وإما أن كيون الذي (يروي الموضوعات) ضعيفاً أو غير معروف، ورواها عن ثقة أو ضعيف أقوى منه، فإن ذلك يجرح في عدالته وينزل به إلى رتبة المتهم به، والله أعلم.

٧٦٦ - يروى حديثه = انظر: روى الناس عنه.

٧٦٧ - يروى عنه = انظر: روى الناس عنه.

٧٦٨ - يزرف في الحديث

أي يكذب فيه، قال ذلك قرة بن خالد السدوسي في محمد بن السائب الكلبي، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إليه أنه قال: «كانوا يرون أن الكلبي يزرف» قال ابن أبي حاتم: «يعني: يكذب»[١].

قال الزمخشري: «زرفت على الستين: زدت، وفلان يزرف الحديث»[٢].

وقال ابن الأثير: «وفي حديث قرة بن خالد: كان الكلبي يزرف في الحديث، أي يزيد فيه، مثل: يزلف»[٣].

٧٦٩ - يزيد في الرقم = انظر: ليس بمستقيم اللسان.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٧١/٧).
(٢) الفائق في غريب الحديث (١١٠/٢).
(٣) انظر: النهاية (٣٠١/٢)، شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٧٨).

٧٧٠ ـ يسرق الحديث = انظر: سرقة الحديث.

وهذا اللفظ ذكره السخاوي والسندي في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، والله أعلم.

٧٧١ ـ يضع: يضع الحديث = انظر: وضاع.

٧٧٢ ـ يضعف = انظر: ضعف.

٧٧٣ ـ يعتبر حديثه: أو يعتبر به

أي يعتبر به في المتابعات والشواهد، وقد ذكر هذا اللفظ السخاوي والسندي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، وذكرها زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه.

٧٧٤ ـ يعرف وينكر= انظر: تعرف وتنكر.

٧٧٥ ـ يغرب

أي يروي الغرائب، وهذا مثل قولهم: (له غرائب أو مناكير، أو يروي المناكير)، ولا يكون جرحاً إلا إذا كثرت الغرائب في رواياته.

٧٧٦ ـ يفتعل الحديث

أي يضع الحديث، قال ابن أبي حاتم، في ترجمة (محمد بن أبان بن عائشة القصراني): «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: هو كذاب، كان يفتعل الحديث، وكان لا يحسن أن يفتعل، كان يحدث بعد هشام في مسجد حرم، ويجتمع عليه الناس، قال أبو زرعة: أول ما قدم الري، قال للناس: أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث؟ فقيل له: أحاديث في الإرجاء، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء»[١].

وقال في ترجمة (سهل بن عامر البجلي): «روى أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة، وكان يفتعل الحديث»[٢].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٠٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٢٠٢).

قالوا في اللغة: ومن المجاز افتعل عليه كذباً وزوراً، أي اختلقه[1].

٧٧٧ ـ يكتب حديثه

قال في الرفع والتكميل: «معنى قول ابن معين في حق الرواة: (يكتب حديثه) أنه من جملة الضعفاء، كما ذكره الذهبي نقلاً عن ابن عدي في ترجمة (إبراهيم بن هارون الصنعاني).

وقال الذهبي في الميزان[2]، في ترجمة (الوليد بن كثير المزني): روى له النسائي، وثق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار»[3].

وهذا اللفظ ذكره السخاوي والسندي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، وذكره زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه.

٧٧٨ ـ يكذب = انظر: كذاب.

٧٧٩ ـ ينكر عن فلان

قال في هامش الرفع والتكميل، تعليقاً على (يروي المناكير): «وقد اشتق أبو حاتم الرازي لهذا المعنى فعلاً، فقال في بعض الرواة: ينكر عن فلان، يعني يروي المناكير عنه، ففي الجرح والتعديل[4]، وتهذيب التهذيب[5]، في ترجمة (حرب بن سريج البصري): وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ينكر عن الثقات، ليس بالقوي»[6].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص٧٥).
(٢) الميزان (٤/٣٤٥).
(٣) الرفع والتكميل (ص٢٢٥).
(٤) الجرح والتعديل (١/٢/٢٥٠).
(٥) تهذيب التهذيب (٢/٢٢٤).
(٦) هامش الرفع والتكميل (ص٢٠٠).

فهرس الألفاظ

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي** ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٢ ـ **اختصار علوم الحديث** ـ الحافظ ابن كثير ـ دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة.

٣ ـ **أصول التخريج للدكتور**: محمود الطحان ـ المطبعة العربية ـ حلب ـ الطبعة الأولى.

٤ ـ **أصول الحديث**. د. محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر ـ الطبعة الثالثة.

٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ دار الكتاب العربي.

٦ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح** ـ الإمام ابن دقيق العيد ـ تحقيق قحطان الدوري ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد.

٧ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** ـ أحمد شاكر ـ دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة.

٨ ـ **التاريخ الكبير** ـ الإمام البخاري ـ المكتبة الإسلامية ـ تركيا.

٩ ـ **التاريخ لابن معين**، رواية الدوري. تحقيق د. أحمد نور سيف ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٠ ـ **التبصرة والتذكرة** ـ الحافظ العراقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١١ ـ **التقريب والتيسير مع شرحه تدريب الراوي** ـ الإمام النووي ـ دار إحياء السنة النبوية ـ الطبعة الثانية.

١٢ ـ **التقييد والإيضاح** ـ الحافظ العراقي ـ دار الحديث ـ بيروت ـ الطبعة الثانية.

١٣ ـ **التلخيص الحبير** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ١٣٩٩هـ.

١٤ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** ـ المعلمي ـ الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ـ الرياض ـ الطبعة الثانية.

١٥ ـ **الثقات لابن حبان** ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٦ ـ **الجامع لأخلاق الراوي** ـ الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ١٤٠٣هـ.

١٧ ـ **الجرح والتعديل** ـ ابن أبي حاتم ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى.

١٨ ـ **الجواهر المضية** للقرشي ـ مكتبة الإيمان ـ ١٣٩٩هـ.

١٩ ـ **الحديث النبوي** ـ محمد الصباغ ـ المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ الطبعة الثالثة.

٢٠ ـ **الرسالة المستطرفة** ـ محمد بن جعفر الكتاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية.

٢١ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** ـ اللكنوي الهندي ـ تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٢٢ ـ **الرواة المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم** ـ الإمام الذهبي ـ دار المعرفة ـ الطبعة الأولى.

٢٣ ـ **الصحاح** ـ الجوهري ـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الأولى.

٢٤ ـ **الضعفاء والمتروكين** ـ الدارقطني ـ تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ الطبعة الأولى.

٢٥ ـ **الضعفاء والمتروكين** ـ النسائي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ الطبعة الأولى.

٢٦ ـ **العلل للدارقطني** ـ دار طيبة.

٢٧ ـ **العلل ومعرفة الرجال** ـ الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله ـ المكتبة الإسلامية ـ تركيا ـ ١٩٨٧م.

٢٨ ـ **الفائق في غريب الحديث** ـ الزمخشري ـ دار المعرفة ـ الطبعة الثانية.

٢٩ ـ **القاموس المحيط** ـ **الفيروزآبادي** ـ شركة مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الثانية.

٣٠ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال.** رسالة ماجستير للمؤلف.

٣١ ـ **الكفاية في علم الرواية** ـ الخطيب البغدادي ـ المكتبة العلمية.

٣٢ ـ **المجروحين** ـ ابن حبان البستي ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ الطبعة الثانية.

٣٣ ـ **المختصر في علم الأثر** ـ محيي الدين الكافيجي ـ دار الرشد ـ الرياض ـ الطبعة الأولى.

٣٤ ـ **المدخل إلى الصحيح** ـ الحاكم النيسابوري ـ تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى.
٣٥ ـ **المستدرك على الصحيحين** ـ الحاكم النيسابوري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
٣٦ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للقاري** ـ مؤسسة الرسالة ـ تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ الطبعة الثانية.
٣٧ ـ **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي** ـ ابن جماعة ـ تحقيق د. محيي الدين رمضان ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية.
٣٨ ـ **الموضوعات** ـ أبو الفرج ابن الجوزي ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية.
٣٩ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث** ـ الحافظ الذهبي ـ تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ الطبعة الأولى.
٤٠ ـ **النكت على ابن الصلاح** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق د. ربيع بن هادي عمير ـ دار الراية ـ الرياض ـ طبعة ثانية.
٤١ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ـ ابن الأثير ـ أنصار السنة المحمدية ـ لاهور.
٤٢ ـ **بلوغ المرام** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة.
٤٣ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي** ـ تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ـ دار المأمون للتراث.
٤٤ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي** ـ المباركفوري ـ مطبعة الاعتماد ـ القاهرة ـ ١٣٨٦م.
٤٥ ـ **تدريب الراوي** ـ الحافظ جلال الدين السيوطي ـ دار إحياء السنة النبوية ـ الطبعة الثانية.
٤٦ ـ **تذكرة الحفاظ** ـ الإمام الذهبي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٤٧ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك** ـ القاضي عياض ـ طبعة بيروت ١٣٨٧هـ.
٤٨ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ـ ابن حجر العسقلاني ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
٤٩ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ـ ابن حجر العسقلاني ـ دار الكتب العلمية ـ طبعة أولى.
٥٠ ـ **تقريب التهذيب** ـ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق محمد عوامة ـ دار الراشيد ـ الطبعة الأولى.

٥١ ـ **تقريب التهذيب** ـ ابن حجر العسقلاني ـ عناية عادل مرشد ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى.

٥٢ ـ **تقريب النووي مع شرحه** ـ انظر: التقريب والتيسير.

٥٣ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة** ـ ابن عراق الكناني ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى.

٥٤ ـ **تهذيب التهذيب** ـ ابن حجر العسقلاني ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى.

٥٥ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ـ طاهر الجائري الدمشقي ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٥٦ ـ **تيسير مصطلح الحديث** ـ د. محمود الطحان ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ الطبعة الثانية.

٥٧ ـ **جامع بيان العلم وفضله** ـ الحافظ ابن عبدالبر القرطبي ـ دار الكتب الحديثة القاهرة.

٥٨ ـ **جواهر الأصول في علوم حديث الرسول** ـ أبو الفيض الفارسي ـ الدار السلفية ـ الهند.

٥٩ ـ **حاشية لقط الدرر بشرح نخبة الفكر** ـ العدوي ـ التقدم ١٣٢٣هـ.

٦٠ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي**، ضمن أربع رسائل حققها عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتبة الرشد ـ الطعبة الخامسة.

٦١ ـ **رسالة في أصول الحديث** ـ الشريف الجرجاني ـ تحقيق د. علي زوين ـ دار الرشد ـ الرياض ـ الطبعة الأولى.

٦٢ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد** ـ ابن القيم ـ تحقيق شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة العاشرة.

٦٣ ـ **سؤالات الحاكم للدارقطني** ـ تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ـ مكتبة المعارف ـ الطبعة الأولى.

٦٤ ـ **سنن ابن ماجة** ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار الفكر.

٦٥ ـ **سنن أبي داود** ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ـ دار الفكر.

٦٦ ـ **سنن الترمذي** ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ المكتبة الإسلامية.

٦٧ ـ **سنن الدارقطني** ـ عناية السيد عبدالله هاشم يماني ـ دار المحاسن للطباعة.

٦٨ ـ **سير أعلام النبلاء** ـ الحافظ الذهبي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الرابعة.

٦٩ ـ **شرح الألفية للعراقي** = انظر: التبصرة والتذكرة.

٧٠ ـ **شرح ألفاظ التجريح النادرة** ـ د. سعدي الهاشمي ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة.
٧١ ـ **شرح شرح النخبة** ـ علي القاري ـ اسطنبول ١٣٢٨هـ.
٧٢ ـ **شرح مسلم** ـ الإمام النووي ـ تحقيق خليل مأمون شيحا ـ دار المعرفة ـ الطبة الثالثة.
٧٣ ـ **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري** ـ دار الفكر.
٧٤ ـ **صحيح مسلم** ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار إحياء التراث العربي.
٧٥ ـ **ضعفاء العقيلي أو الضعفاء الكبير** ـ تحقيق د. عبدالمعطي أمين قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى.
٧٦ ـ **علوم الحديث لابن الصلاح** ـ تحقيق د. نور الدين عتر ـ المكتبة العلمية ـ ١٤٠١هـ.
٧٧ ـ **فتح الباقي على ألفية العراقي** ـ الشيخ زكرياء الأنصاري الشافعي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٧٨ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** ـ الحافظ السخاوي ـ المكتبة السلفية ـ الطبعة الثانية.
٧٩ ـ **قفو الأثر في صفو علوم الأثر** ـ رضي الدين ابن الحنبلي ـ تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ الطبعة الثانية.
٨٠ ـ **قواعد التحديث** ـ محمد جمال الدين القاسمي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى.
٨١ ـ **قواعد في علوم الحديث** ـ المحدث ظفر أحمد التهانوي ـ تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ طبعة خامسة.
٨٢ ـ **كتاب الأذكار** ـ الإمام النووي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩٩هـ.
٨٣ ـ **كتاب الثقات** ـ لابن حبان البستي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٨٤ ـ **لسان العرب** ـ ابن منظور ـ دار صادر ـ بيروت.
٨٥ ـ **لسان الميزان** ـ ابن حجر العسقلاني ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ الطبعة الثانية.
٨٦ ـ **مجموع الفتاوى** ـ لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ توزيع الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.
٨٧ ـ **مسند أمير المؤمنين** عمر بن الخطاب ـ أبو يعقوب بن شيبة ـ تحقيق كمال الحوت ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ طبعة أولى.

٨٨ ـ **معالم السنن** ـ الخطابي ـ المطبعة العلمية ـ حلب ١٣٥١هـ.

٨٩ ـ **معجم مصطلحات توثيق الحديث** ـ د. علي زوين ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعةا الأولى.

٩٠ ـ **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد** ـ الذهبي ـ تحقيق إبراهيم سعيداي ـ دار المعرفة ـ طبعة أولى.

٩١ ـ **معرفة علوم الحديث** ـ الحاكم النيسابوري ـ المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة ـ الطبعة الثانية.

٩٢ ـ **مقدمة أسباب ورود الحديث** ـ السيوطي ـ تحقيق يحيى إسماعيل أحمد ـ دار الكتب العلمية ـ الطبة الأولى.

٩٣ ـ **مقدمة تحفة الأحوذي** = انظر: تحفة الأحوذي.

٩٤ ـ **مقدمة صحيح الإمام مسلم** = انظر: صحيح مسلم.

٩٥ ـ **منهج ذوي النظر** ـ محمد محفوظ الترمسي ـ دار الفكر ـ الطبعة الثالثة.

٩٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ـ الإمام الذهبي ـ تحقيق علي البجاوي ـ دار المعرفة ـ الطبعة الأولى.

٩٧ ـ **نخبة الفكر مع شرحها** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.

٩٨ ـ **نزهة النظر** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٣٩٣هـ.

٩٩ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية** ـ الحافظ الزيلعي ـ المجلس العلمي ـ الطبعة الثانية.

١٠٠ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري** ـ ابن حجر العسقلاني ـ دار الفكر.

١٠١ ـ **هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث** ـ محمد حبيب الله الشنقيطي ـ الطبعة الأولى ـ مصر ١٣٥٨هـ.

الفهرس

الموضوع	الصفحة